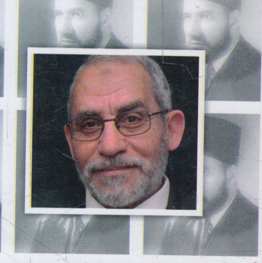
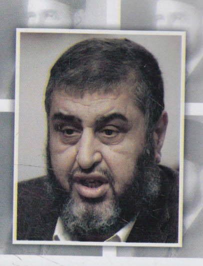
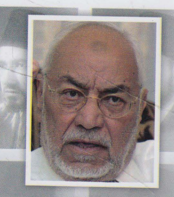





زوال
دولة الإخوان

سعيد شعيب

زوال دولة الإخوان

سعيد شعيب

زوال دولة الإخوان

المؤلف : سعيد شعيب

تصميم الغلاف الفنان: عمرو زهيري

التصميم الداخلى : هانى عبدالرحمن

الناشر : أوراق للنشر والتوزيع

6 شارع زهرة رمزى ـ الملك فيصل ـ الجيزة

البريد الإلكترونى: awraaq@live.com

التليفون: 00201112750799 - 00201221110435

الطبعة الأولى · يناير 2013

رقم الإيداع : 2012/23132

الترقيم الدولى · 3-36-5163-977-978

توزيع الإمارات: مؤسسة الأجواد لتجارة الورق والنشر والتوزيع

تليفون . 00971501550160

الايميل· tarkmaarek2000@Gmail.com

توزيع السودان· أمانى أبوالريش

تليفون · 00240911123249 ـ 00249923831541

الايميل aaboalrish2009@hotmail.com

قبل المفتتح:

نعم ضد الاخوان

وضد كل أنواع الاستبداد أيًا كانت خلفيتها، دينية، عقائدية، أيديولوجية، فكله في الجوهر سواء. هدفه هو القمع والاستبعاد والنفي والاستقصاء.. وصولا إلى السجن والقتل. بجملة واحدة: حرمان الإنسان من حقه في أن يكون إنسانا.

فليس صحيحًا أن الاستبداد خلفيته إسلامية سنية فقط، فهناك استبداد دموى مارسه ويمارسه نظام الملالى فى إيران بخلفية إسلامية شيعية. وهناك حروب دموية ومقت بين المسلمين فى صدر الإسلام، وهناك حروب وعصف دموى تمت باسم المسيحية فى أوروبا فى العصور الوسطى. وديكتاتورية دموية حدثت فى الأنظمة التى اعتنقت الشيوعية. واستبداد استند إلى العنصرية، مثلما فعل هتلر والنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا وغيرها. بل وهناك عنف يمارس باسم العقائد التى نسميها «غير سماوية»، فعلى سبيل المثال المجاذر التى يرتكبها بعض البوذيون والسيخ فى أماكن مختلفة فى العالم. ولدينا على سبيل المثال المذابح المروعة التى يرتكبها متطرفون بوذيون ضد المسلمين. وهناك استبداد تم ممارسته فى منطقتنا وفى بلدنا بشعارات قومية، عبد الناصر وصدام وحافظ الأسد وابنه، القذافى.. إلخ. ولدينا أيضًا النموذج الأقرب وهو الصهيونية التى انطلقت من

خلفية يهودية، وأسست لدولة إسرائيل الدينية بطلاء ديمقراطي، وأبادت وشردت الشعب الفلسطيني.

لذلك فالمعركة ليست ضد الإسلام، كدين، معاذ الله، كما يحب أن يصورها الإخوان وحلفاؤهم. ولكنها ضد كل المتطرفين العقائديين والدينيين والأيديولوجيين فى العالم. فهم يعتبرون أفكارهم أرقى وأهم من الإنسان ذاته. فهم المثل الأعلى للأيديولوجيا الصحيحة، وللتصور الوحيد الصحيح للعالم. وإذا كانت من خلفية دينية، فهم ممثلون لـ«الله» جل علاه، وبالتالى فهم يملكون الحقيقة المطلقة. ويكون البشـر هنا مجـرد أداة لتحقيق هذه الأيديولوجيا، اليوتوبيـا، الحلم الطوباوي. وتدريجياً تتجسـد الأيديولوجيا فى بشر، شيوخ، قادة سياسيين، ويتطابقون مع الأيديولوجيا وتتطابق معهم، ويصبحون هم المتحدثين باسمها والوكلاء الوحيدين لها. وهنا لا قيمة للإنسان ولا لحريته ولا حتى لحياته، فقد تم تزييفه وتشويهه.. ولابد من إعادة تصنيعه بناءً على مواصفات النموذج الأمثل الذى يريده أصحاب العقيدة أو الأيديولوجيا.

الحقيقة أيضًا أن الخطاب الديني فى معظمه، أيًا كان نوع الدين، يستند للأسف فى الأساس على الانتقاص من الأديان الأخرى حتى يصبح هو الأفضل. والخطاب الأيديولوجى مثل الماركسـية، لا يختلـف كثيرًا عن الخطاب الديني، فهو ينتقص بالطبع من الأيديلوجيات المنافسة سواءً كانت سماوية أو أرضية. ويرى أن المواطن، لا يعـرف مصلحته، فقد زيفت وعيـه البرجوازية، ولابد من تحويله لأداة صالحة لتحقيق «جنة الشيوعية»، والتى يسمونها الدرجة الأرقى فى تطور الاشتراكية.

كل هذه الأشـكال من الاسـتبداد أنفقت عمرى فى مقاومتها، ليس فقط فى شكلها ذى الخلفية الدينية، ولكن فى كل الأشكال، أيًا كانت. فقد انتقدت وبعنف اسـتبداد كثير ممن كانوا يقاومون اسـتبداد مبارك، أقصد باقى التيارات السياسية والتى كانت مؤسسـاتها الصحفية والحزبية لا تختلف كثيرًا عن اسـتبداد مبارك.

وهؤلاء كانت أيديولوجيتهم متنوعة من أقصى اليسار إلى اقصى اليمين.

فالمؤسسات الحزبية كانت تفتقد للحد الأدنى من الديمقراطية، وكانت تقهر أعضاءها. وكان هذا هو السبب الرئيسى للانفجارات الداخلية التى تعرضت لها، والسبب الرئيسى فى فشلها الذريع. وكذلك تنظيم الإخوان والتنظيمات اليسارية السرية التى تستند على السمع والطاعة.. وكتبت كثيرًا أن الاستبداد لم يكن فقط يمثله نظام مبارك، ولكن هناك بعضًا من معارضيه أكثر استبدادًا منه.

لعل ما نشاهده بعد ثورة يناير المجيدة من القوى السياسية وعلى رأسهم الإخوان يؤكد ذلك بشكل حاسم.

إذن لماذا هذا الكتاب عن الإخوان وحدهم الآن؟..

أولا لأنهم الآن يحكمون البلد، جاؤوا عبر انتخابات، حتى لو كانت هناك اتهامات بعدم نزاهتها، ولكنهم فى النهاية جاؤوا بطريق ديمقراطي. فقد أصبح الرئيس إخوانيًا وكذلك مجلس الشعب المنحل، ومجلس الشورى ولجنة صياغة الدستور. أى وبجملة واحدة «أخذوا البلد بكل مؤسساتها. جيش ، شرطة، قضاء.. إلخ».

هذا الاستيلاء التدريجى يجعلهم ومعهم أنصارهم من السلفيين يشكلون بأفكارهم وبرامجهم المعروفة، خطرًا حقيقيًا على الدولة المصرية، فهم يخططون وينفذون لبناء دولة دينية، ستكون فى زمن الإخوان بطلاء ديمقراطي، مثلما يفعل نظام الملالى الإيراني. ومثلما أوضح فى هذا الكتاب. ولكن إذا حدث وأصبح السلفيون هم الذين يحكمون، فالطلاء الديمقراطى الإخوانى سيذهب أدراج الرياح، وننتقل إلى دولة دينية على الطراز الطالبانى الذى حكم أفغانستان.

أرجو ألا يتسرع قارئ كريم ويقول لي: أعطهم الفرصة ثم احكم عليهم. لسببين، الأول أن أدبياتهم كلها منذ تأسيس الجماعة قبل أكثر من ٨٠ عامًا، تؤكد ذلك، وهذا كلام منشور. وكذلك برنامجهم السياسى الذى طرحوه للرأى العام

قبل الثورة. فكثير منه يؤكد بحسم نوع الدولة التى يحلمون ببنائها. وقد انتقدت هذه الأفكار قبل الثورة، وكما سيتضح من الكتاب.

وثانيــا أداؤهم بعد الثورة يؤكد أيضًا، وكما توضح مقالات هذا الكتاب بجلاء مــاذا يريدون ببلدنا. فهم مصممون على ســبيل المثال أن يكونوا هم وحلفاؤهم أغلبية فى لجنة صياغة الدستور، ومصممون على أن يكون أساس الدستور دينى، أى يميز بين المصريين على أســاس دينى. فالدولة دينها الإســلام، والشريعة هى المصدر الرئيسى للتشــريع، أى ستكون هذه هى المقصلة التى سيتم على أساسها ذبح قطاع من المصريين «منهم مســلمون» ممن لا يؤمنون بالمرجعية الإسلامية من الأديان الأخرى. وقطاع آخر من غير أصحاب الديانات السماوية. وبالطبع سيتم ذبح الحريات الفردية والعامة، وســيتم ذلك استنادًا إلى أن كل القوانين وبناء كل المؤسسات ستكون مرجعيته دينية إسلامية، أو للدقة إخوانية وسلفية.

الكتاب لا يتضمن فقط هذا النقد الصريح لممارسات وللبرنامج السياسى للإخوان وحلفائهــم، لكنه يتضمن أيضًــا دفاعًا عنهم عندما كانــوا يتعرضون لمحاكمات عســكرية وعصف من جانــب نظام مبارك، عندما كانــت الجماعة (محظورة). ليس بالطبع إيمانا بأقوالهم وأفعالهم، ولكن دفاعًا عن حق كل المصريين بمختلف انتماءاتهم فى الحرية.

كمــا حرصت على أن يتضمن الكتــاب بعضًا مما كتبته انحيازًا للتيار الذى كان يمثله الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح القيادى وعضو مكتب إرشاد حماعة الإخوان. والســبب ليس اتفاقى مع برنامج هذا الرجل الذى أعتبره صديقا عزيزا، لكنه فى ســياق الإخوان يمثل خطوات أكثر تقدمًا فى اتجــاه الدولة المدنية التى تقترب من العلمانية، أو تقترب من النموذج التركى والماليزى للإسلام السياسى. وقد تمنيت أن يصبح مرشــدًا للجماعة وقائدها، ولكن كمــا اتضح أن الرحل لم يكن يمثل تيارًا قويًا، وتم العصف به بأشــكال كثيرة وعلى امتداد ســنوات. وكان آخرها

«التلكيك» وفصله من الجماعة لأنه قرر خوض الانتخابات الرئاسية، فى حين أن الجماعة دخلتها بعد ذلك.

كما يتضمن الكتاب دفاعًا عن حزب الوسط الذى كانت ترفضه لجنة شئون أحزاب النظام السابق. وتحليلا لأهمية هذا الحزب والذى يمثل طبعة متطورة تقترب قليلا من النموذج التركى والماليزى والأندونيسي. وهذا ليس دفاعًا عن برنامج الحزب السياسي، ولكن إيمانا بالحرية، وإيمانا بدعم أى تطور جاد فى أفكار وخلفيات التيارات السياسية الدينية.

هذا يعنى أن خصومتى للإخوان ليست على طول الخط، ولكن لبرنامج سياسى يتبنوه. وكتبت مؤكدًا أنه لو تغيرت دولتهم الدينية التى يريدونها، فسوف تتحول طاقتهم الجبارة من أداة هدم للدولة المصرية إلى أداة بناء عظيم. فالمشكلة لم ولن تكون مع الخلفية التى يتبناها أى تيار سياسي، فهذا حقه. سواءً كانت خلفية دينية أو مسيحية أو غيرها. أو خلفية عقائدية مثل الماركسية والناصرية وغيرها. لكن المشكلة هى فى نوع البرنامج السياسي، ونوع الدولة التى يسعى لها هذا الفصيل السياسى إلى بنائها.

حرصت أيضًا أن يتضمن الكتاب موقفى من باقى التيارات ذات الخلفية الدينية، والتى تشترك مع الإخوان فى البنية الأساسية للأفكار. ودافعت عن حق الشيعة والصوفيين والبهائيين وحتى الملحدين فى الحرية. كما ناقشت فى الكتاب مختلف المواقف السياسية للجماعة التى أصفها دائمًا بأنها سرية، ومثلها التيارات ذات الخلفية الدينية.

الأهم فى تقديرى هو انتقاد من أسميتهم أحياء الإخوان فى الداخل، وهؤلاء لعبوا دورًا ضخماً فى «تسليم البلد لهذا التنظيم السرى الدولي». وكأن الثورة كان هدفها الوحيد نقل ملكية مصر من الحزب الوطنى إلى مكتب الإرشاد. والمفارقة المخزية أنهم فعلوا ذلك دون حتى الحصول على ضمانات قوية، بأن

تكـــون مصر دولة علمانية بجد، أو حتى يخففوا من درجة «دينيتها» التى يريدها الإخـــوان وحلفاؤهم. ولكنهم اصطفوا وراء الإخوان وأوصلوا الدكتور مرســـى لقصر الرئاسة، فى مواجهة العسكر و«الفلول».

الأمر بالطبع ليس بأن تكون إما مع الإخوان أو «خصوم الثورة»، لكن كان يمكن إدارة الصـــراع، كما توضح بعض مقالات الكتاب، بعقد صفقة واتفاق مكتوب، أو حتى بالموافقة على التوقيع على ما أســـموه وقتها المبادىء الحاكمة للدستور أو فوق الدســـتورية. لكنهم دعموا الجماعة تقريبًـــا «ببلاش وكلام فى الهوا» وعلى طـــول الخط والآن يندمـــون. وأظن أن أحلامهم فى «إحـــراج الإخوان» لتحقيق مكاســـب مجرد أوهام. فالإخوان لم يفعلوها عندما كانوا بحاجة لـ«الاصطفاف الثـــوري» حولهم، فهل يفعلونها بعد أن أصبح فى إمكانهم الاســـتغناء كثيرًا عن التحالـــف أو الاتفاق مع هذه القوى. وبعد أن ملكـــوا عناصر القوة فى يدهم، جيش وشرطة وقضاء وباقى مؤسسات الدولة؟!!

لا أظن.

ولا أظـــن أنه من الصواب فى مثل هذا الكتاب، الذى يمتد زمن كتابة المقالات المنشـــورة فيه لحوالى عشـــر ســـنوات، ألا أعيد الاعتبار لأفكار أؤمن بها، منها العلمانية. . وأدافع مستميتا عن دولة لا تنحاز لدين أو عرق أو عقيدة أو أفكار. . دولة تؤمن بمساواة مطلقة بين كل المصريين فى الحقوق والواجبات.

وأظن أنه مهما طال الزمن. . سنصل إليها. فدولة الإخوان وحلفائهم ستزول مهما طال الزمن.

سعيد شعيب
وادى حوف
الأحد ٨-١٠-٢٠١٢

مفتتح

لا أريد الجنة

بصراحة أنا لا أريد الجنة ولكنى أريد الحرية.

لا أقصد بالطبع جنة الله، ولكن أقصد الجنة التى يعدنا بها الإخوان والشيوعيون وغيرهم من القوى السياسية فى حالة توليهم السلطة.

فلا أظن أننى أو غيرى سيمشى كالأعمى وراء من يؤكد لنا أنه سيذهب بنا إلى الجنة التى يتصورها. ولن نستطيع أن نصدق أى إنسان أيًا كانت قامته فى أنه سيحول مصر إلى جنة. فليس هناك ما يضمن لى ولك أن ما سيحققه -فى حالة توليه السلطة- سيكون فعلا جنة من وجهة نظرنا. . فقد يكون الجحيم بعينه.

لذلك نريد من كل القوى السياسية أن تدافع عن الحرية، ولا تحولها فقط إلى أداة للسطو على السلطة، وبعدها تبدأ المذبحة. فالإخوان وعموم التيار الإسلامى سيعتبرون من يختلف معهم كافرًا ولابد من قتله. والشيوعيون وعموم اليسار سيعتبرون من يختلف معهم عدوًا للكادحين وعميلا للبرجوازية والإمبريالية، وغيرهم وغيرهم. فالاختلاف جريمة يجب قتل من يجرؤ عليه.

وإذا كان المثل يقول «اللى اتلسع من الشربة ينفخ فى الزبادي»، فقد أحرقتنا نار المستبدين من كل التيارات بما فيها السلطة الحاكمة، الذين يرفعون شعارات براقة نظريًا، ولكن فى الممارسة كانوا أكثر بشاعة وفظاعة من أعدائنا. فقد كانوا يتصورون أنهم يفهمون مصلحة هذا الشعب أكثر من الشعب نفسه. وأنهم لابد أن يجبروه بالقمع والإرهاب على أن يقبل ما يتصورون أنه فى صالحه. وكانت النتيجة خرابًا.. خراب البشر والبلاد.

لكل ذلك ومن أجل ذلك فأنا -وأظن أن معى كثيرين- لا نريد أى جنة من أى شخص أيًا كان. ولكننا نريد الحرية، حرية أن ننتخب من نريد وقتما نريد، حرية أن نزيح من لا يعجبنا برنامجه السياسى من على رقابنا. نريد بلدًا تستطيع أغلبيتها الفقيرة أن تستعيد آدميتها بالحرية. بلدًا لا تقهر فيه الأغلبية الأقلية.. بلدًا أنام -أنا وأنت- ونحن آمنين على حريتنا فى الاختلاف مع الأغلبية دون سجن أو ترهيب أو قتل. بلدًا يدير صراعاته الطبقية والسياسية بشكل سلمي. بلدًا ينتصر لحق الإنسان فى العدل والحرية. فالجنة التى أريدها -وأتمنى أن يوافقنى القارىء الكريم- هى ضمانات راسخة للحرية، حتى لا يطيح بها أى عابر سبيل.



اليوم السابع
22-10-2008

http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=45909

مفتتح ثاني

العلمانية هى الطريق الوحيد لحماية الدين والمتدينين

كانت ومازالت العلمانية فى مرمى النيران الحارقة لأنصار الدولة الدينية، يصفونها بالكفر، وهى غير معنية أصلا بالأديان. ويشهرون بها مؤكدين أنهـا ضد التدين، رغم أن جوهرهـا - أى العلمانية - ودورها هو تهيئة مناخ حر لكل من يريد التدين. يؤكدون أنها - أى العلمانية - تريد دولة كافـرة لا دينية، والحقيقة أنهـا تريد دولة تعيش فيها كل الأديان بحرية. ويؤكد أنصار الدولة الدينية أنها تحرض على الانحلال وهذه كذبة كبرى. ناهيك عن الأوصاف والشـتائم التى تالها العلمانيون على أيدى هؤلاء، فهم منحلون، سفلة، كفرة، أفكارهم مستوردة، يناقضون الفطرة، أعداء لجموع المسلمين وغيرها.

علـى هذه الأرضية قرر منذ عدة أشـهر، عضو البرلمان محمد العمدة تأسيس ما أسماه «الحركة الشعبية لمكافحة العلمانية»، مستندًا بالطبع على ذات الأكاذيـب. والحقيقة المرة أن أنصار الدولة الدينية ليسـوا وحدهم المسـتولين عن تشـويه العلمانية ولكن بعض العلمانيين شـاركوهم هذا التشـويه. والنتيجة أن هؤلاء حولوا تعبير العلمانية إلى مصطلح سـيء

السمعة. وعلى الجانب الآخر تراجع أنصاره بدرجة واضحة واستبدلوا بدلا منها تعبير «الدولة المدنية» والذى وافق عليه أنصار الدولة الدينية إلى حين، ولذلك أضافوا عليه «دولة مدنية بمرجعية إسلامية»، وهى المرجعية التى لا يستطيع اثنان منها الاتفاق حول كلام محدد وواضح لها. أى أن كل الأطراف تراجعت عن الميراث العظيم للثورة الليبرالية المصرية، ثورة ١٩١٩ والتى رسخت بحسم لعلمانية الدولة بشعارها العظيم «الدين لله والوطن للجميع».

بدأت تباشير الانتكاسة عندما سعت حركات التحرر، منها حركة ١٩٥٢ إلى استخدام الدين سياسيًا، أى أنها تصارعت بعد استلامها للسلطة مع الجماعات الدينية على تسييس الدين، وتديين الدولة. وظلت المشكلة أو الأزمة بين هذه التيارات الدينية وبين الدولة، والدول التى رفعت شعارات قومية هى أن كلا منها يريد احتكار تسييس الدين لحسابه، وهو ما نراه للأسف حتى الآن. وقبل تناول التشويه الظالم الذى تعرضت له العلمانية من قبل أنصار الدولة الدينية، لابد من السؤال: ما هى الدولة العلمانية بالضبط؟

الباحث حيدر إبراهيم فى كتابه «العلمانية المفهوم والقضايا» يرى أنها باختصار «فصل الدين عن الدولة» وليس المجتمع، وهذه الدولة لا تعادى أى دين، ولكنها محايدة بين كل الديانات التى تشكل مجتمعًا ما، ولا تمنع أى شخص من ممارسة شعائره كما يشاء.

إذن هى ليست أيديولوجية أو فلسفة تعادى الدين، ولكنها آلية أو وسيلة تضمن لكل أفراد المجتمع أن يكونوا أحرارًا فى تدينهم، ومن هنا فهى تنهى تمامًا فكرة سيطرة مجموعة من رجال الدين على الدولة لتصبح

ملكهم. فالدولة هنا بالصيغة العلمانية تستند على المواطنة الحقيقية، أى أن كل المواطنين أحرار فى ممارسة تدينهم وفى ممارسة اختياراتهم الديمقراطية فى العمل السياسى، أى أنهم هم المرجعية الوحيدة للعمل السياسى، وتنهى مرجعية «أهل الحل والعقد» التى يطالب بها أنصار الدولة الدينية، فنحن فى زمن أصبح من الصعب أو من المستحيل أن تتحكم فيه أية مجموعة فى مصائر شعب بكامله.

إذن فالدولة العلمانية (المدنية) لا تسعى لأن تبعد الناس عن التدين، ولا تسعى أصلا لفرض أى أفكار على الشعب، فهى ليست دولة أيديولوجية مثل الدول الشيوعية أو القومية أو الدينية (أيًا كان الدين). كما أن العلمانية تستند على أن الناس تستطيع، كما يقول د. صلاح الزيني، إدراك مصالحهم الدنيوية بسهولة ويقينية ومن هنا يستطيعون التوافق حولها بشكل أو بآخر. أما الأديان، فتخضع لتفسيرات وتأويلات فى الأغلب الأعم تحتكرها مجموعة من رجال الدين، ولذلك فالعلمانية هدفها هو أن تكون المرجعية الوحيدة هى الناس، الشعب، ليختار ما يراه صالحًا فى السياسة بالمعنى الدنيوي، أما الدين فهو اختيار للأفراد يمارسونه كما يشاؤون دون أن يتم تحويله إلى قوانين يتم استخراجها وفرضها على الآخرين.

إذن فالعلمانية وسيلة ومثلها الديمقراطية، كلها آليات تتيح للفرد أقصى درجة من ممارسة حريته السياسية والدينية دون تدخل من أحد. أى فصل الدين عن الدولة، أى الحفاظ على استقلالية الدين، كما يؤكد الكاتب الفلسطينى منير شفيق، وهنا تجدر الإشارة إلى أن أنصار العلمانية قد ينالهم التطرف أيضًا وهذا بالضبط الخطأ الفادح الذى يقع فيه بعض

العلمانيين أنفسهم، فهم يريدون من الدولة العلمانية أن تتحكم فى الدين , وتحرمه من أى استقلالية!

كمـا أن تركيز البعض من العلمانيين على أنها، أى العلمانية، مهمتها فقط الدفاع عن حرية الفكـر والإبداع، يعطى انطباعًا خاطئا بأنها حرية «الكُفر» وهذا غير صحيح بالطبع، هى حرية الاعتقاد التى كفلها الإسلام وكل الأديان وكل المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنســان، ولكن هذه الحرية لابد من ربطها بالحريـات العامة المتعلقة بحق التظاهر والإضراب والاعتصام وتكوين الأحزاب والجمعيات وإصدار الصحف. . إلخ.

هنا سيشعر المواطن بأن الدولة العلمانية (أو المدنية) تكفل له كافة حقوقه وكل الوسائل التى تمكنه من الحصول على هذه الحقوق، وبالتالى فالدولة التـى نريدها بتيـح للجميع كل أنواع الحريـات. وعلى الجانب الآخر، فالمصريون بالفعل يمارسـون العلمانية، كما يقول د. صلاح الدين، فهم يتحدثون عن الزراعـة بالمفردات العلمية للزراعـة والصناعة بلغة العلم والهندســة والمال وهكذا. أى أننى أنا وأنت فى حياتنا العادية نمارس هذه العلمانية، أى لا نقوم بـ«تديين» التفاصيل فى مختلف جوانب الحياة.

إذا كانت العلمانية تعنى كل هذا. . فلماذا وكيف يحاربها دعاة الدولة الدينية؟ . .

أولا: لأنها تنهى ســطوة رجال الدين على الدولة، أى تنهى فكرة أن يختطف الدولة كلها مجموعة رجال دين، أو رجال سياسة يختبئون وراء الدين، ليفعلوا بها ما يشــاؤون. أى أنها ســتكون فــى هذه الحالة دولة مســتبدة فى جوهرها، بغض النظر عن أى طلاء ديمقراطي، بالضبط مثل النظــام الحاكم فى إيران، فهناك من يدعون أنه نظام ديمقراطي، والحقيقة

أنه ديمقراطى فى حدود ضيقة، فالمرشحون للبرلمان لابد أن يتقدموا إلى لجنة توافق أو ترفض نزولهم الانتخابات، أى أن هناك «فلتر» يحدد للناس من يرشحون. ناهيك عن أن رئيس الدولة لابد أن يكون شيعيًا جعفريًا اثنى عشريًا وليس من حق أى مواطن من أى دين آخر أو حتى مذهب إسلامى أو حتى شيعى آخر أن يترشح لهذا المنصب، أضف على ذلك كارثة «المرشد الروحي» وهو سلطة أعلى من كل سلطات الدولة التنفيذية والقضائية والتشريعية. أى فى النهاية دولة، بطولها وعرضها، يتحكم فى كل صغيرة وكبيرة فيها فرد، مجرد بشر يخطىء ويصيب ومن بعده رجال دين ورجال سياسة يختبئون وراء الدين.

ما فات يجيب على سؤال: لماذا يحارب المتطرفون الدولة المدنية العلمانية، ولكن كيف يحاربونها ويشوهونها؟

الوسائل كثيرة، منها مثلا تصوير أن الدنمارك، كلها على بعضها، أساءت إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) بهذه الرسوم المرفوضة وهذا غير صحيح. فالدولة هناك تقوم على احترام الحريات ولا تنحاز مع أو ضد دين، وهذا لا يعنى ألا نحتج، ولكن أن نفهم أن هذه الجريدة التى نشرت هى التى أساءت، وليس الدولة العلمانية. وعندما قررت الدولة الفرنسية إلغاء الرموز الدينية من المدارس والهيئات العامة صوروا الأمر وأنها تحارب الحجاب والإسلام، فى حين أن ذات القرارات التى رفضت الرموز اليهودية والمسيحية.

التشويه الثاني: هو تصوير فكرة حيادية الدولة العلمانية باعتبارها مستوردة من الغرب، من ثقافة ومجتمعات مختلفة، ولا علاقة لها بثقافتنا وتراثنا.. إلخ. ومن هنا يتم استخدام تعبيرات تخويف مثل «تغريب»

و«غزو ثقافي» وغيرهما. رغم أن الذين يقولون ذلك، هم الذين يطالبون بالديمقراطية وهى بذات المعيار ثقافة مستوردة. الأمر الثاني: هو أن هناك معايير اختارتها واستقرت عليها الإنسانية جمعاء، بكل ثقافاتها، وحضاراتها وهى أن الدولة الحديثة هى دولة مواطنين تحترم كل الأديان والعقائد، وتحمى الحريات العامة والفردية، وإذا تأملت جوهر الإسلام، فلن تجده يتناقض مع هذه الدولة وهذه المفاهيم.

من هنا فأغرب الاتهامات هى أن العلمانية تناقض الفطرة والإسلام. وهو افتراض مبنى على تصور أنها ضد الأديان، ناهيك عن أن أحدًا لا يعرف ما هذه الفطرة، أقصد تعريفا محددًا لها.

أما الشتائم فهى كثيرة، منها أن العلمانية، كما يقول د. عبد الحى القرماوي، جزء من الحرب الصليبية اليهودية على الإسلام وتعاليمه، وهذه بالطبع أحكام عامة ومرسلة لا دليل عليها.

أما الأغرب وهو نتيجة الجهل هو قول الرجل «إن أى نظام حكم هو دين»، بل ويقول «شريعة حامورابى دين، كتاب الياسق لجانكيز خان دين». وبالطبع هذا غير صحيح بالمرة، فهى من وضع بشر، ناهيك عن أن الدولة العلمانية لا تحول قوانينها إلى دين، ولكنها تغيرها وتغيرها لتتواءم مع هدفها وهو حماية حق أى مواطن فى التدين.

أغرب الاتهامات التى تقترب من الشتائم ما قاله المهندس أبو العلا ماضى رئيس حزب الوسط، تحت التأسيس، وهو مثقف وسياسى محترم، ولكن يردد ذات الاتهامات الغريبة على موقع «المصريون». فهو يردد دون أدنى تفكير أو تدليل ذات الاتهامات: الفكر المستورد، الغزو الفكري، الهوية وغيرها. وكان الأغرب هو اعتباره تدين الناس

استفتاء على قبولهم للدولة الدينية وهذا غير صحيح. وهو ربط تعسفى يفعله كل أنصــار التيار الدينى ويعتبرونه رصيدًا إســتراتيجيًا لهم وهذا غير صحيح. فالتدين شــيء والدولة الدينية شيء آخر. ثم إن أبو العلا يعرف جيدًا أن الدولة العلمانية ليســت فى حرب مع الدين، بل وتحمى التدين.

هــل من المفيد للقارىء أن نذكر بعض الشــتائم؟ ربما، عمومًا منها ما كتبه أبو إســلام فى جريدة الشعب، فيقول «سفلة العلمانية» و«الخنازير» وغيرها.

أما كمال حبيب (كان المتهم العاشــر فى قضية مقتل الســادات وأحد متطرفى الدولة الدينية) فهو يقرر هكذا وبكل بساطة أن «جوقة من جحافل العلمانيين يتمتعون بظلال فســادها الوارف». بل ويقول «قبول بعضهم، أى العلمانيين، للتزوير» وأيضًــا «لم نر علمانيًا يخرج للنضال من أجل نظام حر ديمقراطي، ولم نر مفكرًا علمانيًا تحدى الســلطة والســلطان». ويوســع كمال بجرأة التشــويه والجهل «لم نر مفكرًا يســاريًا قام ليواجه الســلطة». إنها الرغبة الانتقامية فى التشويه وتدمير المختلفين، فما يقوله كمال مع كامل الاحترام له، أكاذيب. فهل هو لم يعرف اليساريين الذين دخلوا السجون فى كل العهود؟ هل لم يسمع عن د. نصر أبو زيد وفريدة النقاش ونوال الســعداوى ود. ميلاد حنا ود. مــراد وهبة ود. فؤاد زكريا وجمال البنا وغيرهم، مما لا يصعب حصره.

ناهيك عن إلصــاق تهمة الانحلال الأخلاقــى بالعلمانية، وهذا غير صحيح بالطبع، فكمــا قلت وأكرر: إن الدولة العلمانية فى جوهرها لا تدعو للانحلال على الإطلاق كما يزعم المتطرفون، ولكنها تحمى الحريات

الفردية وعلى رأسـها حرية التدين. ولكنه الحقد لتشويه الخصوم وإنكار دورهم فى بنـاء هذا الوطن، فكمال حبيب وغيـره من متطرفى الدولة الدينيـة الذين لا يريدون سـوى أن يختطفوا البلـد، لا لكى نتدين كما نشاء، ولكن لأن نتدين على طريقتهم، طريقة كارهى الناس والحياة.



مجلة روزاليوسف ٨-٩-٢٠٠٨

مفتتح ثالث

قتلى حد الردة

بسـببب حد الردة سالت دماء المسلمين وما زالت تسيل، منذ الفتنة الكبرى وحتى الحرب الأهلية فى العراق، حروب رفعت فيها المصاحف، كل طرف يعتبــر الآخر خارجًا عن الدين، أى مرتد ولابد من قتله. مفكرون ومثقفون وكتاب ومواطنون وسياســيون تم تكفيرهم وذبحهم على امتداد أكثر من ١٤ قرنًا والتهمة الجاهزة دومًا هى أنه «مرتد». من د. فرج فودة إلى نجيب محفوظ وصولا إلى الســفير المصرى فى العراق إيهاب الشريف. وهناك الذين كفروا غيرهم طالهم التكفير مثل د. عبد الصبور شاهين. والقائمة طويلة ويبدو أنها لن تنتهى قريبًا.

فعلى ســبيل المثال شكرت رابطة العالم الإسلامى التى تنفق عليها الحكومة الســعودية الرئيس السودانى الأسبق جعفر نميرى «جزاه الله خيرًا» لماذا؟ لأنه أعــدم «الزنديق الصوفى الباطنى محمود محمد طه»، وذلك فى المرحلة التى أعلن فيها نميرى تطبيق الشريعة!

بذات المنطق قرر تنظيم القاعدة فى بلاد الرافدين بقيادة أبو مصعب الزرقاوى قتل الســفير المصرى فى بغداد إيهاب الشريف والسبب أنه سفير الكفار، أى طبقوا حد الردة على نظام سياســى كامل «كله على بعضه»، لأنه من وجهة

نظرهم «موالى لليهود والنصارى ويحارب الإسلام»!

ربمـــا كثير منا مازالـــوا يتذكرون المفكر د. فرج فودة الـــذى دفع حياته ثمنًا لمواقفه الرافضة للدولة الدينية. وما زلت أتذكر الفرحة فى عيون بعض الزملاء الصحفيين لأنه من وجهة نظرهم ومن وجهة نظر من قتلوه «مرتد». فقط لأنه كان ينتقـــد الدولة الدينية التى يريدها هؤلاء وليس لأنه ينتقد القرآن الكريم، معاذ الله.

وكانت البداية صراعه مع الشيخ صلاح أبو إسماعيل، عندما كانا فى حزب الوفـــد عام ١٩٨٤، حيث أصر فودة علـــى علمانية الوفد. أى حزب يجمع أصحاب كل الأديان على أســـاس مدني، بينما كان الشـــيخ صلاح يريد أن يكون حزب الوفد إسلاميًا. كان ذلك فى بداية التحالف بين الحزب وجماعة الإخوان المسلمين.

انسحب الرجل من الحزب وقرر تأسيس حزب جديد هو «حزب المستقبل»، ولكنـــه مات قبـــل أن يحقق حلمه. وكانت تفاصيل محاكمة القتلة مدهشـــة وكاشفة. فقد وقف الشيخ محمد الغزالي، الذى كانوا يقدمونه باعتباره إمام المعتدلـــين، يدافع عن القتلة فى المحكمـــة وحولها إلى محاكمة للقتيل وليس للقاتل، فقال الغزالى أن القتلة «افتأتوا فقط على الســـلطة حين بادروا بقتل فرج فودة.. وهو مســـتحق للقتل باعتباره مرتـــدًا». ومن عجائب الزمن أن الغزالى فى سنة ١٩٩٦ أعطته الدولة جائزة التقديرية فى العلوم الاجتماعية!

كان أول مـــن رحب بالاغتيال هو المستشـــار (المفترض رجل قانون) مأمون الهضيبى رئيس جماعة الإخوان (صوت الكويت ١٩٩٢/٦/٨) للغدر بفرج فودة مرددًا نفس اتهامات الغزالي.

كان الاثنان الهضيبى والغزالى ومعهما د. محمد عمارة (الذى كفر المسيحيين مؤخـــرًا وتراجع تحت ضغط) قد شـــاركا فى مناظرة ضـــد د. فرج فودة فى

معـرض الكتاب قبل قتله بشـهور وكان معه د. محمد أحمـد خلف الله. واستطاع فودة وخلف الله كشـف أكذوبة الدولة الدينية وغيرها من أكاذيب هؤلاء المتطرفين.

نعـود لمحاكمة قتلة فرج فودة التى امتدت إلى ثلاثين جلسـة واسـتمعت المحكمة إلى ٣٠ شـاهدًا. منهم الدكتور محمود مزروعة وكان رئيس لقسم العقائد والأديان بكلية أصول الدين فى جامعة الأزهر، ووكيل وعميد سـابق لها، وأسـتاذ في جامعة بنغازي، وجامعة الملك سعود، والجامعة الإسلامية بإسـلام آباد، وجامعة قطـر، وأعلن أمام المحكمة أن «فـرج فودة» مرتد، ويجـب على آحاد الأمة تنفيذ حد الـردة فى القاتل إذا لم ينفذه ولى الأمر. وهل هناك تحريض أكثر من ذلك على القتل؟!

إنه القتل بدم بارد والذى يطول كل من يختلف مع هؤلاء المتطرفين الإرهابيين سـواء بالقول والفعل. لا فرق بين من يحمل السلاح ومن يقتل بفتوى ظالمة لا علاقة لها بالدين، «من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» و«لكم دينكم ولى دين».

لكن القتلة لا يفكرون بهذه الطريقة. لا يفكرون فى كيف يمارسون حقهم فى أن يعيشوا كيفما يشاؤون، ويتركوا الآخرين يعيشون بالطريقة التى يرتضونها. وهذا ما تكرر عندما نشـرت وزارة الثقافة الرواية الشـهيرة «وليمة لأعشاب البحـر» وكان المحرض الأكبر فيها د. محمـد عباس الذى اتهم المؤلف حيدر حيدر بالردة عن الإسـلام ومعه وزير الثقافة فاروق حسـنى. وإذا شاهدت موقعه على شبكة الإنترنت، فإنه يكفر كل ساعة الكثيرين. وكان البطل معه أيضًا الشـيخ محمد الغزالي، على فكرة هو نفسه الذى كتب تقريرًا تم رفعه لعبد الناصر يكفر فيه نجيب محفوظ وروايته الشهيرة أولاد حارتنا.

هذا ما تكرر أيضا مع ما فعلوه مع د. نصر حامد أبو زيد فى قضيته الشهيرة

والتـــى انتهت بأن هجر البلد كلها. وقد بـــدأت الوقائع عندما تقدم د. نصر
ببحث للحصول على درجة الأستاذية ولكن د. عبد الصبور شـــاهين كتب
تقريـــرًا ضده يخلو من أى طابـــع علمي. وعلى حد وصف د. جابر عصفور
فى كتابه «ضد التعصب» كتـــب عبد الصبور تقريره بانفعالية معادية، ثأرية،
خطابية، محسومة نتائجها قبل كتابتها، مندفعة إلى غايتها التى تريد أن تصل
إليها على أســـرع وجه بلا روية، لغـــة من قبيل «هذا كفر صريح» وهذا رأى
كافر مردود عليه.

فهل هذه لغة لها علاقة بالعلم؟!

وقد حاول شاهين التراجع فى ندوة عقدتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
فيما بعد عـــن حرية الإبداع، زعم أنه لم يكفر نصر(وكأننا لم نقرأ ما كتب)
ولم يســـتخدم فى تقريره كلمة عن الديـــن أو العقيدة. وقال إنه عرض على
د. نصر تشـــكيل لجنة جديدة لقراءة بحثه، ولكن أبو زيد تمســـك بتقريره لأنه
سيقدمه للرأى العام.

من المضحكات المبكيات أن د. عبد الصبور تعرض لحملة تكفير على خلفية
صدور كتابه «أبي ادم» وقاد حملة التكفير الشيخ يوسف البدرى (أحد المكفرين
الكبار) الذى أقام دعوى قضائية ضده، ومن المفارقات المدهشة أيضًا أن مجمع
البحوث الإســـلامية أكـــد أن عبد الصبور بريء، فهل لـــو كان هذا الكتاب
لشخص آخر لتغير الموقف؟!

ومـــن المضحكات المبكيـــات أيضًا أن د. محمد عمـــارة طالب أثناء إحدى
زيـــارات د. نصر للقاهرة بمصـــادرة كتب أبو زيد بل وتكفيـــره حماية له من
التكفيريين!

ود. نصر فى كتاباته لم يخرج عن الدين ولم يوجه أى إهانة أو ســـب له.
ولكنه اجتهد مجرد اجتهاد، قد يخطىء، فله أجر، وقد يصيب فله أجران..

فقــد فرق بين الدين وبـين الفكر الديني، لأن الأول من عند الله سـبحانه وتعالى، والثاني إنتاج بشـرى قابل للنقاش والاختلاف. ولكنهم لا يريدون إعمــال العقــل، لأنه ضدهم، ضد وجودهم، يريــدون أمة من القطيع، لا عقل لها، تسير وراءهم وتنفذ لهم رغباتهم.. وكانت نتيجة هذا الاجتهاد أن رفــع أحد المحامين قضية يكفره ويعتبره مرتدًا ويطالب بالتفرقة بينه وزوجته. والمحزن أن كل درجات القضاء أقرت هذا الرأى الجائر.

ما حدث مع د. نصر حامد أبو زيد تكرر بشــكل آخر مع د. سيد القمني، والذى كان قد نشر العديد من الكتب الهامة فى التراث الإسلامى أثارت جدلا واســعًا. من أبرزها «الحزب الهاشمى وتأسيس الدولة». ولكنه تعرض لحملة تكفير ممتدة انتهت إلى وصول تهديد له على الإيميل الخاص به -كما قال- من تنظيم القاعدة. وهو ما دفعه إلى قرار اعتزال الكتابة حفاظا على روحه وعلى أســرته. واستجابة للتهديدات التى طالبته بالتراجع والتبرؤ من أفكاره. ومنها إيميل موقع باســم «جماعة الجهاد - مصر»، وقــد وصل الرعب إلى درجة أن ابنته أرســلت إلى موقع إيلاف تنفى قيام والدهــا بإجراء أى حوارات أو الإدلاء بتصريحــات بعد وصول التهديدات إليه. وأكدت أنها بيانات صحفية وحوارات ومحاضرات قديمة.

بالطبع نفى المحســوبون علــى التطرف صحة ما قالــه القمني، وهذا أمر متوقع. ولكن الغريب هو تشــكيك بعض المثقفين المصريين والعرب فى هذه التهديدات. وقطاع آخر هاجم الرجل بشــدة، منهم الأردنى شاكر النابلسى الذى اتهمه بالجبن. بل وقال إن هذه هى طبيعة المفكرين المصريين (هكذا) مثل طه حسين والشيخ على عبد الرازق. أى لم يضع النابلسى وغيره اعتبارًا لأننا بشر من الطبيعى أن نخاف على حياة أولادنا. لقد هاجموا الضحية بدلا من القاتل. وكان الأولى أن يساندوا الرجل فى محنته وهى بشكل أو آخر محنة

الفكر العربي. وعموما فقد عـاد القمني للكتابة مؤخرًا في جريدة القاهرة.
ونتمنى أن يستمر.

وما حدث مع نجيب محفوظ رحمه الله كان أبشـع، فقد أفتى قبل جريمة محاولة اغتياله الشـيخ عمر عبد الرحمن مفتي الجماعة الإسلامية والمسجون الآن فـي الولايات المتحدة على خلفية قضية تفجيرات قائلا: «لو قتلنا نجيب محفوظ ما تجرأ سلمان رشدى على الإسلام».. وبعدها طعن شاب محفوظ في رقبته، وقال في التحقيقات إنه لم يقرأ رواية «أولاد حارتنا» ولكن الأمير قرأها وأفتى بأن محفوظ كافر مرتد!!

ما حدث مع هؤلاء يحدث من المحيط إلى الخليج وإليكم بعضًا منه:

ففـي الكويت، حوكم أحمد البغدادي، أسـتاذ العلوم السياسـية بجامعة الكويت، بالسـجن بدعوى الإساءة للدين، بسبب مقال نشره في شهر يونيو ٢٠٠٥ عن التعليـم الديني (لاحظ التعليم الديني وليس الدين). كما صدر حكم جائر قبل ذلك بحق ليلى النجار في العام ٢٠٠٠. وهو ذات ما حدث مع الكاتبة ليلى العثمان، فقد خاضت معركة مع المتشددين في عام ٢٠٠٠ بعد رفع دعوى قضائية ضدها بتهمة «كتابة أدب يتضمن عبارات تخدش الحياء العام وقصصًا ماجنة تحض على ممارسـة الرذيلة بشكل فاضح». وقد حكمت عليها المحكمة بالسجن شهرين أو بدفع غرامة مالية مقدارها خمسون دينارًا. دفعت ليلى الغرامة وأخلى سبيلها.

لم تكن هـذه المحاكمة الأولى لـ«ليلى العثمـان» بل جاءت عقب دعوى قضائية رفعها ضدها رجال أربعة ينتمون إلى التيار المتشـدد في انكويت «نيابة عن المجتمع» في العام ١٩٩٧.

الغريـب أن الحكومة الكويتية قد صادرت روايتها «صمت الفراشـات» ثم سمحت بتداولها وما زال لها روايات أخرى لها ممنوعة مثل رواية «العصعص»

التى تتناول فيها ظاهرة تحول تزويج الفتيات الصغيرات فى السـن إلى «تجارة وبيع» لرجال متقدمين فى السن وبشكل خاص من دول خليجية.

كما اتهمت حركة «النهضة» التونسية، برئاسة راشد الغنوشي، من خلال موقعها على الإنترنت www.Nahdha.net الكاتب الجزائرى العفيف الأخضر بسبب كتابه «المجهول في حياة الرسول» بالتجديف ضد النبى (ص)، ودعت إلى تنفيذ حد الردة وقتله.

فى ٣٠ أغسطس ٢٠٠٥ أصدر «أبو جهاد المغربي» الناطق الشرعى باسم «الجماعة الإسلامية للتوحيد والجهاد» فتوى بقتل سعيد الكحل. كما أصدر فتوى بقتل عبد السلام ياسين رئيس جماعة العدل والإحسان الأصولية. وأجاز فقهاء الإرهاب من المغرب فتاوى بقتل الشاعرة حكيمة الشاوى والباحث عبد الصمد بالكياس والكاتب محمد الحنفي.

أجازت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، التى تعتبر وكرًا لفقهاء الإرهاب وشيوخ القاعدة، رسالة دكتوراة لناصر الغامدي، نشرها هذا الأخير فى كتاب بدار الأندلس الخضراء سنة ٢٠٠٣، والتى تتهم ٢٠٠ مفكر ومبدع فى العالم العربى بالكفر والارتداد عن الإسلام وإهدار دمه.

من وقائع التكفير المأساوية اتهام الفنان اللبنانى الشهير مارسيل خليفة بالكفر. وكانت النيابة العامة فى لبنان قد وجهت إلى مارسيل خليفة تهمة «تحقير الشعائر الدينية» بسبب تلحين وغناء قصيدة من نظم الشاعر الفلسطينى محمود درويش تنتهى بمقطع من آية قرآنية. ويقول فى القصيدة: «هل جنيت على أحد عندما قلت إنى رأيت أحد عشر كوكبًا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين».

اعترضت مراجع إسلامية لبنانية على ذلك - أولهم مفتى الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني- باعتبار أن تلحين القرآن من المحرمات ودافع خليفة

ومحاموه عن الأغنية مؤكدين عدم وجود نوايا سيئة. وأن الأغنية «لم تتضمن الآية كاملة». كما أن مارسـيل خليفة «رتل كلماتها بخشـوع». وقال خليفة إن السلطة اللبنانية عندما حاكمته إنما كانت «تحاكم الناس الذين يدافعون عن حقهم في الغناء». وأضاف أن هناك «إجماعًا عربيا على وجوب عدم المساس بقضايا الحرية والثقافة والإبداع». والمفارقة أن القصيدة تتناول معاناة الشـعب الفلسطيني الذى تخلى عنه أشقاؤه!!

يعتبر مارسيل خليفة واحداً من أبرز المغنين والموسيقيين العرب الذين كرسوا فنهم للدفاع عن قضايا الحرية والمقاومة والطبقات الفقيرة وقد ذاعت شـهرته منذ بدايات الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ - ١٩٩٠) حين كان بمثابة الصوت المسـموع للقوى اليسارية. وارتبط اسمه باسم محمود درويش الذى أخذ منه معظم أغنياته ومنها «ريتا» و«جواز السفر» والكثير غيرهما. وقد برأته محكمة لبنانية من تهمة الإساءة إلى الدين الإسلامى وأرجعت قرارها إلى عدم وجود أدلة كافية على التهمة المنسـوبة إلى الفنان. ولكن مارسـيل عبر عن شعوره بالمرارة لمثوله أمام القضاء وكأنه واحد من المجرمين، وأكد أنه لم يطلب البراءة لأنه لم يرتكب أى جرم من الأساس.



مجلة روزاليوسف ٢٥-٣-٢٠٠٧

الفصل الأول

دفاعًا عن الحرية

دعني أقول بصراحة إن أنصار التيار الديني بتنويعاته في البلد، ليسوا مشغولين بممارسة حرياتهم السياسية والدينية التي كانوا محرومين منها قبل الثورة، ولكنهم مشغولين بتقييد حرية غيرهم، سواءً من أصحاب عقائد وديانات أخرى، أو من تيارات سياسية أخرى تعارضهم.

هذا المعنى يتضح للقارىء الكريم في هذا الفصل. فقد كنت ضمن كثيرين تصدوا للدفاع عن حرية الإخوان والسلفيين وباقي تنويعات التيار الديني. كتبت منتقدًا بشراسة المحاكمات العسكرية. ورفضت تقييد حق السلفيين في الاعتكاف في المساجد بأمر من الحكومة. ودافعت عن حرية النقاب. ودافعت أيضًا عن حق بعض المصريين في التبرك بشجرة. ورفضت حرب الأضرحة التي أراد بعض السلفيين شنها ضد الصوفيين. وهاجمت الاستفتاء السويسري بمنع بناء المآذن. وفرحت بعودة جريدة الشعب التي انتقدت منذ سنوات طويلة مصادرتها.. إلخ.

لكن المفارقة المؤلمة هي أن من دافعنا عنهم بالأمس، اليوم يكفروننا سياسيًا

ودينيًا ويقاتلون لحرماننا من الحرية.. بعد أن ملكوا البلد.

فالاختبار الحقيقي للحرية، ليس بالدفاع عن حريتك وحرية من يشبهونك، ولكن بالدفاع عن حرية خصومك.

ضد محاكمة الإخوان

جريدة العربى
11-2-2007

تحويل الكثير من قيادات الإخوان للمحاكمة أمام القضاء العسكرى ينقل الصراع بين النظام الحاكم والجماعة من خانة الصراع السياسى والقانونى إلى خانة الانتقام.

صحيح أن النظام هو الكاسب لأنه الأقوى ولكنه سيخسر على المدى الطويل، كما أن هذا سوف يدخل البلد إلى جحيم صراع إبادة أى نفق مظلم. فالصراع السياسى يمكن الوصول فيه إلى نقطة توازن تعبر بشكل أو آخر عن توازنات القوى فى الشارع ولكنه وفى ذات الوقت ـ وهذا هو الأهم ـ يتم بشكل سلمى ويرسى قيمًا ديمقراطية حقيقية يستفيد ويتعلم منها الجميع.

فليس منطقيًا والنظام يتحدث عن الإصلاح السياسى وتوسيع الحريات أن تتم محاكمة أى إنسان أمام قاضيه غير الطبيعى فكيف يمكننا إذن أن نصدق ما يقولونه؟!.

أعرف الحجج وأهمها أن الإخوان أنفسهم لا يريدون الاندماج فى الحياة السياسية وأنهم مصرون على شكل التنظيم الغامض الدينى وأن ما قالوه حول تأسيسهم حزبًا مجرد مناورة وكل هذا صحيح، ولكنه لا يبرر الانتقام فلا يمكن أن نحارب أى قوة خارجة

عن القانون بوسيلة تتنافى مع حقوق المواطنة وحقوق الإنسان. ومن جانب آخـر فإن جوهر حل أزمة الإخوان فـى علاقتها مع المجتمع والنظام الحاكم هو صراع سياسي. وجرجرته إلى الأرضية الأمنية فقط لن ينهى هذه الأزمة بل سـيزيدها ولو كان هذا الحل ناجحًا، لانتهت منذ زمن طويل الكثير من التيارات السياسية ومنها الإخوان.

بالتالـى فحل أزمة الإخوان سياسـي. بمعنى دفعهـم دفعًا إلى الأرضية السياسـية وليس الدينية ودفعهم دفعًا إلى الوجود العلنى السياسـى والمالى والتنظيمي وإذا فشلنا يكون القانون هو الفيصل وليس الانتقام. كما أنه من المستحيل أن يأخذ الإخوان حجمهم الحقيقى إلا فى وجود حريات الصحف وغيرهـا من الحريات العامة. فعندما كانت مصر تعيش الفترة الليبرالية قبل ١٩٥٢ لـم يكن لهم ـأى الإخوان- وجود سياسـى بـارز بل اقتصر على الجانب الدعوى فقط.

أمـا فى ظل حالة اختطاف السـلطة من جانب النظـام الحاكم وفى ظل الإصرار على الاستبداد فستظل البلد تدفع ثمن هذا الانتقال المتبادل، وسنظل مشغولين بالاختيار ما بين نظام مستبد وما بين جماعة دينية أكثر استبدادًا.

فهل هذا ما يريده الإخوان؟

هل هذا ما يريده النظام الحاكم؟



رفض حزب الوسط غباء سياسي من السلطة الحاكمة سيدفع ثمنه البلد غاليًا

موقع اليوم السابع
18-8-2009

أرجو أن توافقني على أن البلد خسر الكثير بعدم الموافقة على منح الشرعية القانونية لحزب الوسط، فأفكار مؤسسي هذا الحزب نقلة نوعية كبيرة في التيار الدينى، تنقله من خانة تأسيس دولة المشايخ، الدولة التي يسيطر عليها طبقة مستبدة من بعض الرجال تحت ستار الدين، إلى دولة مدنية. قد تختلف مع تفصيلة هنا وهناك في برنامج الوسط، ولكنه في النهاية يفتح مشتركا واسعًا، وينهي أسطورة التعارض بين الإسلام والعلمانية، لننتقل من الصراعات المجانية، إلى قضايا حقيقية، كما أن رفض هذا الحزب جعلنا نخسر إمكانية استقطاب قطاع واسع من المتدينين المخلصين الذين يبحثون عن طوق نجاة يربط بين دينهم وبين وطنهم، يجعلهم يحلمون ويشاركون في تأسيس دولة الحرية والعدل.

ودعني أعود إلى عام ٢٠٠٣ عندما قابلت لأول مرة المهندس أبو العلا ماضي وكيل مؤسسي حزب الوسط، صحيح أنني سمعت عنه وقرأت له تصريحات وحوارات، كما قرأت برنامج الحزب، ولكن المقابلة وجهًا لوجه كانت شيئا آخر، فقد قال الكثير من

الآراء والاجتهـادات الجريئة، منها أن من حق غير المسـلم والمرأة تولي كل المواقع بما فيها رئاسـة الجمهورية، واعترف أن تيار الإسلام السياسي لم يقم حتى الآن بنقد ذاتي فيما يتعلق بالإرهاب. وأكد أنه لا توجد مشكلة في أن يغير المسلم دينه. وحد الردة يطبق فقط على الجواسيس، أي خيانة الدولة، فتغييـر الدين لا يعني الردة، فهو مرتبط بالخروج على الأمة ومقاتلتها، أي ما يساوي في العصر الحديث الخيانة العظمى. ومن حق الشيوعيين وأي قوة سياسـية تولي السلطة. وقال الرجل أيضًا، إنه لا يوجد شيء اسمه الخلافة الإسـلامية وأن الكثير من الحكومات مارسـت الديكتاتورية باسم الإسلام والديمقراطية في إيران في عهد الملالي منقوصة وذات طابع طائفي.

في هذه المقابلة التي نشـرتها وقتها في جريدة العربي، صدقت الرجل، فقد شـعرت أن هذه هي قناعاته الأساسية ولا يرددها للوصول إلى السلطة وبعدها تظهر قناعات أخرى.. أي أنها ليسـت مجرد تكتيك، كما حدث ويحـدث في بلدنا وفـي بلاد أخرى.. لكن أبو العلا يسـتند إلى مفاهيم متطورة، يمكننا أن نسـميها الإسلام الحضاري، الإسلام الذي يمكنه أن يدفع بلدنا للأمام، فقد اسـتند أبو العلا ورفاقه إلى اجتهادات عظيمة لرجال من نوع دكتور محمد سليم العوا والمستشار طارق البشري.

وقبل أن أكمل الحديث عن برنامج هذا الحزب الوليد، أسـجل اندهاشي الشديد من موقف السلطة الحاكمة منه، فهناك رفض دائم له على امتداد ١٣ عامًـا، وآخرها هذا الرفض الغبي منذ أيام، فربما في بدايته كان منطقيا لأن هنـاك تخوفات بأن يكون رجال حزب الوسـط فرع لجماعة الإخوان، فهم كانوا انشـقاقا عن الجماعة، ولكن الزمن مر، وثبت أن هذا غير صحيح، فشـتان ما بينه وبينهم، هم يدعون لدولة مشايخ دون مواربة، دولة تنتقص حـق بعض الفئات مـن المصريين من حقوقهم البديهية فـي المواطنة، مثل

رفضهم لتولي مسيحى أو امرأة رئاسة الدولة. . أو إصرارهم في برنامجهم السياسي أن يكون لمجموعة مِن الشيوخ سلطة فوق سلطة البرلمان والقضاء والشعب. . إنه نموذج لا يختلف كثيرًا عن دولة الملالي في إيران.

المفارقة أن حزب الوسط لم يتعرض لحرب فقط من السلطة الحاكمة، ولكنه تعرض أيضًا من الإخوان، فالجماعة تشيع أنه عميل للسلطة، وهدفه هو ضربهم، ولأنهم يعتبرون أنفسهم الممثلين الوحيدين للإسلام، فحاربوه. . وكأنه اتفاق غير معلن أو بمعنى أدق غير مقصود وكانت النتيجة حرمان تيار يمكن أن يدفع البلد للأمام من التواجد القانوني.

هذا لا يعني أنه ليس هناك خلاف مع أفكار هذا الحزب، فهناك مناطق اختلاف، منها عمومية تعبير الإسلام الحضاري وتعبيرات مثل القيم والثوابت، ومنها أن بعضًا من البرنامج ينطلق من فكرة إعادة تربية المصريين. . ولذلك تجد فى البرنامج كلامًا من نوع الإصلاح الأخلاقي والفن والقيم، ناهيك عن افتقاد البرنامج لموقف حاسم حول الحريات الفردية، فالبرنامج يوحي بخلط بين إدارة الدولة، بناء على برنامج سياسي لا لبس فيه لأي تيار سياسي، فليس منطقيا أن يتصور أي أحد أن دوره هو إعادة تربية المصريين. . فهذا التوجه الفاسد رغم النوايا الحسنة، ما هو إلا ستار للاستبداد.

ومع ذلك فالبرنامج فيه الكثير والكثير من الإيجابيات. . دعني أقول لك بعضها:

١- الموقف الحاسم من المواطنة، فلا تمييز بين المصريين بسبب الدين أو الجنس أو اللون أو العرق أو المكانة أو الثروة في جميع الحقوق والالتزامات وتولي المناصب والولايات العامة بما في ذلك منصب رئاسة الجمهورية. والمساواة الكاملة بين المرأة والرجل في الأهلية السياسية، والقانونية؛ فالمعيار الوحيد لتولي المناصب والولايات العامة مثل القضاء ورئاسة الدولة، هو

الكفاءة والأهلية والقدرة على القيام بمسئوليات المنصب.

٢- تأكيد حرية الاعتقاد الديني، وحماية الحق في إقامة الشعائر الدينية بحرية للجميع. والتأكيد على جميع الحقوق ليس فقط الموجودة في الدستور المصري والشرائع السماوية، ولكن أيضًا في المواثيق والمواثيق الدولية. وهذه نقلة مهمة لأن الكثيرين من أنصار التيار الديني يتعاملون مع هذه المواثيق وكأنها رجس من عمل الشيطان، فهي نتاج للحضارة الغربية المنحلة!

٣- إقرار التعددية الفكرية والسياسية وتداول السلطة والتأكيد على احترام حرية الصحافة والإعلام وإلغاء القوانين المقيدة لهما. والتوسع في تولي المناصب بالانتخاب، وخاصة المناصب ذات العلاقة المباشرة بجماهير المواطنين (عُمد القرى ـ رؤساء الأحياء ـ المحافظون- رؤساء الجامعات- عمداء الكليات).

٤- يطالب مؤسسو الحزب بتحقيق العدالة الاجتماعية. فالسوق لا يمكنها أن تقوم بهذه المهمة تلقائيًا، وهي عاجزة عن إحداث التوازن الاجتماعي اللازم لاحتفاظ المجتمع بعافيته وامتلاك أفراده للأمل الذي يشحذ الهمم.

٥- يرى المؤسسون أن غياب «مفهوم الهوية الثقافية المصرية» عن معظم المشروعات الإصلاحية والتنموية كان عاملا رئيسيًا من عوامل إخفاق هذه المشروعات. فالانتماء للدائرة الحضارية العربية الإسلامية لا يعني استبعاد المكونات المصرية، فرعونية، وقبطية، ونوبية، وبدوية، وحضرية، ومن ثم لا يجوز السعي إلى طمس الاختلافات وتنميطها في قالب واحد لأنه مخالف للطبيعة البشرية من ناحية، ولأنه لا يأتي إلا عن طريق الجبر والإكراه. ومن هنا أيضًا، يدعو الحزب لحماية الخصوصية الحضارية والثقافية واحترامها.

٦- يؤكد المؤسسون بقوة وبوضوح على أن احترام العهود والمواثيق «يعد

عاملا أساسـيًا وحاسـمًا في عملية التفاعل المنتظم» في العلاقات الدولية. لأن الإخلال بها هو أحد الأسـباب التي تؤدي إلى تجدد النزاعات واندلاع الحروب. وهذا كلام مهم، لأنه يسـتمر في تعلية بناء الدولة المصرية وليس هدمها ليعاد بناؤها من جديد.

هذه بعض من بنود البرنامج وأظنك مثلي.. حتى لو اختلفت مع بعضه، فسـتطالب بحق أصحابه بأن يكونوا موجودين على الساحة وحق البلد من ألا يحرمهـا أحد من هذا التيار، وليس من حق السـلطة الحاكمة أن تحتكر السـاحة وترفض بغباء سياسـي لا مثيل له هذا الحـزب الوليد، وعلينا ألا نستسلم لهذا الاستبداد.



http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=128655&SecID=12&IssueID=0

دفاعًا عن السلفية الجهادية

موقع بوابة الصباح
3-10-2012

نعم.

وطبعًا أقصد السلفية الجهادية التى لا تستخدم العنف ولدى أصحابها رغبة فى الاندماج فى المجتمع عبر نشاط سياسى أو دعوى لا ينتهك القانون. صحيح أننى ضد برنامجهم وأراه يدفعنا دفعًا إلى الدولة الدينية، ولكنهم فى الحقيقة مثلهم مثل الإخوان وباقى تنويعات السلفيين، فكلهم يريدون الدولة الدينية. الاختلاف فقط فى التكتيك، هناك من يريدها الآن وفورًا ومن يريدها بعد عام أو أكثر.

لكن فى كل الأحوال فهذا الاختلاف لا يعنى أبدًا الموافقة على أن تتعرض حريتهم لانتهاك مما يسمونه الأمن الوطني. فيقتحم بيوتهم فى الفجر ويحطمها ويستولى على أموالهم. فطبقا للرواية التى نشرتها جريدة المصرى اليوم على لسان ابنة جهاد شحتو نائب زعيم السلفية الجهادية، فوالدها هارب لأنه خائف من الاعتقال خارج القانون.

لذلك فمحمد الظواهرى محق هو ومن معه عندما تظاهروا أمام قصر الاتحادية وهتفوا «زوار الفجر رجعوا تاني.. ثورتنا طلعت تايواني». فلا يجب أن نسمح أو نوافق على

القبض على أى مواطن خارج القانون، حتى لو كان شـقيق أيمن الظواهرى زعيـم تنظيم القاعدة الإرهابي. هذا أولا، وثانيًا: لابد أن يقول لنا الرئيس مرسى ما هو دور الأمن الوطنى بالتحديد. فعندما أسسوه برجال أمن الدولة قالوا إن دوره سيكون معلوماتيًا فيما يتعلق بالإرهاب والتجسس، ولن يكون له دور تنفيذى أى أن يقبض ويحقق وغيره.

فما الذى حدث؟

أظن أنه أمران، الأول أن شهر العسل بين مرسى وجماعته السرية مع هذا القطاع من السـلفيين قد انتهى، وخاصة أن كثيرًا منهم يقود حملات تكفير ضد حليفهم قبل الانتخابات الرئاسـية محمد مرسـي. والسبب الثانى أن تفتيت القوة السلفية تصب فى صالح جماعة الإخوان.

لكن فى كل الأحوال، وبغض النظر عن صحة التحليل من عدمه، علينا ألا نفرح بهذه الانتهاكات للحقوق وللقانون لأنها ضد خصم سياسي. فإذا كان مرسى وجماعته يفعلون ذلك ضد السلفية الجهادية الآن، فحتما سوف يفعلون ذلك ضدى وضدك غدًا.



http://www.elsaba7.com/afticlede tails.aspx?iD=110

استبداد الأغلبية

موقع اليوم السابع
16-6-2011

طبيعــي أن ترفض جماعة الإخوان ومعها باقى التيارات الدينية أن يكون صياغة دستور جديد سابقا على الانتخابات. وليس السبب أنهــم فقــط يحترمــون إرادة الأغلبية التى صوتت على التعديلات الدســتورية، ولكن السبب الأهم هو أنهم يتصورون أنهم سوف يكتســحون فى الانتخابات البرلمانية القادمة. ومن ثم فســوف تكون لهم الغلبة فى اللجنة التى سوف يشــكلها البرلمان القادم من أجل صياغة الدســتور، وســاعتها سوف يقررون دستورًا على هواهم السياسي.

المشكلة: هى أن هذا فهم قاصر للدستور، ويســاوى بينه وبين البرنامج الانتخابى لأى تيار سياسي. يساوى بينه وبين القوانين التى يســنها البرلمان، وهذه مغالطة كبرى. فمواد أى دستور ليس الهدف منها تسيير آلة الدولة من هذا الحزب أو ذاك، وليس الهدف منه أن نقرر هل نغزو الصحراء الشرقية أو الغربية، ولا كيف تكــون طريقة النظــام الضريبي. ولكن الهدف منه هــو وضع المبادىء العامة للدولة، وهذه المبادىء لابد وأن تحترم حقوق كل المصريين أيًــا كانت دياناتهم أو أعراقهم أو معتقداتهم السياسية، أى مبادىء للتعايش

السلمى الديمقراطى بين كل الأفكار والعقائد المتناقضة، إنها المشتركات التى لا يختلف عليها كل المصريين:

لذلك، لا يجب أن يتضمن الدستور أية مبادىء أو مواد تنتقص من حق ولو فرد واحد، حتى لو وافقت على ذلك الأغلبية. وإلا فسنكون قد انتقلنا من اســتبداد الأقلية التى كانت حاكمة، إلى استبداد الأغلبية. فالديمقراطية ليست فقط صناديق انتخاب ينتصر فيها هذا التيار السياسى على ذاك، ولكن الأهم فيها هو ألا تنتقص الأغلبية حقوق أية أقلية تحت أى زعم مهما كان. والسبب فى ذلك أن أغلبية اليوم يمكن أن تكون أقلية غدًا، ومن ثم لابد من إيجاد طريقة تحافظ على حقوق كل المواطنين، وحقوق ولو فرد واحد.

أظن أنه لو فهمت جماعة الإخوان ومن يناصرونها الدستور على هذا النحو، فسوف يوفرون على أنفسهم وعلى المصريين مستقبلا قد يكون مظلمًا.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=436715

حرية النقاب

موقع اليوم السابع
11-10-2009

أعجبني أن الذين يدافعون عن النقاب ينطلقون من أنه حرية شخصية. وهذا صحيح بالطبع. فهو فى النهاية اختيار شخصى لا أظن أنه من المفيد أن نناقش أصحابه فى مدى شرعيته، ومدى اتساقه مع القرآن الكريم والسنة النبوية، فهذه فى النهاية تفسيرات تخضع لتصورات كل منا عن صحيح الدين.

لكن هناك ملاحظتين، الأولى هى ضرورة أن تخضع المتنقبات للضرورات، ومنها حق مختلف المؤسسات أن تضع على أبوابها شرطة نسائية يمكنها التأكد من أنها سيدة أو رجل، حتى نقلل الجرائم التى تتخذ من النقاب ستارًا لها. ومن المؤكد أنك تعرف مثلى عشرات الجرائم التى تقع كل يوم.

بالإضافة إلى أن هناك مهنا تتطلب فى رأيى خلع النقاب والاكتفاء بالحجاب. منها التدريس ومنها الطب، ومنها الالتحاق بالمؤسسات التعليمية وربما غيرها. واقتراحى أن يكون هناك حوار واسع وهادىء للاستقرار حول هذه المعايير، بما يضمن أن تستطيع هذه المؤسسات القيام بدورها الذى وجدت من أجله. وفى هذه الحالة من حق المتنقبة أن

تختار المؤسسة التى تتناسب مع قناعاتها.

لكن الأهم من وجهة نظرى هو ترسيخ الحرية الشخصية، والتى يجب أن يمدها على استقامتها الذين يدافعون عن النقاب. فإذا كانوا يدافعون عن الحريات الشخصية لفئة من الناس، فعليهم الاعتراف بحق باقى الفئات فى ذات الحرية. وليس من حقهم أن ينتهكوا حريات الآخرين فى الزي، مثل الحجاب، وليس من حقهم التعامل الخشن مع غير المحجبات ووصفهن بأوصاف لا تليق.

إذا تحدثنا عن احترام الحرية الشخصية، فعلينا أيضًا التوقف عن انتهاك حق الآخرين فى أن يختاروا ما يشاؤون دون أن نتعامل معهم انطلاقا من أنهم ناقصى دين. أو أنهم مختلفين فى الديانة ولابد من عقابهم بشكل أو آخر. كما يجب التفكير فى التوقف عن الوعظ والإرشاد فى المواصلات العامة وانتهاك حق الآخرين فى أن يختاروا ما يشاؤون من أزياء وأفكار.

أى باختصار وقف التمييز بين الناس واضطهادهم بسبب الزى أو الدين أو العرق، فالحرية لا تتجزأ، ولم يخلقها الله جل علاه لناس وحرم غيرهم منها.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=144431

نجاد ضد التطرف

موقع اليوم السابع
12-7-2009

خيراً ما فعل صديقى نجاد البرعي، عندما قرر مقاضاة كل دور النشر التى تسمى نفسها إسلامية وتطبع كتبًا تسيء للإسلام. ومنها الذى يبشر بكرامات الأولياء ومنها ما يزعم أن الختان من الإسلام. أو تلك التى تدعى أن هناك علاجا بالقرآن، وكتب السحر والشعوذة وغيرها وغيرها.

هذا يعنى أن البرعي، كما قال لموقع اليوم السابع، سوف يختصم قضائيًا مشيخة الأزهر ومجمع البحوث الإسلامية ووزارتى الإعلام والأوقاف. فهى فى رأيه لا تقوم بدورها فى الحفاظ على الدين الإسلامى وتترك الناس نهبًا للأباطيل.

أهمية مبادرة البرعى أنها سوف تنهى اختطاف الإسلام من جانب العديد من المؤسسات والتيارات والأفراد فى بلدنا. وتعيد الأمر إلى طبيعته الأولى وهى أنه لا يوجد كهنوت فى هذا الدين العظيم. فلا قداسة لأحد. ولا قداسة لعلماء مهما كان وزنهم. ولا قداسة لمؤسسة دينية. فكلنا مسلمون من حقنا الاجتهاد والاختلاف مع أى إنسان مهما علا قدره ومهما كانت المؤسسة التى يمثلها.

الأمر الثانى المهم فى قرار نجاد، هو أنه

ينتقل إلى ســـاحة القضاء الذى أصبح أهم ســـاحات الصراع مع التطرف. بعد أن انحســـرت موجاته الإرهابية المسلحة، والتى راح ضحيتها مصريون أبريـــاء لا ذنب لهم. وراح ضحيتها قامات بـــوزن دكتور فرج فودة، وكان كل ذنبه أنه اختلف مع هؤلاء المتطرفين. وبعد تبرؤ قطاعات كبيرة من التيار الدينى من العنف لجأت إلى القضاء، وهو تصرف مدنى لابد من احترامه. وكســـبوا العديد من القضايا التى تصب فى خانة إعدام الحريات، وصوروا ديننا العظيم وكأنه يعادى الحريات ودولة المواطنة والمســـاواة وكل شيء وأى شـــيء. لقد أفقدوه جوهره الإنســـانى النبيل الذى أرساه الرسول صلى الله عليه وسلم فى دولة المدينة. وذلك لأهداف سياسية خلاصتها تأسيس دولة يحكمها شيوخ، فهم لا يريدون الإسلام ولكن السلطة.

بصراحة قرار البرعى شـــجاع، ومبادرة فردية أتمنى أن تتسع وتكسب لها مســـاندين، يفعلون مثله. وهو الناشط الحقوقى الذى أفنى حياته فى ترسيخ ثقافة حقوق الإنســـان، وجوهر المبادرة هو التخلى عن السلبية، وألا نكون رد فعل للتطرف، ولكننا نبادر للاشـــتباك السلمى مع أفكاره ومفاهيمه التى تريد تدمير الحاضر والمستقبل.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=120258

باروكة فوق الحجاب

موقع اليوم السابع
8-6-2009

تخيل معي المشهد:

فتـــاة تضع باروكـــة فـــوق حجابها حتى تســـتطيع دخول جامعتها. وبمجرد أن تخرج إلـــى الشـــارع، تضعها فى شـــنطتها، حتى تلبسها مرة أخرى فى اليوم التالي. هذه الفتاة ليست حالة اســـتثنائية، ولكنه للأسف حال الكثير من الفتيات، حتى يستطعن استكمال تعليمهن والذهاب إلى وظائفهن.

هذه بعض مشـــاهد فيلم وثائقى عن تركيا عرضتـــه قناة الــــ BBC عربـــى منذ عدة أســـابيع. دعك من مختلـــف القضايا التى عرضهـــا هـــذا الفيلم الهام، فهذه المشـــاهد مخيفـــة. وإذا وضعت بجواره كلام الفتيات لوجدت نفسك أمام انتهاك لا يليق بحق من حقوق الإنسان، حقه فى التعبير عن نفسه، وحقه فى أن يرتدى ما يشـــاء طالما أن هذا لا يشكل اعتداءً على حرية الآخرين.

الأمـــر هنا لا يتعلق بكون الحجاب حلالا أو حرامًا، فهذا اعتقاد شـــخصي. بالضبط مثل عـــدم ارتـــداء الحجاب، فهـــو اعتقاد شـــخصى لا يجب أن يتدخل فيـــه أحد أيًا كان. فـــإذا كان من حق أية فتاة عدم ارتداء الحجاب، فالطبيعى أن يكون ارتداء الحجاب

حقا أيضًا.

الأمر هنا لا يتعلق بالعلمانية كما أفهمها، كما يرى الكثير من أنصار التيار الدينـــي. ولكنه مرتبط بخطورة أن تتبنى الدولة أيديولوجية معينة، أن تتبنى وجهة نظر مع أو ضد الدين. وتقمع مجتمعًا بكامله حتى يسير على خطى ما تراه صحيحًا، فهذا سيؤدى حتمًا إلى انتهاك حريات مواطنين فى ممارسة تدينهم بشكل سلمى ودون اعتداء على حرية الآخرين.

المؤســف فى حالة تركيا بالتحديد أن مؤســـسها الأشــهر مصطفى كمال أتاتــورك، أراد تحديث بلده بالحديــد والنار. بإجبار مجتمع بكامله على أن يخلع أرديته الدينية والثقافية، ليرتدى «بالعافية» ما يراه هذا المســتبد العظيم صحيحًــا. ولم يفعل هــذا فقط فى مواجهة المســلمين ولكنه فعله وبذات الوحشــية مــع أقليات منها الأكراد. وفى النهاية جعــل هذا البلد من على السطح مسخا حداثيًا، لا علاقة له بأوروبا كما كان يروّج عن نفسه.

فالتطور والحداثة لا تأتــى بفرض أى أيديولوجيا، ولكن بأن ينعم الناس بحرياتهم فى التعبير والتنظيم والتدين.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=106612

إنصاف القرآنيين

موقع اليوم السابع
15-12-2008

أخيرًا أنصفت محكمـــة أمن الدولة العليا القرآنيين وألغت قرار وزير الداخلية باعتقال رضا عبد الرحمن، أحد أقرباء الدكتور أحمد صبحـــى منصور زعيم القرآنيـــين. وألزمت وزارة الداخليـــة بالإفراج عـــن المتهم لعدم توافر شروط ومبررات الاعتقال. وقالت فى حيثيات الحكم، حســبما كتبت زميلتنا نادين قناوى فى جريدة المصرى اليوم، أنها ترفض اعتقال مواطنين بسبب معتقداتهم الدينية.

هنا لابد من الإشـــارة إلـــى تحفظى الدائم على إشـــادة أو انتقاد حكـــم قضائى انطلاقا مـــن خلفية سياســـية، لا تســـتند للقانون. هذا بالضبط ســـبب فرحتى وإشادتى بحكم محكمة القضاء الإدارى الذى ألغى بيع الغاز المصرى لإسرائيل وبعض الدول الأوروبية، لأنه استند إلى حيثيات قانونية رفيعة، كرس مـــن خلالها مفاهيـــم قانونية حـــول احترام ســـلطات البرلمان وضرورة مراعاة الشفافية، أى أن الحكم بعيد تمامًا عن الهوى السياســـى الذى يمكن أن يدمر العدالة.

من ذات المنطلق لابد من الإشـــادة بحكم محكمـــة أمن الدولة فى الإفراج عن القرآنى رضا عبـــد الرحمن. لأن القاضى الجليل لم

يستند إلى هوى سياسى ولا ديني. ولكنه استند إلى القانون والدستور. وكلاهما لا يجب أن يتعارضْ مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وكل هذا يحسم قطعًا الحقوق الأساسية للمصريين، أى حقهم فى حرية الاعتقاد وحرية الرأى والتعبير، هذا هو الجوهر العظيم للعدالة. . لماذا؟

لأنه لو افترضنا أن أى قاض هواه السياسى معادٍ للحكومة، هل ترتاح عندما يسجن فى الحزب الوطنى؟ وإذا كان القاضى مؤيدًا لها، فهل تقبل أن يسجن رؤساء التحرير الأربعة المعارضون؟ وإذا كان بهائيًا، فهل يحكم على الناس بعقيدته أم بالقانون؟ وإذا كان من الإخوان، كيف تريده أن يظلم عضوًا من حزب الوسط، وهو انشقاق من الجماعة، هل توافق أن يحكم بالسياسة والأفكار وليس بالقانون؟

إذا حدث وحكم القاضى بتوجهاته، فهل يمكن أن نأتمنه أنا وأنت على حياتنا؟

لا أظن أنك توافق. ولا توجد طريقة حتى تأتمنه على حياتك فى وطنك سوى بإعلاء القانون والدستور وحقوق الإنسان التى أقرتها المواثيق الدولية التى وقعتها الحكومات المصرية المتعاقبة. فهى الحصن الذى يحمى الوطن، ويحمى حقوق أبنائه المختلفين بالضرورة فى الأفكار والمعتقدات والأديان والتوجهات السياسية.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=56532

صلاحيات صوفية

موقع اليوم السابع
19-4-2010

اندهشت عندما قرأت الخبر، وهو إصدار الرئيس مبارك قرارًا بتعيين عبد الهادى أحمد عبد الهادى القصبى شيخا لمشايخ الطرق الصوفية.

فما هى العلاقة؟

الأول مع كامل الاحترام له، هو رئيس السلطة التنفيذية. والثانى المفترض أن يتم انتخابه من مؤسسة أهلية هى المجلس الأعلى للطرق الصوفية. فليس منطقيًا أن يتدخل هذا فى سلطة ذاك، فهذا تعدٍ على اختصاصات هيئة أهلية قرر بعض المصريين أن يؤسسوها للدفاع عن مصالح فئة منهم، فى مواجهة السلطة التنفيذية، بل وفى مواجهة باقى سلطات الدولة. ومن ثم لا يجوز أن يكون قرار التعيين فيها يتبع سلطة أخرى غير أصحابها.

لأننا لو قبلنا بهذا المنطق العجيب، فهذا يعنى قبول أن يكون تعيين نقيب الصحفيين وغيره من النقباء ورؤساء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية تحت هيمنة سلطة غير أصحابها. وهو ما يعنى إعدام العمل الأهلي، أو ما يسمى الآن مؤسسات المجتمع المدني، والتى من المفترض أن يكون دورها

بجانب الدفاع عن مصالح أعضائها، مراقبة مؤسسات السلطة التنفيذية، بل ومراقبة باقى مؤسسات المجتمعٌ، فكيف يستقيم أن تعطى من قررت مراقبته صلاحية أن يختار من يراقبونه؟

هــذا لا يعنى بالطبـــع أن أعضاء أى جمعية أو نقابـــة مطلقى الصلاحية يفعلون ما يشاؤون، ولكنهم محكومون بالقانون الخاص بهم وبالقانون العام والدستور. ومن ثم فالفيصل فى أى خلاف أو نزاع بين بعضهم البعض هو القضاء وليس رئيس السلطة التنفيذية والتى تخضع بالطبع لذات القوانين.

لذلـــك فصدور قرار التعيين من قبـــل الرئيس اعوجاج قانونى يحتاج إلى إصـــلاح. وإذا أضفـــت على ذلك أن هناك نزاع أمـــام القضاء بين ٢٠ من مشـــايخ الصوفية وبين الرئيس المعـــين، يصبح الأمر أخطر، لأنه انحياز مع طرف ضد طرف، ويشـــكل اعتداءً على سلطة القضاء، والذى من المفترض أن يكون وحده هو الحكم فى أى نزاع بين المصريين، أيًا كانت مواقعهم.

لكن هذا للأسف جزء من مزاج منحرف نعانى منه منذ عشرات السنين، فالسلطة التنفيذية تريد فرض وصايتها على المجتمع الأهلي، ولذلك تسعى هذه الأيام إلى تجهيز قانون يجعلها إدارات تابعة لها، تريد حرمان المصريين من نسائم الحرية والعدل.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=216262

الاعتكاف بأمر الحكومة

موقع اليوم السابع
15-8-2010

من المؤكد أن آخر ما يمكن أن يخطر على بالك أو بالي هو أن تذهب برجليك إلى وزارة الداخلية لكي تحصل على موافقتها على الاعتكاف في بيت من بيوت الله. ولابد أن تسأل نفسك مثلي: ما علاقة وزير الداخلية بشأن بين الإنسان وربه، وما هو الخطر الذى ستواجهه الدولة المصرية إذا اعتكف أى مواطن وتعبد فى مسجد؟

الحقيقة أنه لا يوجد خطر، ولكنه الهوس الأمنى الذى يخلط بين التدين، وهو حق لكل المصريين، وبين ممارسة الأعمال المنافية للقانون. حتى يكاد يكون التدين شبهة، ويمكن أن يجعل صاحبه فى وضع مريب، أو مشكوك فيه من قبل الأجهزة الأمنية. ولعل المثال الأقرب هو الصراع الذى خاضته الجماعات الصوفية مع وزارة الأوقاف والأجهزة الأمنية لأنهم يريدون ذكر الله فى المساجد.

أضف إلى ذلك ما نشره الزميل خالد كامل فى جريدة المصرى اليوم، فأجهزة الأمن فى محافظة القليوبية أخلت مساجد مدينة القناطر الخيرية من المصلين عقب صلاة العصر. بل واقتادت من اعترض على هذا الانتهاك لحق

بديهـي من حقوق الإنســان إلى مديرية الأمن. ولـم يتوقف الانتهاك عند هذا الحد، بل إن الأجهزة الأمنية طلبت من مديرية الأوقاف كشوفا بأسماء المترددين على المســاجد من أجل الاعتكاف، وأرقام بطاقاتهم لكى يتعرفوا بانتماءاتهم السياسية. . فهل هذا منطقي؟!

بالطبع لا، والحجة التى جاءت فى الخبر أيضًا غير منطقية وهى ضمان عدم استغلال أعضاء جماعة الإخوان المســاجد فى الدعاية الانتخابية. والحقيقة أنه عذر أقبح من ذنب، أولا: لأن من حق أى مواطن، بما فيهم الإخوان، أن يعتكف، وأن يمارس عباداته كما يشــاء. فهذا ليس شــأنا حكوميًا على الإطــلاق، وليس من حق أى حكومة فى الدنيــا التدخل فيه، بل واجبها الذى من أجله هى موجودة هو حماية حق المواطنين فى أن يمارسوا عباداتهم بحرية مطلقة، وعندما يخالف أى مواطن القانون، فالفيصل هو القضاء.

فليس منطقيًا أن تغلق الشوارع لأنه من المحتمل أن يخالف مواطن قانون المرور.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=266079

مجتمع عطلان

موقع اليوم السابع
5-11-2008

حكومة أمرها عجيب، فهى عاجزة عن حل مشـــاكل الناس، وفى ذات الوقت «بتبهدل» مـــن يريد مســـاعدتها على تجـــاوز خيبتها. ناهيك عن أنـــه فى المجتمعـــات المحترمة، تقوم منظمات المجتمع المدنى بملء الفراغ بين الفرد والحكومة، فهذا دورها ومن المستحيل الاستغناء عنه، كما أنه من المستحيل أن تحل الحكومات كل المشاكل.

مناســـبة كل هـــذا الكلام، القـــرار الغبى مـــن أجهزة الأمن برعايـــة الحكومة، بوقف مشـــروع جمعيـــة صُنـــاع الحيـــاة، رغم أنه ليست له أهداف سياســـية، وليست له نوايا شريرة. ولكنه يهدف، حسبما نشرت جريدة الدستور، مساعدة الأسر الفقيرة على تأسيس مشـــروعات صغيرة، مثل شراء جاموسة أو كشـــك صغير أو توك تـــوك وغيرها. ولكن بشـــرط أن يعيدوا أولادهم إلـــى المدارس. كما أن هذا المشـــروع الكبيـــر انضم إليه٣٥ ألف متطوع من شـــبابنا، حسبما نشر موقع الجمعية، وهذا يعنى استثمار عظيم لطاقات خلاقة فى بلدنا، بدلا مـــن أن يتم إهدارها فى الخطأ.

فمـــن هـــو العبقرى صاحب قـــرار وقف

المشروع وخراب بيت آلاف الأسر الغلبانة؟ .

الحقيقة أنني أتمنى أن أعرفه، لأنه ليس هناك أي منطق فيما يفعله. فهذا النشاط يتم من خلال جمعية مسجلة وتراقب نشاطها وزارة التضامن الاجتماعي، ومن خلال تبرعات معلنة لقلوب خيّرة تريد مساعدة الفقراء والمساكين. . فكيف سمحت له مشاعره باتخاذ هذا القرار الظالم؟!

ولكنها الحكومة «اللى مش عايزة ترحم ولا تسيب رحمة ربنا تنزل»، ثم إذا كان هناك أي شيء أمني مريب في عمرو خالد أو جمعيته . . لماذا لا يعلنوه للرأى العام؟ فالرفض الأمنى لا يجب أن يكون اتهامًا معلقا في رقاب العباد إلى الأبد، فإما أن يتم تقديم الرجل إلى المحاكمة، أو تلتزم هذه الحكومة وأجهزتها الأمنية الصمت.

فالحقيقة أن هذا الأداء الغبي يفسد إمكانات عطاء لا نهائية في المجتمع، ليس فقط لمساعدة الفقراء، ولكن لإحداث نهضة بشكل عام في مختلف المجالات. فالحكومات العاقلة تدافع عن هذه الأنشطة التطوعية وتطورها، ليس فقط لأنها تحل بعض المشاكل، ولكن أيضًا لأنها تفتح أمام المسئولين خيارات وأفكار لا نهائية لتنمية البلد.

فهل هؤلاء لا يريدون مصلحة البلد؟

أظن ذلك.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=53900

اشتريت جريدة الشعب

جريدة اليوم السابع
19-3-2011

احتاج الأمر إلى ١١ عاما وثورة حتى أشترى جريدة الشعب من الشارع. فقد عاشت هذه الصحيفة التى يصدرها حزب العمل فى الفضاء الإلكترونى وها هى الآن بفضل ثورة اللوتس تتم طباعتها وتوزيعها دون تدخل من أحد، ودون تخويف من جهاز أمن الدولة. يصدرها زملاؤنا الصحفيون ويقرأها الناس تنفيذا لـ١٨ حكمًا قضائيًا كانت السلطة الحاكمة السابقة تعطلهم.

كانت هذه الصحيفة التى شرفت بالعمل فيها فى أوائل التسعينيات، قد تم تعطيلها بعد حملة ضارية شنتها ضد وزارة الثقافة بسبب إصدارها لرواية «وليمة لأعشاب البحر». وتطور الأمر إلى مظاهرات طلابية شهدتها جامعة الأزهر ترفع شعارات دينية. وكنت من الذين كتبوا ضد حملة زملائى فى «الشعب»، لأنها كانت تستند إلى لغة تكفير وتهييج قادها الكاتب دكتور محمد عباس (بالمناسبة كفرنى الرجل بسبب نشرى لحوار قال فيه مرشد الإخوان السابق مهدى عاكف «طظ فى مصر وأبو مصر واللى فى مصر»).

لكن هذا لا يمنع على الإطلاق الرفض

القاطـــع لإغلاق أى صحيفة ووســيلة إعلامية بقرارات إدارية من الســـلطة التنفيذيـــة، بــل وكنت وما زلت ضد الإغلاق. ودعـــوت وأدعو إلى تغيير القوانـــين التى تتيح ذلك والاكتفاء بالغرامات الرادعة كما يحدث فى الدول الديمقراطيـــة. لأن الغلق يضرب حرية الـــرأى والتعبير فى مقتل، والغرامة تصون حق الأفراد والمجتمع فى حماية نفســـه مـــن انفلات الصحفيين وأنا منهم.

أظن أن الزملاء فى جريدة الشـــعب ســـيتخلون عن هذه اللغة التى تكفر المختلفين معهم. وأتمنى أن يكون هذا هو ســـلوك عمـــوم التيار الدينى فى مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير، فالاختلاف السياسى لا علاقة له بالدين. ثم إن الثـــورة صنعتها كل فئات المجتمع المصـــرى وتياراته، حتى نعيش جميعًا فى بلدنا على قدم المســـاواة. وليس منطقيًا أن يتحول الخلاف السياسى إلى خلاف حول الإســـلام، وليس منطقيًا أن تحتكر فئة منا الوطن لأنها تتصور أنها وكيلة الله جل علاه على الأرض.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=372483

صدمة مآذن سويسرا

موقع اليوم السابع
1-12-2009

صحيح أن المآذن ليست من صلب العقيدة الإســلامية، ولكن الصحيح أيضًا أن رفض أغلبية الشعب السويسرى لبنائها من المحتمل أن يكون بداية انتهاكات محتملة مســتقبلا تجاه المســلمين، بل وتجــاه الحريات الفردية بشكل عام.

الصدمة فى هذا الاستفتاء لها سببان، الأول: أن هــذه المجتمعات اســتقرت فيهــا الحريات الفردية، بما فيهــا حرية الاعتقاد، طالما أنها لا تعتدى على حريــات الآخرين، وطالما أنها لا ترتبط بدعوات عنــف وعنصرية. بل وأصبح جزءًا من عقيدة هذه الشــعوب استحالة وجود حريات عامــة دون حريات فردية حقيقية، بل ومن المستحيل وجود تقدم حقيقى دون الحفاظ على هذه الحريات الفردية. وبناء دور العبادة، أيًا كان شــكلها، هــو جزء أصيــل من هذه الحريات.

فلمــاذا كل هــذا التقديــس للحريــات الفردية؟..

لأن هذه المجتمعات قطعت شوطا طويلا فى بناء الدولة، واكتشــفت بعــد أن دفعت الثمن غاليًا، اســتحالة الاكتفاء بالسلطات التقليدية: التنفيذيــة والقضائيــة والتشــريعية والصحافة

والإعـــلام، أي الســـلطة الرابعة باعتبارها بشـــكل أو آخر رقابة شـــعبية على الســـلطات الثلاث.. ولكن هذا غير كاف، فلابد من وجود مجتمع حيوى لديها القدرة الدائمة على ممارســـة الرقابة والضغوط السلمية لتقويم كل هذه السلطات وتطويرها. وهذا مستحيل دون حريات فردية، حرية الرأى والتعبير والاعتقاد، وحرية التنظيم، أى تأسيس الأحزاب والجمعيات وغيرها.

لذلك فرفــض بناء مآذن هو خطوة للخلف. والســـبب الثانى فى الصدمة: أن الحريـــات الفردية والعامة هـــى حق أصيل من حقوق الإنســـان وبالتالى لا يجوز طرحها فى اســـتفتاء عام، فحقوق الأغلبية مشـــروطة بعدم انتهاك حقوق الأقليات، بل ومشروطة بعدم انتهاك حقوق مواطن واحد.

مع ذلك لا يجب أن يجرجرنا متطرفون هنا وهناك إلى النغمة الســـقيمة وهى عداء الغرب للإسلام، فالحريات التى يعيش فى ظلها المسلمون فى الغرب لا وجه لمقارنتها بحرياتهم الدينية فى دول ترفع راية الإسلام مثل إيران والسعودية.

لذلك أنا مع الأصوات التى تنادى هناك فى سويســـرا، ســـواء كانوا مسلمين أو غير مســـلمين، بأن هذا الاستفتاء ليس نهاية المطاف، فيمكن اللجوء لمحكمة حقوق الإنسان فى الاتحاد الأوروبى، رغم أن سويسرا ليست عضوًا فيه. ويمكن اســـتمرار النضال الســـلمى من أجل إزالة تخوفات هـــذه المجتمعات من عداء الإسلام للحريات، وعدائه لطبيعة الدولة الحديثة فى عصرنا.

فهذه أكاذيب اخترعها أسامة ابن لادن ومناصروه عندهم وعندنا.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=161669

شباب الإخوان

موقع اليوم السابع
25-7-2011

أعتقد أن الحراك الحيوى من قبل شباب الإخوان يشير إلى أن جماعة الإخوان تعيش مخاضا صعبًا وقاسيًا، ليس لأن الاختلاف داخل جماعة سياسية خطيئة، ولكن لأنه فى جوهره انتقال من القديم إلى الجديد، صراع بين منطق التنظيم السرى ومنطق الأحزاب السياسية العلنية، منطق السمع والطاعة ومنطق الحراك والنقاش وحق الاختلاف. الصراع بين كونها جماعة دعوية وبين كونها طول الوقت جماعة سياسية هدفها الأسمى هو الوصول إلى كرسى السلطة. الصراع بين تيار يريد الاستيلاء على المجتمع، وتيار يريد التعايش مع كل فئات وتيارات هذا المجتمع.

لذلك لم يكن غريبًا أن يقرر قطاع من شباب الإخوان المشاركة فى حزب «التيار المصرى» مع ليبراليين ويساريين ومستقلين، اتفقوا حول برنامج وليس أيديولوجيا. ومن قبل انسحب المكتب السياسى للجماعة من ائتلاف الثورة ورفض الشباب. ومن قبل رفض قطاع منهم الانضمام إلى حزب الجماعة «الحرية والعدالة» لأنه امتداد لنفس آليات الجماعة، امتداد لمنطق التنظيم السري، منطق السمع والطاعة.

إنه التطور الطبيعى لهذه الجماعة، هذا التطور

الذى حاولته من قبل قيادات وأعضاء فيها، منهم الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح المرشح لموقع الرئاسة، ولكن للأسف لم تؤت ثمارها . وكان السبب أن الجماعة كانت تحت ضغط عنيف، يجعلها تؤجل كل شـــيء، وتزداد انغلاقا وســرية .
ولكن كل هذا تغير بعد ثورة اللوتس، ولذلك أظن أن تيار الشباب ومناصريهم مـــن الأجيال المختلفة هم المنتصـــرون، لأن هذه هى طبيعة الحياة، تتقدم للأمام ولا تعود للوراء . .



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=442574

الديكتاتور الديمقراطى

جريدة العربى
20-4-2008

لا تأتى الحرية دائمًا بمن يؤمنون بها. بل على العكس، ربما تأتى بمن هم أشد ديكتاتورية من غيرهم. فالديكتاتور العادى أى الذى جاء إلى الحكم بانقلاب أو بأى طريقة غير الانتخاب، قد يشعر بأن شرعيته مشكوك فيها. وربما يترك هامشا ما من الحرية. لكن الديكتاتور الذى يحكم عبر الحرية يكون أكثر استبدادًا من غيره، فهو ينطلق من فكرة صحيحة وهى أنه جاء إلى موقعه عبر انتخابات حرة ديمقراطية، أى أن الجماهير العريضة التى اختارته بكامل إرادتها.

بالطبع ينسى أو يتناسى أنه جاء بناء على برنامج انتخابى أى خطوات محددة سيحاول تحقيقها لمن انتخبوه. أى عقد اتفاقا يلزمه ببنود وخطوات محددة. وما هو خارج هذا الاتفاق ليس من حقه أن يقوم به إلا بالعودة لمن انتخبوه. وإذا تعذر ذلك لسبب أو لآخر فما يقرره هو نوع من الاجتهاد قابل للاختلاف بل وقابل للإلغاء.

لكنه يعتبر أن هذه الانتخابات ليست استفتاء على برنامج ولكن على ذاته الكريمة، ومن ثم فالجماهير اختارت شخصه وليس برنامجه، وبالتالى هو الأفضل حتى من الذين اختاروه

لماذا؟ لأنه لو كان هناك أحسن من شخصه الكريم لاختاره الناس.

الخطوة الثانية هى أن يعتبر كل أفكاره وخطواته صحيحة بشكل مطلق أى لا يأتيها الباطل أبدًا. فهو ليس مصيرًا حتى عمن اختاروه ولكنه هو شخصيًا أصبح الجماهير فكل ما يفعله ويقوله ويفكر فيه هو صوت الأمة وهو الأمة ذاتها.

النقلة التى تلى ذلك هى أن يتعامل مع من اختاروه على أنهم رعاياه، أليس هــو أفضل منهم فقد أجمعوا على اختيــاره دون غيره؟ وبالتالى فهذه الجماهير «مــش فاهمة مصلحتها» وهو طبعًا الــذى يعرف هذا أكثر منهم ودوره أن يعيد تربيـــة الجماهير مرة أخرى مســـتندًا على أفكاره العظيمـــة وأفعاله العظيمة التى ستجعل حياة مواطنيه أجمل غصبًا عنهم.

أحدثكم عن الديكتاتوريين الذين يريدون حكم نقابة الصحفيين بالبلطجة.



التبرك بالشجرة

جريدة العربى
25-2-2007

ما هى المشـــكلة فى أن هناك بعض المصريين يتبركون بشجرة؟!

المشـــكلة هى أن هناك من يرى أن هذا جهل وهناك من يصل به الأمر إلى اعتباره كفرًا، مثله مثل زيارة المقابر والتبرك بالأولياء وآل البيت.

ليست هذه هى المشكلة، فهذا حقهم فى أن يقيموا الأمر كيفما يشاؤون ومن حق الآخرين أن يروا أن زيارة الشـــجرة والتبرك بها صحيح أو لا يخالـــف الدين، فالاختلاف بين البشـــر ليس فقط أمرًا واردًا بل وطبيعيًا وضروريًا حتى تتقدم الحياة، إذن ما هى المشكلة؟!

المشـــكلة الدائمة فى هذا البلد هى أن هناك مـــن يتصور أن من حقـــه أن يمنع الآخرين من ممارســـة ما يعتقدون، رغم أنهم يفعلون ذلك بشـــكل ســـلمى ورغم أن هذا حق من حقوق الإنســـان الذى كفلته المواثيق الدولية، بل ومن الحقوق التى كفلها الله سبحانه وتعالى للناس، فقد خلقهم مختلفى الأديـــان والأفكار وحتى الأشكال.

مع ذلك تجد هناك من يحرض قوات الأمن على قطع هذه الشـــجرة وفض التجمعات من حولها رغم أن أحدًا لم يطلب أن يتم منعه من ممارسة ما يعتقد .

الحقيقة أن موضوع الشـجرة ليس تافهًا ولكنه مؤشـر علـى حالة غريبة فى البلد فأغلبنا لم يعد مشـغولا بأن يمارس حياته كما يريد ولكنه مشغول بأن يمنع الآخرين من ممارسـة حقهم الطبيعى فى الحياة. وهـذا موصول بالقبض على المـدون كريم عامر ومن قبله رغبة بعض شـيوخ الأزهـر ومعهم المفتى فى أن يقتصـر الإفتاء عليهم هم وحدهم، فمن منحهـم الحق فى أن يكونوا وحدهم المتحدثين باسـم الإسلام؟ وأن يفرضوا علينا وجهات نظرهم فى الدين وبالقوة الجبريـة رغم أن هذا الدين العظيم ليس فيه رجال دين من أصله ولم يعين الله جل علاه من ينوب عنه!!

إنها جينات الاسـتبداد التى عششت فى وجدان البلد والتى جلعت الكثير منا يتصور أن دوره هو أن يهدم البلد بناسـها بالقـوة ليعيد بناءها على مزاجه، لا يتصـور أن دوره الوحيد هو الدعوة لأفكاره فقط لا غير ومن حق الآخرين أن يقبلوها أو يرفضوها بدون أى إجبار والدور الأهم هو أن ندافع عن الحرية ليس حريتنا فقط، ولكن قبلها حرية الآخرين.



المارد الشيعي

موقع اليوم السابع
3-9-2008

لست مع المبالغة فى الحديث عن خطورة المد الشيعى على مصر، من على أرضية أنه مذهب دينى من حق أصحابه أن يمارسوا شعائرهم كما يشاؤون. بل ومن حقهم نشر أفكارهم على الناس، بشرط ألا تكون سبًا وقذفا لأفكار ومعتقدات الآخرين، فهذه حقوق بديهية كفلها الدستور والقانون والمواثيق الدولية.

بالتالى فالتعامل الأمنى من سجن واعتقالات أو محاولات الاستتابة من البعض أو التكفير، هى انتهاك لحقوق مواطنين مصريين، لهم الحق الكامل فى أن يعيشوا داخل وطنهم بحرية ويمارسوا شعائرهم كما يشاؤون فى إطار القانون والدستور. بل ومن حقهم أيضًا ألا يتم سب معتقداتهم وإهانتهم. فمصر ليست بلد السنة وحدهم أو المسيحيين وحدهم ولا حتى البهائيين فقط، ولكنها وطن كل من يعيشون على أرضها أيًا كانت دياناتهم أو معتقداتهم الفكرية والسياسية.

لكن فى ذات الوقت هناك خطورة فى أمرين، الأول: هو أن يتم التعامل مع الشيعية باعتبارها مشروعًا سياسيًا على طريقة ملالى إيران. وهناك كلام حول «حزب شيعة مصر» و«حزب الغدير». ودعك من الكلام حول أنه

ســيكون حزبًا مدنيًا لا دينيًا، وهو ذات الــكلام الذى تردده جماعة الإخوان، ولكن عند الجد ستكتشف أنهم يريدون دولة دينية مستبدة.

المقصود هو حتمية أن تتسع مصر لأن يمارس أبناؤها ما يشاؤون من معتقدات وأفكار والمحظور هو أن تتبنى أى جماعة خطف البلد لتعيد صبها على مقاسها، علــى طريقة الإخوان أو على طريقة حكم الملالى فى إيران، فكلاهما مرفوض وكلاهما يريد جرنا إلى الخلف أكثر من ألف عام لنغرق فى خلاف سياسى بين سيدنا على ومعاوية، بين آل البيت وبين بنى أمية.

الأمر الثانى الذى لا يمكن قبوله: أن يكون الولاء السياسى لبعض الشيعة هناك فى إيران وليس فى بلدهم مصر، حيث الحوذة الدينية، ونظام الملالى الفاشــى المستبد. فليست هناك مشكلة فى أن يكون ولاء أى مصرى على المستوى الدينى فــى أى مكان ســواء فى مدينة «قم» الإيرانية أو النجــف بالعراق أو فى مكة. ولكن من المستحيل قبول أن يكون الولاء السياسى لبعضنا هناك فى طهران.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=38531

الفصل الثانى

جماعة انتهاك الحرمات

والحرمات هنـا كثيرة، الحرمات القانونية، رغم أنهـم كانوا يقولون إنهم يريـدون دولة القانـون. فيريدون إلغاء المحكمة الدسـتورية لأنها أصدرت حكمًا ليس فى صالحهم سياسيًا. وطالبوا بحرية الصحافة، وعندما أصبحوا أغلبية تحكم البلد، جاؤوا برجالهم على رأس المؤسسات الصحفية القومية، فإذا لم يكن عضوًا فى تنظيمهم السري، فسيكون ولاءه لهم، أو على الأقل سـوف «يعمل ألف حسـاب» لهم وهـذا طبيعي. فهم يحكمـون بقوانين مبـارك، ولا يبدو أنهـم يريدون تغييرها. يفعلون أى شـيء، ويدافعون عن الشيء ونقيضه بذات الحماس والكفاءة.

هم يريدون فقط مصالحهم المباشرة والضيقة.

التحالف مع الشيطان

موقع اليوم السابع
1-3-2010

من المغالطات الفادحة التى تروجها جماعة الإخوان هى أنه لا يجب أن نضع شروطا مسبقة على تواجدهم السياسى فى البلد، فليس منطقيًا فى رأيهم أن يفرض طرف برنامجه على طرف آخر، فهذه ليست ديمقراطية.

شكل الكلام منطقي، لكن إذا تأملته قليلا ستجد في جوهره الخراب، فهو ينقلنا إلى التحالف مباشرة مع الشيطان. فهم بالضبط مثل من يسكن فى بيت ويريد هدم أساساته وأعمدته، وعندما تقول له: إن هذا ليس من حقك يرد عليك ببجاحة: أنت لست ديمقراطي، فكيف تمنعنى من تنفيذ برنامجى فى الإصلاح؟!

إنه يشبه التحالف مع الشيطان.

لم يطلب أحد من الإخوان أن يتبنوا منهجًا سياسيًا محددًا، بل كل المطلوب هو أن يحترموا أسس الدولة الديمقراطية الحديثة، وهى أسس تكفل لكل القوى أن تتواجد بحرية، وتكفل لكل المصريين، أيًا كانت دياناتهم ومعتقداتهم وتوجهاتهم السياسية حقوقا متساوية. وليس من حق الإخوان أو غيرهم أن ينتهك هذه الحقوق التى يقرها الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ومن ثم ليس من حقهم على

الإطلاق استبعاد أى مصرى بسبب لونه أو عرقه أو جنسه أو دينه بحجة أن هذا هو برنامجهم.

المغالطــة الثانية وهى لا تقل عن الأولــى فداحة، هى قولهم أن الفيصل هو صندوق الانتخاب، اســتنادًا إلى أحلامهم فى تحقيق أغلبية. متناسين بالطبع أن قرارات الأغلبية مشروطة بعدم انتهاكها لحقوق الإنسان ومشروطة بعدم انتهاكها لحق مواطن واحد فى أن يعتقد ما يشاء دينيًا وسياسيًا، بل وحقه فى التعبير عن رأيه بشــكل سلمي، وحقه فى تأســيس جمعيات وأحزاب وصحف تدافع عن هذا الحق.

المغالطة الثالثة هى انطلاقهم من أن دور أى نظام سياسى هو أن يجبر مواطنيه علــى دخول الجنة التى يتصورونها، وهذه مصيبة. فهناك فارق ضخم بين إدارة الدولــة بطريقة تؤدى إلى تحقيق الرفاهية للمواطنــين، وبين أن يتحول أى تيار سياســى إلــى أب وأم للمصريين يعيد تربيتهم من جديــد، طبقا لما يتصور أنه الصحيح، فهذا استبداد صريح، واستبداد متوحش إذا استند إلى أى دين.

لذلك فمطالبة الإخوان أو غيرهم باحترام أســس حقوق الإنســان والمواطنة والدولة الحديثة، ليســت أمرًا اختياريًا، لأية قوة سياســية، فهى فى جوهرها حرمان الترخيص بقتل الغير، وهذا هو جوهر العدل وجوهر الحرية.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=195474

تسليم البلد للإخوان والسلفيين

موقع صدى البلد
28-12-2011

لا خلاف حول ضرورة عودة أعضاء المجلس العسكرى والجيش إلى الثكنات، ولا خلاف على أن ذلك يجب أن يتم بأقصى سرعة.. ولكن لو قلنا ذلك دون أن تكتمل الجملة، ولو فعلنا ذلك دون أن نضع خارطة طريق متفق عليها، فهذا يعنى ببساطة تسليم البلد للإخوان والسلفيين لأنهم حصدوا حتى الآن الأغلبية البرلمانية. وبذلك يكون السيناريو كالآتي:

١- يكتبون دستورًا على هواهم، ولا مانع من تضمنه «رتوش» لإرضاء القوى السياسية إلى حين، ولكنه سيضع أسس الدولة الدينية التى يسعون إليها. فقد رفض السلفيون علنا أى التزام بشكل الدستور أو من يكتبه. والإخوان لم يعلنوا التزامهم حتى بوثيقة التحالف التى وقعوا عليها. فكلاهما لا يريد وضع ضمانات لشكل الدولة القادم ولا لأسسها التى يجب أن تحترم الحريات الفردية والعامة والمساواة المطلقة فى الحقوق والواجبات.

٢- هذا الدستور سوف يتضمن تقليص صلاحيات الرئيس، فإذا لم يكن على هواهم، فسيكون تحت رحمتهم، ومن ثم سيكون وزير الدفاع القادم وكل الوزراء والحكومة على هواهم السياسي. وبذلك يكونون قد أزاحوا

المؤسستين اللتين يمكن أن تصنعا توازنا سياسيًا وهما الرئاسة والجيش.

٣- في الفترة الأولى سيصنعون توازنامع باقي القوى السياسية، لكن بعدها في الأغلب الأعم سيكون شكل الدولة على النموذج الإيراني، وهو ديمقراطية مقيدة ومحكومة، أي ديمقراطية على هواهم ومن أرضيتهم السياسية.

هذا لا يعني الموافقة أبدًا على خطايا المجلس العسكري، أو عدم محاسبة الذين قتلوا وسحلوا المتظاهرين والثوار أيًا كانوا، ولكنه يعني أننا لابد أن نضع خارطة طريق تضمن الوصول إلى دولة لا يحتكرها تيار سياسي ولا تحتكرها أغلبية، خارطة طريق تحميها قوة نتفق عليها.



http://www.el.balad.com/38098/tslym-albld-llekhoan-oal

مبروك.. البلد هيحكمها تنظيم سري

موقع صدى البلد
18-6-2012

نعم، فلن يحكمها حزب سياسى هو الحرية والعدالـــة، ولكن تنظيم ســـرى لا نعرف عنه شـــيئا، رغم أنها بعد الثورة لـــم تعد جماعة محظورة، بل أصبحت ملء الســـمع والبصر.

وما هى خطورة التنظيم السري؟

الخطورة أن الأصل فى أى نشـــاط سياســـى أنه يجب أن يكون معلنا، حتـــى يتمكن المجتمع عبر مؤســـــاته مراقبته، وتصويب أخطائه ومحاســـبته قانونيًا. فكيف يمكن لرئيس قادم أو جماعة سياسية أن تعتبر نفســـها فوق القانون والدولة. ناهيك عن أن هذا التنظيم الســـرى لـــه باعترافات قيادات من الإخوان أنفسهم امتدادات خارجية لا نعرف مع من ولا الكيفية التى يدار بها تنظيمهم الدولى هذا.

وإذا كان الإخـــوان جادين فعلا فى أن يكونوا جزءًا من البناء الديمقراطى وجزءًا من الدولة المصرية، وليس سادتها أو فوقها، فعليهم الآن وليس غدًا، حل تنظيمهم السرى أو دمجه فى القانون والدولة المصرية.



http://www.el-balad.com/195850

حرب الإخوان القادمة دينية

موقع الاستقلال
13-9-2012

ما حدث أمام السفارة الأمريكية وتداعياتها هى حرب الإخوان القادمة، والتى سيغذونها، فهى فى النهاية المنقذ لهم، وهم يعرفون أنها شرعيتهم الأساسية التى ستبقيهم فى الحكم، كما يحلمون، الى أن يرث الله جل علاه الأرض ومن عليها.

اقصد الخطاب الدينى الغوغائي، وهو الخطاب الوحيد المتماسك الذى كانوا يقدمونه على امتداد ثمانين عاما. وهو الشرعية التى حملتهم الى البرلمان باغلبية مع حلفائهم السلفيين المشتركين معهم فى ذات الخطاب. وهو الذى منحهم كرسى الرئاسة حتى ولو باغلبية محدودة.

ففى النهاية هذا الخطاب الدينى الغوغائى هو حصنهم المنيع، والذى كشفت ممارساتهم السياسية منذ الثورة انهم لا يملكون غيره، ودعنى ادلل على ذلك:

انهار خطابهم المتعلق بالحريات والذى كانوا يروجونه فى مواجهة النظام السابق. فعندما جلسوا مكان مبارك ورجاله، قدموا صحفيين للنيابات والمحاكمات. واغلقوا قنوات وصادروا صحف، وتراجع مؤشر مصر الدولى فى حرية الإعلام.

وزيرهم للعدل يحارب من اجل قانون طوارئ مثلما يفعل كل الديكتاتوريين.

يســيطرون الآن على كتابة دســتور عنصرى يؤسس لدولة دينية. واذا حدث وابطل القضاء هذه اللجنة، فالرئيس مرسى منح نفسه كل الصلاحيات لتشكيل لجنة اخرى تحقق ذات الهدف.

مشــروع النهضة اتضح كما قالت قيــادات الإخوان أنــه اكذوبة لتوصيلهم للحكم. فقد اكد خيرت الشــاطر القيادى فى الجماعة الســرية (الإخوان) أن الإعلام «فهم غلط ومفيش نهضه». ثم قال فى مؤخراً إن مشــروعهم للنهضة يحتاج الى شعب واعى (حاضر هنوعيه). ناهيك عن أن السياسات الإقتصادية لا تختلف عما سبق، الفرق أنها «بدقن».

إذن الإخوان وحلفائهم ماذا سيبيعون للناس؟

بهذا الآداء لا يملكون شــيئاً سوى خطاب دينى غوغائى يمهد الأرض لصراع شــكلى مع الغرب على ارضيــة دينية. وفى الداخل ينقــل المواطنين من خانة النضال من اجل «عيش – حرية – عدالة اجتماعية» الى خانة أن مشــكلة مصر فى غير المسلمين، أى الأقباط وغيرهم من اصحاب الديانات والعقائد.

هــذه الحرب قد تزيد حرارتها أو تقل . . قد تتعثر بســبب مصلحة الإخوان الآن فــى عدم معاداة الغرب فى هذه المرحلة، ولكن هذه الحرب الدينية قادمة. وهناك قطاعات متطرقة ومحافظة فى الولايات المتحدة والغرب يبحثون عن عدو ليحققوا ذات الأهداف التى يريدها الإخوان وحلفائهم هنا فى مصر.

http://estklal.com/news/news.aspx?id=956

مرشد ماليزى

موقع اليوم السابع
28-12-2009

ألم تلفت نظرك تصريحات قيادات الإخوان بضرورة موافقة ما يسمونه بمجلس الشورى العالمى على المرشد الذى يختارونه هنا فى مصر؟!

أظن أنه لفت نظرك أنه لابد من موافقة بشر من جنسيات مختلفة على اختيار رئيس لجماعة تعمل هنا فى مصر.. أليس هذا غريبًا؟!

بالطبع غريب، والأغرب هو ما قاله الدكتور محمود عزت أمين عام الجماعة فى برنامج بلا حدود للمذيع أحمد منصور على قناة الجزيرة، فقد أكد أنه نظريًا ليس هناك ما يمنع من أن يكون المرشد غير مصري، أى يرأس ويدير جماعة تعمل هنا فى مصر مواطن غير مصري. وذات المعنى أكده الدكتور عصام العريان لزميلنا شعبان هدية، فقال إن لائحة الجماعة لا تمنع ذلك.

فتخيل معى لو أن الجماعة فى الحكم، لا قدر الله، فهذا معناه أنه أن من يحكم منهم مصر لابد أن يوافق عليه أغراب، ولابد أن يستشيرهم فى كل صغيرة وكبيرة تخص بلدنا، أى يتحكم فى مصيرى ومصيرك غرباء لا نعرفهم ولا يعرفوننا.

بل وبناء على لائحة الجماعة وتصريحات

قياداتهـــا، يمكن أن يحكم مصـــر أى مواطن من أى مكان فـــى العالم طالما أنه مسلم، فهل من الممكن فى هذه الحالة أن يحكمنا مسلم من الهند؟!

هذا كله ممكن، ولعل القارىء الكريم يتذكر حوار المرشد محمد مهدى عاكف الذى قال فيه «طظ فى مصر وأبو مصر واللى فى مصر»، والحقيقة أنها لم تكن زلة لســـان، كما كتب الدكتور عصام العريان منذ عدة أيام فى جريدة الدستور، ولكنـــه إيمان حقيقى بما يســـميه الإخوان الخلافة الإســـلامية. ولذلك لم يتضرر عاكف فى أن يحكم مصر ماليزي، وقال أيضًا إن الاحتلال العثمانى لمصر ليس احتلالا لأن من احتلونا كانوا مســـلمين. ومن ثم لابد أن نتســـامح، بل ونسعد بتهييهم لبلدنا.

ودعك الآن من الدفاع المستميت عن المرشد وقت نشر هذا الحوار الذى أجريته معه ونشـــرته فى جريدة روزاليوســـف، ودعك حتى مـــن كلمة «طظ»، ولكن الخلفيـــة التى انطلق منها الرجل من الواضح أنها لا تخصه وحده، ولكنها منهج مستقر فى وجدان وعقل هذه الجماعة.

فكيـــف يمكن أن يطمئن قلبى وقلبك لجماعة تريد أن يحكمنا من هم ليســـوا مصريين؟!



http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=171233

مبروك على مصر الدستور الطائفي

موقع الاستقلال
13-8-2012

لأن لجنة الحقوق والحريات (تأمل الأســـم) بالجمعية التأسيسية لكتابة الدستور اتفقت على أن تنــص المادة الخاصة بحرية العقيدة على عدم ممارســة التــعاترالدينية لغير الأديان السماوية الثلاثــة. واتفق الأعضاء ايضــاً (أنا انقل عن الموقع الرسمى للجمعية التأسيسية) على يكون نص المادة بالشكل التالى «حرية العقيدة مطلقة و تكفل الدولة حرية إقامة الشعائر الدينية لاصحاب الديانات السماوية». فما معنى هذا؟

معناه كارثى وهو ان الدولة لن تكون مســئولة عن حماية حرية الاعتقاد للمصريين، ومعناه ايضاً انه سيحرم أى مصرى من ممارسة أى شعائر خارج هذه الأديان الثلاثــة. فى حين ان «الديكتاتور» الســادات رحمه الله جعل الدولة مســئولة عن حماية حرية العقيدة لــكل المصرين دون تمييز ، فالمادة ٤٦ فى دستور ١٩٧١ تركت حرية العقيدة وممارسة الشعائر مفتوحة دون قيد.

فما معنى هذا؟

معنــاه ان هــذه اللجنة بأغلبيتهــا الإخوانية والسلفية اهدرت القيمة الأولى للدولة المصرية، وهى المســاواة المطلقة فى الحقوق والواجبات. وجعلت الدولة المصرية ملكاً لاصحاب الديانات الثلاثة فقط لا غير، ونزعت عن الباقين، حتى

لو كانوا ألف مواطن، الحق المطلق في حرية العقيدة، أى وبجملة واحدة جعلوها دولة للأديان الثلاثة، تمهيداً لأن تكون دولة للمسلمين، والحقيقة انها ستكون دولة للإخوان والسلفيين فقط لا غير.

اعرف ان ميليشيات الإخوان الالكترونية سوف يهاجمونني بانني ضد الإسلام، رغم انني مسلم. والهجوم الثاني ان هذه ارادة الشعب، وهذه اكذوبة، فهذه ارادة تيارات سياسية حصلت على الأغلبية وليست ارادة الشعب « كله على بعضه». والأغلبية حتى لو كانت دينية لا يحق لها كتابة الدستور على مقاسها، ولكن الدستور تكتبه كل التيارات والأطياف، ويحفظ حقوق الجميع حتى لو كان فرداً واحداً.

بالتالي فليس هناك معنى لأن تكون للدولة ديانة، فالدولة كيان اداري مهمته حماية حقوق وحريات كل الذين يعيشون على ارض هذه الدولة، بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة. ولا تتغير وظيفتها بأن يدير هذه الدولة هذا التيار السياسي أو ذاك. لأن الذين يحصلون على الأغلبية اليوم، قد يخسرونها غداً، ولكن لا تتغير حياة المواطن أو حقوقه وواجباته مهما تغيرت الحكومات، ومهما تغيرت حتى انظمة الحكم.

أليست هذه هي دولة العدل التي يتشدق بها الإخوان والسلفيين؟!



http://estklal.com/news/news.aspx?id=591

لماذا تصر جماعة الإخوان على هدم الدولة المصرية؟

موقع اليوم السابع
30-4-2009

(وأكدت قيادات بمكتب الإرشاد رفضهم لوضع قانون لتطبيق حد الردة، وأوضحت قيادات الجماعة أن المناخ والبيئة غير مهيأين الآن لمثل هذا القانون أو أى حد من الحدود، رغم أهميتها كجزء من العقيدة الإسلامية والشريعة، لكن يسبقها، كما قالوا مبادىء وأولويات كثيرة)، (فقرة من تقرير إخبارى منشور على موقع (اليوم السابع).

أرجو أن تضيف إلى ذلك ما قاله النائب الإخوانى سيد عسكر فى العدد الأخير من جريدة (اليوم السابع)، بأن كتلة الجماعة فى البرلمان تدرس تقديم هذا القانون، فلابد أن تدرك أن الخلاف داخل الجماعة فى توقيت صدور القانون وليس فى المبدأ، فحسب ما قال عسكر، الحكومة هى التى سترفض فى الوقت الحالى.

أرجو أن تصبر وتضيف أيضًا، تصريحات قيادات الجماعة ومنهم النائب سعد الحسينى حول أن برنامجهم السياسى بعد (تطويره) يحظر على المرأة وغير المسلم الترشح لرئاسة الدولة.

هنا لابد أن تتساءل مثلي: هل مطالبات الجماعة بالحرية والديمقراطية مجرد تكتيك للوصول إلى الحكم؟.

الإجابة بالقطع هى نعم. فهم كما هو واضح لا يؤمنون على الإطلاق بحقوق الإنسان ولا بحرية الرأى، والتعبير ولا بحرية الاعتقاد، ولا يؤمنون أن هذا الوطن حق لكل المصريين، بمختلف دياناتهم وأجناسهم وانتماءاتهم السياسية، ولكن يؤمن الإخوان بأن البلد ملكهم يفعلون به ما يشاؤون، ولا هى ملك للمسلمين وحدهم، لكن الطبيعى أنها ملك لكل من يعيشون فيه، والبديهى أن كل المصريين يتمتعون بحقوق متساوية. ثم إذا كانت هذه الجماعة تفعل ذلك الآن وهى خارج الحكم، فلابد أن نتأكد أنها لو وصلت إليه بالفعل، لا قدر الله، سنغرق فى بحور من الدماء تتخفى بشعارات دينية تسيء لدين الإسلام العظيم.

لن أتحدث كثيرًا عن أن القرآن الكريم لم يأتِ فيه أى عقوبات للمرتد، وأن سيدنا أبو بكر رضى الله عنه حارب المرتدين لأنهم كانوا جماعة مسلحة تهدد الدولة الناشئة وليس لأنهم تركوا الإسلام، ولن أطيل فى استعراض كثير من الاجتهادات فى هذا السياق ومن أهمها ما كتبه دكتور سليم العوا والمستشار طارق البشري.

فالأمر أخطر من فتاوى ضالة، فهو يتعلق بجماعة تريد هدم أسس الدولة المصرية التى نستظل بها جميعًا، فهل نتركها، وهل نسمع ردًا من المعارضين الذين يدافعون عن الدولة المدنية؟

أتمنى.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=93908

خرافات التيارات الدينية

بوابة الوفد
19-7-2011

رفـــض ممثلو التيارات الدينية السياســية إعلان المجلس العسكرى بوضع مواد حاكمة للدستور، والسبب أنهم يحترمون إرادة الأغلبية ، أى إرادة الشعب، فهل هذا حقيقي؟..

لا أظــن، فالبرنامج السياســى المعلن لجماعة الأخوان ســواءً فــى الطبعة التــى أخرجتها قبل الثـورة، أو فى الطبعة التــى أخرجتها فى حزبها الجديد، لا تعترف بســلطة الشعب، ولا بسلطة أغلبيته، ولكنها ترى أن الدين أو للدقة تصورهم عن الدين فوق الشــعب وفوق الدستور، وفوق كل مؤســســات الدولة، فعلى ســبيل المثال كان برنامجهــم السياســى المعلن قبل الثــورة ينص على حرمان المســيحيين والمرأة من حق الترشــح للرئاســة، كما أنه يضع فى كل وزارة شيخ حتى يفتــى يإذا كان القرار الفلانى أو العلانى يتفق مع مــا يعتقدون أنه الشــرع، ناهيك عن وجود لجنة من المشايخ سلطاتها فوق الدستور وفوق المصريين وفوق كل مؤسسات الدولة، وهذه اللجنة يشكلها بالطبع الإخوان على هواهم إذا وصلوا للسلطة.

هــذا المنطق ســوف تجده لدى باقــى التيارات الدينية السياسية، فالفارق فى الدرجة بينهم وبين الإخــوان، أى الفارق فى درحة التشــدد وليس فى جوهر الأداء. ولذلــك إذا كان الخيار بين ما

تتصور هذه التيارات أنه «كلمة الله جل علاه»، وبين كلمة أغلبية المصريين، فسوف يختـــارون أن يكونوا ممثلى الله جل علاه وليس ممثلى الشـــعب. هل هذا افتراء أو معرفة بالغيب؟..

بالطبـــع لا، فيمكنك الرجوع إلى تصريحات ممثلى هذه التيارات قبل وبعد الثورة لتصل إلى هذه النتيجة ببســـاطة. ولعل تصريحات رئيس جماعة الإخوان الســـابق مهدى عاكف في حوار معى «طظ فى مصر وأبو مصر واللى فى مصر»، تؤكد هذا المفهوم. فحتى بعيدًا عن الشتائم، فالرجل لا يجد أى غضاضة فى أن يحكم مصر مسلم من ماليزيا ويرفض أن يحكمها مصرى مسيحي. وهو ما يعنى أن فكرة الوطن أو الدولة المصرية مشكوك فيها والأهم بالنسبة له ولتياره هو الخلافة الإسلامية.

أضف إلى ذلك أنظمة الحكم التى ترفع شـــعارات دينية، فالنظام الحاكم فى إيران قمعي، فليس من حق أحد الترشـــح فى أى انتخابات إلا بعد أن توافق عليه لجنة، وهذه اللجنة يشكلها المرشد الأعلى، ناهيك عن القمع الذى يمارسه هذا النظام ضد أقليات منها عرب الأهواز الذين يتناساهم الجميع.

ذات الأمر ستجده فى الســـودان، فتحت شعارات دينية زائفة يحكم عمر البشير بالحديد والنار، ومطاردة «بنطلونات النســـاء» فى الشوارع أهم عنده وعند نظامه من تقسيم السودان إلى دويلات.

الأمر هنا لا يتعلق بالإسلام، ولكنه يتعلق بقوى سياسية تستخدمه جسرًا للوصول إلى الســـلطة وبعدها يعينون أنفســـهم خلفاء الله جل علاه على الأرض، أى أنهم أعلى من الشعوب، بل وأوصياء عليها.

لماذا إذن يتمسكون الآن بإرادة الشعب؟..

لأن لجنة تعديل الدستور التى شكلها المجلس العسكري، وكانت برئاسة المستشار طارق البشري، وهو من أنصارهم، وعضوية اثنين من قيادات الإخوان، قد مهدت الطريق لهـــم، فجعلت الانتخابـــات أولا، وهم يعتقدون يقينا أنهم ســـيحصدون

الأغلبية، ومن ثم سـوف يشـكلون اللجنة التى سـتصوغ هذا الدسـتور. وبما أن هذا التخطيط وافقت عليه الأغلبية فى الاسـتفتاء على التعديلات الدستورية، فهم يتمسكون به، ولا أظنهم كانوا سيفعلون لو أن الأغلبية أقرت أمرًا آخر.

ثم هل صحيح أن الدستور يجب أن يكون تعبيرًا عن إرادة الأغلبية؟..

بالطبع لا، لأن هذه الأغلبية تعبر عن تيار سياسـى أو أكثر. ثم إن أغلبية اليوم فى السياسـة من الممكن أن تكون أقلية غدًا. وعلى سبيل المثال الأغلبية التى جاءت بجورج بوش هى التى أسقطته وأتت بأوباما، والأغلبية هى التى جاءت بهتلر الذى دمر العالم. ولذلك من حق الأغلبية أن تحكم وتدير الدولة، ولكن ليس منطقيًا أن يأتى كل تيار يحقق أغلبية فى الانتخابات ويعمل دستور على «مزاجه».

لذلك فالدسـاتير لا تعبر عن الأغلبية، ولكن تعبير عن المشـتركات التى تجمع كل المصريين، بمختلف انتماءاتهم السياسـية والدينية والاجتماعية، المشتركات التى تصون حقوقا متساوية بشكل مطلق فى الحقوق والواجبات، وتحمى الحريات الفردية والعامة.

مشكلة التيارات الدينية السياسية فى بلدنا، أنهم لن يضحوا أبدًا بما يتصورون أنه الدين من أجل الشعب، فالشعب ليس أداة لتحقيق تصور ديني، وإذا لم يقبل هذا الشعب هذا التصور.. فليذهب إلى الجحيم.



http://www.alwafd.org/index.php?option=com_content&view=art

أنا مع المجلس العسكري

موقع صدى البلد
11-12-2011

كتبت كثيرًا ضد الأداء السياسي للمجلس العسكري، ولكنى أؤيده وأؤيد من يناصرونه، فى الخلاف المحتدم والمرشح للتصاعد مع الإخوان وعموم التيار الديني، ومعهم بعض القوى السياسية. والخلاف ليس قانونيًا ولا دستوريًا كما يدعى الطرفان، ولا يتعلق أيضًا بصلاحيات البرلمان القادم وليس له علاقة بتشكيل الحكومة القادمة عبر البرلمان، ولا أيضًا بأن مصر دولة رئاسية أم برلمانية، ولا حتى حول مواد تجعل الجيش فوق كل مؤسسات الدولة.

أظن وربما معى كثيرون أن جوهر الصراع بين معظم القوى الديمقراطية ومعها العسكري، وبين عموم التيار الدينى ومناصريه، تتلخص فى سؤالين: من يكتب الدستور القادم؟ ومن يحمى الملعب الديمقراطى فى حالة تخريبه من جانب أى قوى سياسية تصل إلى الحكم بالأغلبية؟

الحقيقة أن هذه الأسئلة مطروحة منذ ثورة يناير، وكانت هناك اجتهادات عظيمة، مثل وثيقة الأزهر، ومثل وثيقة التحالف الديمقراطي، وغيرها من الوثائق والمبادىء التى تم التوافق حولها. وهو ما يدفعنا خطوة أخرى للأمام، ويحدث توافقا على معايير اللجنة التى ستتولى

كتابة الدستور، لأن الدستور كما هو معروف لا يجب أن تحتكره الأغلبية، ولكنه تعبير عن مشتركات لا تمس تضمن لكل المصريين حقوقا وواجبات متساوية.

لكن حتى لو تمت كتابة هذا الدستور، فما الذى يضمن ألا يتم انتهاكه ويحتكر تيار واحد البلد ويغيره، ويكتبه على هواه وعلى مقاسه، ونعيش استبدادًا أشد وأكثر شراسة من الذى شهدناه طوال أكثر من ٦٠ عامًا.

أرجو ألا يكون الرد هو أن هذا حكم على النوايا، فقد حدث ذلك فى أعقاب العديد من الثورات فى العالم، منها الثورة الروسية، التى شاركت فيها الكثير من القوى واحتكرها فى النهاية تيار، وحدث فى الثورة الإيرانية التى شاركت فيها كل التيارات، واحتكرها فصيل واحد.

لذلك أظن أن المناقشة الجادة والصريحة للسؤالين اللذين طرحتهما، والوصول إلى توافق حقيقى حولهما، هو الحل.



الأهرام إخوانية

موقع صدى البلد
29-2-2012

لا أقصد فقط مؤسسة الأهرام العريقة، ولكن أضيف عليها الأخبار والجمهورية والهلال وغيرها من المؤسسات الصحفية «القومية»، ولا أقصد طبعًا الإساءة إلى زملائى وأصدقائى الذين يعملون بها ويؤدون دورًا مهمًا. ولكن ما أقصده هو أن رئيس مجلس الشورى من الإخوان، وبالتالى فهو الذى سيتحكم فى هذه المؤسسات.

فكما يعلم القارىء الكريم، فالذى يملك هذه المؤسسات ومن حقه الرقابة عليها هو مجلس الشورى، فهو من يختار رؤساء تحريرها ويراقب ميزانيتها وكل شيء فيها، بما فيها المحتوى التحريري.

فهل سيكون هناك فارق بين صفوت الشريف وبين الدكتور أحمد فهمى الذى رشحته جماعة الإخوان وحزبها ليحل محله؟

لا أعتقد أنه سيكون هناك فارق، فبدلا من أن تكون هذه المؤسسات خاضعة للحزب الوطني، ستكون خاضعة لحزب الحرية والعدالة بدرجة كبيرة.

فهذه المؤسسات التى يملكها الشعب سرقتها السلطات الحاكمة المتوالية لكى تحولها إلى وسائل دعاية وإعلام لسياساتها، وجعلتها خنجرًا تطعن

به حصومها السياسيين.

هل الإخوان مخطئون؟

بالطبع لا، لأن الخطأ الاكبر ليس فيهم، ولا حتى في الحزب الوطني، ولكن في نمط الملكية الذى يمكن أى أغلبية ســواء كانــت الإخوان أو غيرهم، من أن تعمل هذه المؤســسـات لصالحها. والحل هو تغيير هذه الآلية القانونية للملكية، بحيث تكون هذه المؤسســات مســتقلة تمامًا عن أى سلطة تنفيذية، بل ومستقلة تمامًا عن أى حزب أو تيار سياسي.

هل الأمر صعب؟..

إطلاقا، فنحن لن نخترع العجلة من جديد، فهناك أنماط موجودة فى المجتمعات الديمقراطية، تمكن هذه المؤســسـات من العمل بحرية لصالح المجتمع كله. منها مثلا هيئــة الإذاعة البريطانية، والتليفزيون الألمانــي، وهيئة الإذاعة والتليفزيون الدانمركي وغيرها.

لكن لكي يتحقق ذلك، لابد من وجود إرادة سياسية.

فهل يريد الإخوان؟..

العلم عند الله جل علاه.



امتحان حمزاوى الذى سقط فيه للإخوان

موقع صدى البلد
27-5-2012

الحقيقـة أنه ليـس امتحان الدكتـور عمرو حمزاوى وحده، ولكنى أظنه امتحانًا للجماعة من قبل الكثير من القوى السياسية والاجتماعية فى بلدنا. فحمزاوى طرح أمس أن ينسـحب الدكتور محمد مرسـى من السـباق الرئاسي، وبذلك يتيـح فرصة كبيرة للمرشـح حمدين صباحى للوصول إلى قصر الرئاسة.

الأمر هنـا لا يتعلق بقانونية الأمر، فهو كما كان واضحًـا أمر مختلف عليـه، وفى النهاية يمكن حسـمه بشـكل أو بآخر، لأن الأساس ليس قانونيًا ولكنه سياسي. فإذا وافقت جماعة الإخوان عليـه، فمعناه أنها تريد بالفعل توافقًا بين القوى السياسية التى لا ترغب فى أن يعتلى الكرسى الرئاسى الدكتور أحمد شفيق.

ميزة هذا الاقتراح أنه سـيوجد مسارًا للكتلة التصويتيـة التى لا تريد جماعة الإخوان، لأنها متخوفة من دولتهم الدينية، ومتخوفة أيضًا من استيلائهم على كل مؤسسات الدولة واخونتها كلها. وهذه الكتلة التصويتية أيضًا لا تريد الفريق شفيق لأنها تراه إعادة إنتاج لنظام مبارك.

كما يعرف القارىء الكريم سقط الإخوان فى الامتحان، بل وكان سـقوطًا ذريعًا، فالدكتور مرسـى كما كان واضحًا فى لقائه مع محمود

ســعد على قناة النهار ليس رافضًا فقــط لهذا الاقتراح، ولكنه يعيد بدون مهارة نفس الخطاب الساذج حول الاصطفاف الوطنى ليس ضد نظام مبارك فى الحقيقة، ولكن لكى يصل هو وجماعته للقصر الرئاســي. بل إنه لم يكلف نفسه، رغم ضغــوط ســعد، أن يقدم تصورًا واضحًــا لهذا التوافق الوطنــى بعد أن يصبح رئيسًا.

بالتالــى فالصــراع الآن ليس كما يدعى بين ثورة وفلــول، ولكنه فى الحقيقة بين دولة الإخوان الدينية، وبين دولة تختلط فيها المدنية بنفوذ للعســكر. أظننى مضطرًا لاختيار الأخيرة، فعلى الأقل لن يحكمونا باسم الله جل علاه.



http: //www.el-balad.com/175173/amthan-hmzaoy-alzy-skt-f

أموال الإخوان والسلفيين

موقع بوابة الوفد
13-8-2011

كان غريبًا أن تمـر مطالبة الدكتور عبد المنعم أبـو الفتوح لجماعة والإخوان وللسـلفيين بأن تخضع أموالهم للرقابة المالية لمؤسسات الدولة، فمن أين الغرابة؟!

تصريح الدكتـور أبو الفتوح كان فى برنامج أخر كلام مع المذيع اللامع يسرى فودة منذ يوم ٢٠-٧-٢٠١١ ، ومع ذلك لم يردوا، رغم أن الرجل كان قياديًا بارزًا فى جماعة الإخوان قبل أن يفصلوه بسبب ترشحه لرئاسة الجمهورية.

الأهـم أن جماعة الإخوان والسـلفيين هم الأعلى صوتا فى المطالبة بكشف أموال التمويل الخارجـى لمنظمـات المجتمـع المدنـي، وهم محقون، ولكن هذه الشفافية لا يطبقونها على أنفسـهم. ولم يطالبهم بها المجلس العسكري، رغم أنه منزعج بشـدة كمـا يقول أعضاؤه من التمويل الأجنبي، ورغم ما يتردد من شائعات عن تمويلات سعودية وغير سـعودية للتيارات الدينية.

أعرف أن كثيرين من أعضـاء الجماعة ومن الجماعات السـلفية سيردون على الفور، بأنهم يمولون أنشطتهم من تبرعات الأعضاء، وأنا لا أشـكك فى ذلك، ولكنه لا يعنى أبدًا أن تظل هذه التبرعات وأوجه إنفاقها سرية.. لماذا؟

لأن الإخوان والسلفيين سواء فى نشاطهم السياسى أو الدعوى يمارسون العمل العـــام، ومن ثم فمن حق المجتمع أن يعرف كل تفاصيل عملهم وعلى رأســـها طبعًا الأموال.

فالشـــفافية لا تتجزأ، ولا أظن أنه يليق أن نســـتثنى منها أحدًا أو حزبًا أو تيارًا سياسيًا.

أليس كذلك؟!..



«فرحانة جداً وخايفة جداً»

موقع صدى البلد
23-5-2012

هذا ما قالته مواطنة من أسيوط على قناة المحور، بعد أن أدلت بصوتها فى الانتخابات الرئاسية. المواطنة، للأسف لا أتذكر اسمها، قالت إنها خائفة لأنها لا تعرف من سيأتى لحكم مصر. أظن أن ما قالته المواطنة هو حال القطاع الأكبر من المصريين.

فهناك سعادة غير مسبوقة لأنها المرة الأولى التى نتتخب رئيس الجمهورية منذ أن انتقلت مصر من الملكية إلى الجمهورية، أى منذ حوالى ٦٠ عامًا. فالرئيس الأول محمد نجيب انقلب عليه رفاقه الضباط وجاء عبد الناصر دون أن نختاره، وهو من اختار السادات من بعده، والسادات اختار مبارك من بعده، أى توريث فج.

أما الخوف فهو مبرر، فالأجواء السياسية التى نعيشها منذ الثورة، تؤكد أن الصراع الأساسى فى مصر حول نقل ملكيتها من الحزب الوطنى إلى الإخوان وحلفائهم السياسيين، وليس الصراع من أجل بناء بلد ديمقراطى حر لكل المصريين.

ماذا يعنى هذا؟

معناه أن هناك خوفا من الرئيس القادم، لأنه ليست هناك قواعد مستقرة للدولة، ولا

يوجـــد حتى دســتور متفق عليه، ولذلك فالرئيس القـــادم إذا كان من التيار الدينى فهذا معناه أن البلد تم اختطافها لصالح تيار واحد. وإذا جاء من غير الأغلبية البرلمانية، فهذا معناه صراع عنيف ستدفع البلد ثمنه غاليًا.

لذلــك فمعظمنا، إن لم نكن كلنا خائفــون. ولذلك أتصور أن الحل هو أن يصدر المجلس العســكرى إعلانا دستوريًا يحسم فيه ويوضح صلاحيات الرئيس والبرلمان. هذا أولا، وثانيًا أن تكون المهمة الأولى للرئيس القادم هى صياغة دستور يضمن لكل المصريين حقوق وواجبات متساوية.



http://www.el-balad.com/171389/frhanh-gda-okhayfh gda-m

غرور الإخوان والسلفيين

موقع اليوم السابع
15-12-2011

نعم سيصيب القطاع الأعظم منهم الغرور، بل وسوف يتصرف بعضهم بعجرفة، وسيقاتلون لاحتكار حكم البلد وكتابة دستوره. فسوف يتصورون أنهم حققوا كبشر أغلبية كاسحة، في حين أن الذى فاز فى الانتخابات ليسوا هم، ولا برامجهم السياسية، إن وجدت، ولكن القرآن الكريم وديننا العظيم، فقد كان جوهر دعاياتهم وخطابهم.

هذا متوقع لسببين: الأول أن بلدنا تم حرمانه عنوة من أى عمل سياسى جاد وحقيقى منذ حركة ضباط يوليو فى عام ١٩٥٢. حتى بعد سماح الرئيس السادات فى السبعينيات بتأسيس المنابر ومن بعدها الأحزاب، ظل الأمر مقيدًا ومحكومًا، ورغم تقليل القيود نسبيًا فى عهد مبارك، فإن كل شيء كان تحت السيطرة، وهذه السيطرة امتدت لتأسيس الجمعيات الأهلية وفى كل مؤسسات المجتمع التى كانت تتحكم فيها تمامًا السلطة التنفيذية على امتداد أكثر من ٦٠ عامًا.

فى هذا المناخ الاستبدادى كان طبيعيًا أن تكسب الشعارات الدينية الفضفاضة، إسلامية أو مسيحية، مساحات واسعة وتشكل جذبًا جماهيريًا، خاصة أنها لا تتطرق مثل البرامج

السياسـية إلى تفاصيل، ناهيك عن أنه لم يتم اختبارها على أرض الواقع،. فهي ومعها شـعارات باقي التيارات السياسية، كانت شعارات تعبوية بهدف حشد الجماهير ضد الخصم السياسي الأكبر، وهو نظام استبدادي.

السـبب الثاني، هو أن هذه التيارات الدينية، ومعها باقي تيارات المعارضة لمبارك والسـادات وعبد الناصر، كانت محرومة بدرجات متفاوتة من ممارسة السياسة، ومن ثم لم يحدث اختبار حقيقي لها على الأرض، بل لم يحدث تفاعـل بينها وبين جمهورها، حتى تتقدم للأمام أو تختفي بناءً على قدرتها على جذب أعضاء ومناصرين.

لذلك فالخريطة السياسية التي ظهرت في أعقاب انتخابات مجلس الشعب، ليست نهائية، بل سوف يصيبها الكثير والكثير من التغير، ولهذا أدعو معظم التيار الديني إلى التمهـل والتواضع، فهم لم يدخلوا حتى الآن إلى الملعب السياسي.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=555363

اتحاد عمال الإخوان

موقع اليوم السابع
15-5-2011

لست مع الذين انزعجوا ورفضوا أن تؤسس جماعة الإخوان اتحادًا للعمال «تبعها»، والسبب أن مثل هذا الاتحاد لو استمر على أساس أيديولوجى سياسي، أى أحد أقسام الجماعة، يأتمر بأمرها وينفذ توجهاتها، فسوف ينهار تمامًا ويختفى من الوجود. بالضبط مثلما انهار اتحاد العمال الرسمى وكل الأشكال النقابية والعمالية التى كانت قسمًا فى الاتحاد الاشتراكي، الحزب الوحيد الذى سمح به نظام جمال عبد الناصر، ومثلما تنهار الآن اتحادات ونقابات العمال التى كانت تسيطر عليها السلطة الحاكمة.

فمشكلة اتحاد عمال الإخوان، ستكون مثل اتحاد عمال الشيوعيين والناصريين وغيرهم، أنه اختطف شكلا نقابيًا لممارسة عمل سياسي، وهذا ما فعلته القوى السياسية قبل ثورة اللوتس، وأدى إلى تدمير النقابات. ورغم إدانتى لهذا الاختطاف، إلا أنها كانت مضطرة بشكل أو آخر، فالنظام الحاكم لم يكن يسمح بأى نشاط سياسى حقيقي، كما أنه أغلق الباب بالضبة والمفتاح أمام حرية تأسيس الأحزاب، وبالتالى لم يكن أمامهم سوى استخدام النقابات ساحة إطلاق نيران

سياســـي، وتوقفت النقابات عـــن عملها الأصلي وهـــو الدفاع عن حقوق أعضائها.

أما الآن فلدينا حرية تأسيس الأحزاب، وحرية عملها، وأصبح لدينا حرية تأسيس نقابات، ومن ثم فالنقابة التي تكون أولوياتها سياسية وليست نقابية، ولا تدافـــع عن حقوق أعضائها، ســـوف يهجرها هؤلاء الأعضاء عاجلا أو آجلا، ويذهبون إلى النقابة التي تدافع عنهم فعلا، ولن تخدعهم شـــعارات سياسية أو دينية.

لذلك لست مع المنع، ولا الحل، بما فيه اتحاد العمال الحكومي، فلندع كل الزهور تتفتح، والبقاء سيكون حتمًا للأصلح.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=412683

«أصله بتاع ربنا»

جريدة اليوم السابع
1-12-2011

. رفض الشاب الملتحى تمامًا، أن يعطى صوته لمرشح رئاسى فى انتخابات الرئاسة المقبلة، والسبب أنه لا يحفظ آيات القرآن جيدًا، في حين أنه سوف يعطى صوته لمرشح آخر، ليس فقط لأنه (حافظ آيات قرآنية)، ولكن لأنه أيضًا، كما قال لى الشاب ذو الوجه المريح خريج أزهر مثه.

كنا فى مترو الأنفاق، وبعيدًا عن الاختلاف والاتفاق، فقد كنا نناقش فى مكان عام، من هو الرئيس القادم ومن هو الأصلح ومن سوف نختاره؟ كان نقاشاً حرًا وديمقراطيًا، رغم أن الشاب الثانى يتهم القوى السياسية التى لا تعجبه بالخيانة (متقوليش حرية رأى يا أستاذ).

هذه أولى عقبات الاختيار الديمقراطي، التى سوف تأخذ وقتا طويلا، وهى اعتبار الاختلاف هو سنة الحياة، وأن يقتنع المتدينون الذين يمارسون السياسة على خلفية دينية أو عقائدية أيديولوجية أن الله جل علاه، لو أراد البشر نسخة واحدة لفعل، ولو أرادهم على دين واحد وفكر واحد، لفعل سبحانه وتعالى. وبالتالي فلابد أن نتفق جميعًا على حماية حق الاختلاف، وحماية حق كل

المصريـين فى المسـاواة المطلقـة دون أى تميز دينى أو عرقى أو سياسـى أو فكري . . إلخ .

الأمر الثاني، وهذا ما حاولت نقاشـه مع الشـاب ومع عدد لا بأس به، وهو أن المرشـح الفلانى (بتاع ربنا)، أمر جيد جدًا. لكنى لو أردت مرشحًا (يحفظ القرآن) لكان شـيخ المسجد أفضل منه. ثم إن علاقته بالله جل علاه أمر يخصه، وسـوف يكافؤه الله جل علاه عليها. والذى يخصنا هو: ماذا سـيفعل فى الحريات الفردية والعامة وفـى الصحة والتعليم والبطالة وفرص العمل؟ . . إلخ .

لكـن دعك من كل الملاحظـات والتحفظات، فالمفرح أننا بدأنا المشـوار الطويل لدولة العدل والحرية .



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=544720

صدمة حل مجلس الشعب

موقع الاستقلال
25-9-2012

طبعًا هى صدمة، وصدمة كبرى للإخوان والسلفيين، فقد أفسد حكم المحكمة الإدارية العليا المخطط الذى يحاربون من أجله. فقد قاتلوا للإبقاء على مجلس الشعب ومن بعده الشورى حتى يتمكنوا من السيطرة على المؤسسة البرلمانية، بعد الرئاسة، وبعد الجيش والشرطة ووزارة العدل.

هذه الصدمة ستجعلنا نقرأ تصريحات منفلتة، منها مثلا ما قاله محامى جماعة الإخوان عبد المنعم عبد المقصود، الذى وصف الحكم بأنه خطأ قانوني. وحزب الحرية والعدالة أعرب فى بيان عن اندهاشه. وستشهد الأيام القادمة تحرشات جديدة قانونية وغير قانونية هدفها تعطيل هذا الحكم، أو تشويهه أو انتظار حكم الدائرة الأخرى فى مجلس الدولة فى حل مجلس الشعب أيضًا.

شخصيًا أتمنى حل مجلسى الشعب والشورى، وشخصيًا أتمنى أن تقل الأغلبية الإخوانية السلفية فى الانتخابات إذا حدثت. لكن الحقيقة أننى سعيد بهذا الحكم لأسباب أخرى أهم، وهى أن الحكم بحل مجلس الشعب جاء من اعلى سلطة قضائية فى البلد، وهى المحكمة الدستورية العليا،

والطبيعـــى والبديهى أن يخضع له الجميع، بمـــا فيه جماعة الإخوان. فليس منطقيّـــا أن تلتف على حكم هيئة قضائية عليا بالطعن عليه أمام هيئة قضائية أقل درجة. هذا أولا، وثانيا: أن احترام القانون هو الشـــرعية الأساسية لأى تيار سياسى يحترم نفســـه، لكن كيف يحترمون القانون وهم جماعة تعيش خارج القانون؟!

لذلك فالخطوة القادمة لهم ســـتكون الإطاحة بالمحكمة الدستورية العليا، سواء بتغيير قانونها، ليس لتكون مستقلة، ولكن ليتمكنوا من السيطرة عليها، أو إلغائها من الوجود.



http://estklal.com/news/news.aspx?id=1233

أموال التنظيم السرى للرئيس

جريدة الصباح
23-9-2012

ليس من باب الإحباط أن أقول إننى لست متفائلا بتصريحات المستشار هشام جنينة بعد توليه رئاسة الجهاز المركزى للمحاسبات. فلا أظنه سوف يستطيع مراقبة التنظيم السرى لجماعة الإخوان، ولن يستطيع بالطبع إجبار قادتها على الانطواء تحت غطاء القانون، فهم لم يفعلوها وهم فى خانة المعارضة، فهل يفعلوها بعد أن حكموا البلد؟!

لا أظن. فالحقيقة التى يعرفها المستشار الجليل وكل المشتغلين بالعمل العام، أن الأمر كما كان قبلها، فمن يملك السلطة يملك كل شيء. وإلى القارىء الكريم بعض الأدلة:

• هناك قضايا ودعاوى قضائية ماتت ولم تتحرك، فحتى الآن لا نعرف من الذى قتل شهداءنا فى العباسية ومحمد محمود والبالون وغيرها وغيرها. فى حين تحركت القضايا التى رفعتها ميليشيات الإخوان ضد صحفيين وإعلاميين بسرعة الصاروخ، ومثلها القضايا المرفوعة ضد الفريق أحمد شفيق. ولم نعرف حتى الآن إلى ماذا انتهت التحقيقات التى بدأت فى تسويد بطاقات انتخابية عبر مطابع الأميرية للدكتور مرسي. ولم تتحرك أى جهة قضائية ولا حتى اللجنة العليا للانتخابات التى

اتهمت الجهات التنفيذية، أى النيابة، ووزارة الداخلية بالتراخي.

• كانت الحجة لقادة الإخوان أنهم لا يستطيعون أن يوفقوا أوضاعهم القانونية، لأنهم مطاردون من نظام مستبد. ومع ذلك فلم يتخذوا أى خطوة بعد الثورة ولا حتى بعد أن حكموا البلد.

ما معنى هذا؟

للأسف معناه أن دولة العدل التى كنا نحلم بها لن تتحقق فى زمن الإخوان، فهم لم يفعلوا شيئا حتى الآن سوى الاستخدام الخشن لقوانين وآليات نظام مبارك، ليسرقوا الدولة المصرية. فلم ينشغلوا مثلا بإلغاء قوانين الحبس فى قضايا النشر، ولكنهم استخدموها بشكل أسوأ من مبارك. ولم يطلقوا حرية إصدار الصحف والإذاعات والقنوات والأحزاب. وها هم فى لجنة صياغة الدستور يصادرون حرية الاعتقاد وحرية الصحافة، فبعد أن كانت توجد قوانين كنا نحلم بتغييرها، صاروا يضعونها بتوحش فى دستور لن يسمحوا بتغييره أبدًا، فهم لن يتركوا الحكم هم وحلفاؤهم بالانتخابات كما جاؤوا إليه بالانتخابات.



http://www.elsaba7.com/afticlede tails.aspx?iD=57=uf75iptgmam

إيه الفرق بين الكتاتنى وفتحى سرور؟!

موقع صدى البلد
5-3-2012

أعرف أن السؤال يبدو مستفزا، وسوف يثير غضب الإخــوان وحلفائهم. ولكن لابد من الإقرار بالطبع أن هناك فروقا إيجابية كثيرة، لكن المقلق هو أوجه التشابه، أظن أنه يستحق أن نطرحــه ونجتهد فى الإجابة عليه، وبغض النظر عــن النتائج أظن أيضًا أننا بحاجة لأن نســأل ما هى أوجه التشابه بين أغلبية الحزب الوطنى وأغلبية حزب الحرية والعدالة؟!

أولــى علامــات التشــابه: أنــه فى عهد الكتاتنــى هناك نــواب تم منعهم من دخول البرلمان للمشــاركة فى الاعتصام الذى أعلنه بعض النــواب اعتراضًا علــى حرمانهم من تقديم أسئلة واســتجوابات. والأمر الثاني: هو محاولات الرجــل ومعه حزبه منع البث التليفزيونى لجلسات المجلس وكأنها يجب أن تكون سرية.

ثالث هذه العلامات هى تقدم الدكتور خالد محمد عضــو الهيئة البرلمانيــة لحزب الحرية والعدالة بمشروع قانون للجمعية التأسيسية من ثلاث مواد، هى كما نشرته الزميلة آية فاروق على موقع صــدى البلد، الأولى تنص على أن تشــكيل الجمعية مــن ٤٠ نائبًا من داخل البرلمــان (٢٨ من مجلس الشــعب و١٢ من

مجلس الشورى)، والمادة الثانية أن تبدأ الجمعية عملها من مجرد علمها وتعد لجانها، بينما تنص المادة الثالثة على عدم إفصاح أعضاء الجمعية التأسيسية عن عملهم لوسائل الإعلام.

ما يهمنا فى هــذه المواد هى مادة المنع، وعدم الإفصاح وهى التى تذكرك بالأوامــر التى كانــت تصدرها حكومات مبارك لموظفيهــا بعدم التعامل مع الصحــف، والهدف بالطبع هو الإخفاء عن الناس وحرمانهم من حقهم فى المعرفة.

التشــابه الأخير وهو الأفظع، وهو أن الحزب الوطنى كان يحتكر رئاستى الشورى والشــعب، ويحتكر رئاسة كل اللجان، وهو ما يفعله الإخوان إلا قليلا. والآن هم يخططون لاحتكار الموقع الرئاسي.

أظن أن التشابه كبير، فالإخوان مثل الوطنى إلا قليلا.. فهل هذه أمراض الأغلبية أيًا كانت خلفيتها السياسية؟

هل هى ثقافة الاستبداد التى طالتنا جميعًا؟

أظن ذلك.



صندوق عمر سليمان الأسود

موقع صدى البلد
20-4-2012

الآن ما هو مصير الصندوق الأسـود الذى هـدد به اللـواء عمر سـليمان رئيس جهاز المخابرات الإخوان؟ . .

أظن أنك ستوافقنى أن من حقنا الإجابة، سـواء من جانب سـليمان أو مـن جانب الإخوان. فهـذا التهديد العلنـى الذى قاله اللواء السـابق جاء فى أعقـاب هذا الهجوم الضخم الذى شنه الإخوان ضده. صحيح أن هناك قوى وسياسـيين اخرين هاجموه، لكن الإخوان كانوا الأشرس، فقد حشدوا أغلبيتهم فى البرلمان من أجل إصدار قانون لمنع سليمان من الترشـح للرئاسـة، بل وحشدوا قوتهم وقـوة غيرهم من القوى السياسـية من أجل منع سـليمان من الترشح. ودعنى أقول لك إنهم لم يفعلوا ذلك فى مواجهة ما هو أخطر مثل قتل المصريين فى شـارع محمد محمود أو ماسبيرو.

إذن ما هو السر بينهم وبين عمر سليمان؟

السؤال مهم وما زال مطروحًا رغم التراجع النسـبى لسـليمان، فبعـد أن هددهم بهذا الصندوق الذى من المؤكد أن فيه «مصايب»، عـاد وقال إنه كان يقصد الصندوق الأسـود لشخصه والذى يجب أن يعلنه على الناس.

طبعًا أنــت مثلى فى الغالب لن تصدق دلك، فأنت تعرف وأنا أعرف أن النائب الســابق لرئيس الجمهورية أجرى مفاوضات ســرية مع الإخوان بعد يوم ٢٥ يناير، ووصلوا إلى اتفاق ظهر منه على الســطح الاعتراف بشرعية وجودهم، مقابل انســحابهم من الميــدان وهو ما أعلنه قادتهم وقتها، ولكن رفضه شباب الجماعة.

فهل من حق عمر سليمان الإخفاء؟

طبعًــا لا، وإذا كان محكومًا بقوانين وقواعد جهاز المخابرات الذى خرج منــه، وإذا كان الآن محكومًا برغبته فى الصمت بعد أن خرج من الســباق الرئاســي، فلماذا يصمت جهاز المخابرات الذى كان من المؤكد طرفا بشكل أو آخر فى هذه المفاوضات السرية، أو على الأقل على علم بها؟..

سؤال مشروع ومن حقى ومن حقك أن نعرفه الآن.. الآن وليس غدًا.

فهل تظن أنهم ســيجيبون، خاصة والإخوان الذين يحاربون بضراوة من أجــل حكم البلد، فكيــف نصدقهم وكيف نأمن لهم وهــم يحجبون عن المصريين حقهم فى المعرفة؟



http://www.el.balad.com/141673/sandok-amt-slyman-alasod

شياطين الإخوان

موقع الاستقلال
6-9-2012

الخطورة فى البلاغ الذى قدمه المحامى عضو جماعة الإخوان، بوجود حفل لعبادة الشيطان فى ساقية الصاوي، أمران: الأول هو أن هذه مقدمات للدولة التى يريدها الإخوان وحلفاؤهم من التيارات الدينية. وهذا ما سوف أفصله حالا. الثانى هو أن المحامى الإخوانى لم يقدم البلاغ للنيابة، ولم يحرر محضرًا فى قسم شرطة، ولكنه ذهب مباشرة لوزير الداخلية، نعم وزير الداخلية. والغريب أن الوزير المشغول «لشوشته» فى تأمين أكثر من ٨٠ مليون مصرى يعيشون فى بلد طويل عريض، بل ولديه كوارث كبرى لا داعى لأن اعيدها على القارىء الكريم، ولكنى سأكتفى منها فقط بسيطرة جماعات إرهابية على سيناء.

مع ذلك فالوزير قابل المحامي، ومن المؤكد أن السبب هو أنه عضو فى جماعة الإخوان السرية وعضو فى حزبها الحرية والعدالة. هذا مؤشر على أن ما أطلقوا عليه «الدولة العميقة» تعمل الآن بكفاءة وإخلاص منقطع النظير لعضو مجهول فى جماعة الإحوان السرية، فما بالك بالقيادات.

الوزير المخلص لعمله لم يكتفِ فقط بأن

قابـــل العضو المجهول فى الجماعة الســـرية، ولكنه أصدر أوامره لضباطه بأن يتخفوا ويذهبوا مـــع المحامى الإخواني، ليس لضبـــط البلطجية واللصوص والارهابيين، ولكن للقبض على «عبدة الشيطان الملاعين»، إنها اجهزة الدولة التى تحمى الحاكم أيًا كان.

أعود لما كتبته فى بداية المقال، أننا حتى لو افترضنا جدلا أن هناك مصريين يعبـــدون الشـــيطان أو ما يشـــاؤون، أو حتى ملاحدة بلا ديـــن. . فما هى المشكلة؟

الحقيقة أنه لا مشـــكلة، فالدســـتور والمواثيق الدولية لحقوق الانسان تنص على الحق فى حرية الاعتقاد، والإسلام ديننا العظيم يدافع عن هذه المبادىء الإنســـانية «من شـــاء فليؤمن ومن شـــاء فليكفر»، والدســـتور القديم الذى تقاتل جماعة الإخوان ومعها الســـلفيون لسحقه بالأحذية، ينص على حرية الاعتقـــاد. ولأنهم يريدون بناء دولتهم الدينية، فقد بذلوا جهدًا خرافيًا ليس من أجـــل أن يكون المصريين أحـــرارًا، كما طالب ثـــوار يناير، ولكن لأن تقتصر حرية الاعتقاد على الأديان السماوية فقط، لتصبح مصر دولة المؤمنين بالأديان الســـماوية. وتدريجيًا دولة المؤمنين بالإسلام فقط، وبعدها يصلون إلى حلمهم بأن تكون دولة المؤمنين بعقيدة الإخوان.



http://estklal.com/news/news.aspx?id=710

بلطجة إخوانية

موقع صدى البلد
17-6-2012

أظن أن الأداء السياسى لجماعة الإخوان سيجعلنا نترحم على أيام الرئيس السابق حسنى مبارك، فلم يحدث أن أصدرت المحكمة الدستورية العليا أحكامًا وهو الديكتاتور وكان مسيطرًا على كل السلطات، ورفض تنفيذ حكم لها، بما فيها حل مجلسى الشعب والشورى.

ناهيك عن الأهم وهو أن الحكم بحل البرلمان لم يكن مؤامرة كما يشيع الإخوان، لا عليهم ولا على الثورة، فالمجلس العسكرى كان يرفض التعديلات التى أصرت عليها الجماعة ومعها كثير من القوى السياسية، بأن يرشحوا على المقاعد الفردية والقوائم، فقد كان طمعًا سياسيًا، رغبة فى الاستحواذ لا أكثر ولا أقل.

ثم إن الإخوان وكثيرًا من القوى السياسية كانوا يلعنون النظام السابق لأنه لا يحترم إرادة الجماهير ويزور الانتخابات، ومعهم حق طبعًا، والآن يهدد الإخوان بالنزول إلى الميادين إذا لم يفز مرشحهم، بل وهناك من يهدد بموجات من العنف.

فهل هؤلاء يريدون بلدًا حرًا ديمقراطيًا؟ لا أظن، هم يريدون وراثة البلد، نقل ملكيته إليهم، مثلما كان يريد جمال مبارك الذى يهاجمونه، ومعهم حق، على التوريث.

http://www.el-balad.com/194735

خطايا الإخوان

موقع اليوم السابع
25-12-2009

لا جديد فى رد محسن راضى القيادى فى جماعة الإخوان على محمـود أباظة رئيس حزب الوفد، فما كتبه فى العدد الأخير من «اليوم السابع» يصلح لأن يكون خطبة جمعة وليس خطابًا سياسيًا. لكن هـذه هى عادتهـم، والأمر هنـا لا يتعلق بكون انتقادات أباظة على الجماعة صحيحة أم لا، فهذا هـو خطابهم فى مواجهة البلد كلـه، بعد تغليفه بطـلاء ديمقراطى مزعوم، ولكنـه طلاء لا يصمد طويلا، فسرعان ما ينهار لأنه يستند إلى أكاذيب:

١- الأولـى أن الإخوان هـم المعيار لصلاح السياسة وفسادها، كل من يختلف معهم حليف للسلطة الحاكمة، وهذا ترهيب، فهناك قطاع كبير فى بلدنا يرفض هذه السـلطة الحاكمة المستبدة، ويرفـض أفكار الإخوان الأكثر اسـتبدادًا، لأنها تتستر خلف الدين.

٢- هذا التكفير السياسـى من جانب الجماعة لابد أن يسـانده على الفور تكفير ديني. فالكذبة الثانية للإخوان هى وصم خصومهم بتأييد الدولة العلمانية، ثـم يضعون لها تعريفا معاديًا للدين، ومـن ثم يصبح خصمهم ضد الدين، فالأسـتاذ راضى يؤكد أنها «ترفض الإسـلام وتفصل الدين عن الدولـة». فى حين أن الدولـة العلمانية لا تعادى أى دين، لأنها لا تنحاز لأى دين، ولأنها

كذلك فهي تحمي حق كل أصحاب الأديان في ممارسة عقائدهم بحرية كاملة، بل والدعوة لها بشكل سلمي، بشرط عدم الإساءة للأديان الأخرى، وبالتالي فالخطر على الإسلام وغيره من الأديان هو الدولة الدينية التي يريدها الإخوان.

٣- الكذبة الثالثة هي أن الإخوان كما يزعم راضي لا يريدون دولة دينية، في حين أن البرنامج السياسي المعلن للجماعة يفرق بين المصريين، مسلمين ومسيحيين، رجالا ونساء، خالطا يتعمد بين الولاية الدينية والولاية السياسية، منتهكين أبسط حقوق المواطنة، ومفرقين بين المصريين على أسس دينية وجنسية وعرقية.

٤- الكذبة الرابعة هي ما يسمونه «المرجعية الإسلامية» وهي تعبير مطاط وغير محدد لجأوا إليه للتخفيف من انحيازهم لدولة يسيطر عليها «شوية مشايخ». فبرنامجهم السياسي فيه لجنة علماء سلطاتها فوق سلطة القضاء والبرلمان والشعب، فهل هذه الديمقراطية على الطريقة الإيرانية هي التي يعد بها راضي وجماعته المصريين؟!

٥- الكذبة الخامسة هي تصديرهم مفهومًا للديمقراطية يستند إلى الأغلبية العددية، فمن يملكها يملك البلد. وهذا مفهوم يتطابق، وليسمح لي الأستاذ راضي، مع البلطجة، فالأكثر عددًا هو الذي تكون له الغلبة. في حين أن الديمقراطية تعني حكم الأغلبية ولكن بشرط ألا تنتهك حقوق ولو فرد واحد من المجتمع.

٦- ولكل ذلك لا يمكننا الاطمئنان إلى أنهم لو حدث -لا قدر الله- وتولوا الحكم أن يتركوه، فكيف يترك الحكم من يعتبرون أنفسهم (ظل الله على الأرض) لبشر، أو شعب يحتاج -كما قال مهدي عاكف وغيره من قيادات الإخوان- إلى من يربيه من جديد؟!

لكل ذلك لا نريد الإخوان ولا الحزب الوطني.. فليس منطقيًا أن نستبدل مستبدًا مدنيًا، بمستبد ديني!

http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=169764

ختان السلفيين

موقع صدى البلد
19-5-2012

حسبما أعلن الدكتور يسرى حماد المتحدث باسم حزب النور، فقد سحبوا مشروع قانون ختان الإناث، ليس لأنه يشكل اعتداءً صارخا على حقوق الإنســان، ولكن لأن نائبهم فى مجلس الشــعب لم يرجــع أولا إلى رئيس الهيئة البرلمانية للحزب.

هذا معناه أن موقف الحزب كما هو، وقد أكد الدكتــور حماد للزميل حمدى دبش فى المصرى اليوم، أن هذا الختان ثابت فى ســنة رســول الله صلى الله عليه وسلم. وبالطبع الأمر فيه رد فقهى مطول قاله وكتبه كثير من العلماء، ناهيك عن الحجج الطبية التى أفاض فيها أطباء وعلماء.

لكن حتى بعيدًا عن هــذا الجدل، وبعيدًا حتى عن عــدم أحقية أحد أيًا كانت حججه أن يقتطــع جــزءًا من جســد طفلــة، دون إرادتها، فالأمر يكشــف ما هو أهم أولويات التيار الســلفي، فليس هدفهم حتى الآن هو أن يطرحوا مشــروعًا أو أولويات سياســية، تتعلــق بالكيفية التى يمكن بها حل مشــاكل الصحة والبطالة والسكن وغيرها. بالاضافة إلــى الحفاظ الحقيقى علــى الحريات الفردية والعامة.

لكن الأولوية كما هو واضح ليس الشعب ذاته كما يزعمون، ولكن تطبيق ما يتصورونه شرع الله جل علاه على هذا الشعب، أى أنه مفعول به وليس فاعلا كما يرددون فى خطابهم. فإذا خيرتهم سيقولون لك فليذهب الشعب إلى الجحيم.

السلفيون ليسوا وحدهم، فمثلهم الإخوان، فقد تراجع خطابهم عن الدولة المدنية، والآن يقفون فى صف السلفيين ويطالبون بدولة دينية.

كنت أتوقع أن يتغير هذا الخطاب بعد تراجع شعبيتهم، لكن يبدو أنهم سيحتاجون إلى وقت طويل حتى يصلوا إلى خطاب ينحاز للمصريين، خطاب أكثر إنسانية.



http://www.el-balad.com/166991/khtan-alslfyyn

البابا وشيخ الأزهر والإخوان

موقع اليوم السابع
42-4-2012

فــى الجوهر اســمح لى أن أقــول لك إنه لا فرق، فالبابا قال فى عظته الأسبوعية إن الحاكم الذى يحكــم بالعدل له حق الخضوع فى حدود ما يقوله الله، أما إذا خرج عن حدود العدل فلا طاعة له. واستشهد بآية من الإنجيل تقول (ينبغى أن يطاع الله أكثر من الناس).

وشيخ الأزهر الجديد الدكتور أحمد الطيب قال فى حوار مع الـ«بى بى سي»، إنه ضد تولى مسيحى لرئاســة الجمهورية، وأكد أن ذلك قد يحدث إذا ســمحت بريطانيا لرجل من الأقلية المسلمة بتولى موقع رئاسة الوزراء أو العرش الملكي.

الإخــوان موقفهم معــروف، كل يوم يعلنون رفضهــم لتولى المســيحى والمرأة لموقع رئاســة الجمهورية، وهذا ما أكده الدكتور عصام العريان، عضو مكتب الإرشاد بالجماعة، فقال للزميل جابر القرموطى فى برنامج «مانشــيت» إن الموقف من المســيحى والمرأة تحدده الشريعة الإسلامية، فهى فى رأيه بها ثوابــت قطعية لا تتغير. والإخوان لنْ يرشحوا للرئاسة امرأة أو مسيحيًا.

الأطــراف الثلاثة يقعون فــى أخطاء وخطايا فادحة، تنتهى بنا إلى دولة دينية:

١-فالثلاثة ينطلقون من رؤية يعتبرونها الدين ذاتــه، ففيما يتعلــق بالإخوان والمرشــد هناك

اجتهادات كثيرة ترى أنه ليست هناك مشكلة في تولي المسيحي أو المرأة، انطلاقا من أن الرئاسة لا علاقة لها بمفهوم الولاية القديم، ولكنها منصب تنفيذي لحكومة يتم انتخابها، ليس لإمامة الناس في الصلاة، ولكن لتنفيذ برنامج سياسي.. وهذا الرأي يتبناه كثيرون منهم من هم من جماعة الإخوان ذاتها، مثل الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح والدكتور جمال حشمت.

٢- وهو ما ينطبق على البابا، ففي الحقيقة هو يريد مثل كل رجال الدين، أن يحول رأيه أو تفسيره إلى نص ديني من المطلقات أو المقدسات التي لا يجوز الاقتراب منها، ولذلك كانت له تصريحات شهيرة بأنه لن يطبق أحكام القضاء لأنها تخالف في رأيه الشريعة المسيحية.

٣- بالتالي فالثلاثة، ومعهم أطياف دينية أخرى، يناضلون بشراسة من أجل بناء دولة دينية، يحكمها رجال دين، ويناضلون، سواء بقصد أو دون قصد، لهدم الدولة المدنية المصرية، التي لا تقوم على دين، ولكن تقوم على حقوق مواطنة متساوية للجميع، أيًا كانت دياناتهم ومعتقداتهم.

٤- إذا طبقنا مفاهيم أي من الثلاثة على الدولة المصرية، فهذا يعني تحويلها إلى كانتونات طائفية، هذه مسلمة والثانية مسيحية، ثم تتفتت إلى مذاهب، أرثوذكسي وكاثوليكي. والمسلمة تتفتت إلى شيعي وسني.. إلخ. أما باقي المصريين الذين لا هم مسلمون ولا مسيحيون، فعليهم الهجرة إلى أي مكان في العالم.

٥- هذا ينقلنا إلى النقطة الأكثر أهمية، وهي أن الدولة المصرية يحكمها دستور وقانون، ولا تحكمها أديان، وبالتالي فليس من حق أحد أن يروج لانتهاك أساس الدولة وهو القانون والدستور، أيًا كانت مكانته، وأيًا كان الغطاء الديني والسياسي الذي يتخفى وراءه..

http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=218805

الفصل الثالث

انتهازيون عظام

التوصيف من جانبي لا علاقة له بالأخلاق، ولا تقصد به الإساءة الشخصية، للإخوان كأفراد، فلهم كامل الاحترام. لكن المقصود به التأكيد على أن الانتهازية صفة اصيلة فى الجماعة، فليست لديهم أى مشكلة فى أن يقولوا الشيء وعكسه. وليست لديهم أى مشكلة فى أن يلعنوا الدكتور كمال الجنزوري ويصرون على سحب الثقة منه فى البرلمان، ثم يمنحه مرسى قلادة النيل. ليست لديهم أى مشكلة فى أن يمجدوا الثوار فى بدايات الثورة، ثم ينقلبون عليهم ويهاجمونهم، ويصمتون على قتلهم فى أكثر من موقعة بيد المجلس العسكري.

فى عهد مبارك طالبوا بحرية الصحافة والإعلام والآن يقيدونها، يسجنون صحفيين ويغلقون قنوات ويصادرون صحفا. قبل الثورة ثاروا ضد قانون الطوارىء والآن يحاولون تمريره. كانوا ينادون بحق التظاهر والاحتجاج والإضراب والآن يحرمونه.. إلخ.

هل هذا طبيعى فى السياسة، ربما، ولكن بشرط أن تتوقف هذه الجماعة عن الادعاء بأنها تمثل الإسلام وأخلاق الإسلام.. أليس كذلك؟..

أظنه كذلك.

سبحان مُغير التحالفات

موقع صدى البلد
22-5-2012

في أسبوع واحد رأيت الأستاذين حمدين صباحي، المرشح الرئاسي، وعبد الله السناوي، رئيس تحرير جريدة العربي الأسبق، وكلاهما في لقاءات تليفزيونية يدينون بعنف سلوك جماعة الإخوان السياسي، في حين أنهما شاركا في السكوت قبل ثورة يناير في الصمت على خطايا الإخوان، بل وشنا حربًا شرسة ضد من كان ينتقدهم.

بالطبع الأستاذان «صباحي» و«السناوي» ليسا حالة استثنائية، بل للأسف فقد فعلها كثيرون من مختلف التيارات، ودارت الأيام والآن يدفعون ثمنًا سياسيًا فادحًا وتدفع البلد ثمنًا أفدح.

فقد رفض الأستاذ حمدين صباحي عندما كان رئيس تحرير لجريدة الكرامة، نشر الكلام الخطير الذي قاله محمد مهدي عاكف، مرشد الجماعة السابق، وكان منه سب البلد «طظ في مصر وأبو مصر واللي في مصر». وكان الأستاذ حمدين وقتها مُتحالفًا معهم في الانتخابات.

بسبب هذا الحوار الذي أجريته مع «عاكف» وسب فيه البلد، نشر الأستاذ عبد الله السناوي صفحة كاملة في جريدة العربي، ليس ضد

سب البلد ولا للأفكار الخطيرة التى قالها «عاكف»، ولكن لسبى ولعنى رغم أننى لم أسب البلد ولا قلت ما يهدد الدولة المصرية ومدنيتها، فكل ما فعلته هو إجراء حوار مع عاكف قال فيه هذا السباب.

سبحان مُغير التحالفات، والذى جعل الأستاذان حمدين والسناوى وغيرهما، يهاجمان الآن باستماتة السلوكيات السياسية الخطرة، فقد طالت النيران بيوتهما.



http://www.el-balad.com/170012/sbhan-mghyr-althalfat-mk

لماذا انقلب الإخوان على ثوار الميادين؟

موقع صدى البلد
10-2-2012

ليس فقــط الإخوان، ولكــن معهم أيضًا قطاع كبير من السلفيين، بل يمكن أن تضيف إليهم أيضًا بعض الأحزاب القديمة. وحجتهم المتكــررة هــي: لقد صنعتم ثورة نشــكركم عليهــا.. والآن نرجوكم عودوا إلى بيوتكم ودعونا نعمل.

لأن الكثير من ثوار الميادين لم يعودوا إلى بيوتهــم، تطور الخطاب ودخــل فى مناطق تذكرنا بما كان يستخدمه نظام مبارك ومن قبله الســادات ومن قبلهما عبد الناصر. وهى من نوع الخيانة والعمالة، والقلة المندسة ولمصلحة من.. إلخ.

فلماذا يفعــل الإخوان ومــن يناصرونهم ذلك؟

لأن هذه هى الثقافة الســائدة فى المجتمع على امتــداد أكثر من ٦٠ عامًا، والتى تعتبر أن أى خروج على المؤســســات التقليدية من مجلس شــعب وأحزاب وغيرها، رجس من عمل الشيطان ولابد أن وراءها مؤامرة كونية، لبشر يجلسون فى مكان مظلم لا يستطيع أحد الوصول إليه، وهدفهم الوحيد هو تدميرنا.

بسبب هذه الثقافة السائدة ذاتها، ستجد أن سلوك أغلبية الحزب الوطنى لن يختلف كثيرًا

عـــن الأغلبية الحالية، بل ويمكنك القول إنـــه لن يختلف عن أى أغلبية كان يمكن أن تأتى بها صناديق الانتخابات.

بمعنى أن أى أغلبية تأتى بعد عشرات السنين من الاستبداد، من الطبيعى أنها لا تسعى إلى بناء مجتمع ديمقراطى حر، يكفل الحقوق الأساسية للمواطنين، وعلى رأســـها حق التظاهر والاحتجـــاج.. لكنها فى الأغلب الأعم تتصور أن «ملكيـــة مصر» انتقلت إليها، ومن ثم فهى تمارس ذات الآليات التى كان يستخدمها من سبقوها.

لذلك كان طبيعيًا أن تجد الدكتور أكرم الشـــاعر الذى أبكى مصر كلها فى البرلمان على ابنه المصاب وعلى كل مصابى وشهداء ثورة يناير، هو ذاته الذى كان يســـفه من اتهام وزير الداخلية بقتل وإصابة الثوار فى برنامج آخر كلام للمذيع اللامع يسرى فودة.

إذن إنها جينات الاستبداد التى لابد أن يقاتل المدافعون عن الحريات للقضاء عليها.



http://www.el.balad.com/76420/lmaza-anklb-alekhoan-al

نعم سيسكن المشير وعنان في طرة

موقع الاستقلال
13-9-2012

وسيذهب أى اتفاق أو خروج آمن حتى لو كان مصحوبًا «بقراءة الفاتحة»، أدراج الرياح. السيناريو تقريبًا معروف وتنفيذ تفاصيله مرهون بالوقت المناسب فقط لا غير، ولكنه سوف يتحقق عاجلا أو آجلا.

فقد نقلت بعض المواقع الإلكترونية خبرًا عن الإذاعة الإسرائيلية أن المشير حسين طنطاوى يعيش تحت الإقامة الجبرية فى منزله. هذا الخبر نفاه منذ شهر تقريبًا المتحدث باسم رئاسة الجمهورية الدكتور ياسر على، وأظن أنه سينفيه مجددًا بعد أن تم نشره أمس الأربعاء. لكن بغض النظر عن التكذيب فالخبر متوقع، بل وتردد هنا فى مصر بعد الإقالة المفاجئة للمشير والفريق وبعض أعضاء المجلس العسكري.

لماذا ستتم المحاكمة عاجلا أو آجلا؟

هناك مؤشرات، أهمها هذه الدعاوى القضائية التى تتحرك الآن، أو يتم تحريكها ضد طنطاوى وعنان، بل وهناك بلاغ لجهاز الكسب غير المشروع ضد الأخير. وهذه البلاغات لن تتوقف لسببين الأول، أنها تكتيك معروف من جماعة الإخوان، تترك أو تحفز بعض أعضائها غير المعروفين لتحريك

بلاغات ودعاوى قضائية ضد صحفيين وإعلاميين، ثم يقولون إنهم لا علاقة لهم بالأمر، وتنفى الرئاسة أى صلة لها بذلك.

إذا أضفت إلى ذلك تصريحات من الرئاسة وقيادات فى الجماعة بأن تكريم المشير والفريق ليس معناه حصانة فى مواجهة أى بلاغات أو دعاوى قضائية، فحتمًا ستتأكد أن هذه الدعاوى سيوف مسلطة عليهم، ستقطع الرقاب عندما يكون الوقت مناسبًا.

لكن هذا للأسف لم يحدث ولم تقاتل من أجله الأغلبية البرلمانية للإخوان والسلفيين، بل وتورطوا فى الدفاع عن وزير الداخلية ورجاله، رغم أنهم يقتلون المتظاهرين أمام مبنى الوزارة وشنوا حربًا شرسة ضد النائب محمد أبو حامد عندما رفع يده «بخراطيش رجال منصور العيسوي». وتورطوا فى الهجوم على المحتجين من الثوار وتركوهم وحدهم يواجهون الموت.

لكن الجماعة الآن ليست لديها مشكلة كبيرة فى أن تترك البلاغات والدعاوى تأخذ مجراها، فهى الآن تحكم قبضتها على مصادر القوة فى الدولة، أقصد الجيش والداخلية. ويكملون منظومة السيطرة بالقضاء والصحافة والإعلام.

لقد طالبت من قبل بتقديم من يثبت مسئوليته عن شهداء العباسية ومحمد محمود والبالون وماسبيرو للمحاكمة وغيرها، بما فيهم أعضاء المجلس العسكري، وقلت فى لقاءات تليفزيونية، لا يجب أن تكون هناك مؤسسة بما فيها الجيش أو مسئول بما فيهم المشير فوق القانون، وكان هو رئيس الجمهورية وقتها.

الآن سيواجه المشير والفريق وأعضاء المجلس العسكرى المغضوب عليهم المصير المحتوم، وستدافع المؤسسات التى كانت فى قبضتهم عن «الشرعية» وهى الآن مع الرئيس محمد مرسى وجماعته السرية. ولن يجدوا من يناصرهم من التيارات السياسية، ولا من الثوار، فقد عادوا كل هؤلاء،

ويتحملون كما كتبت من قبل مســئولية الشهداء الذين سقطوا، وهذا سوف يرفع الأسهم السياسية للجماعة وللرئيس مرسى الذى «يأخذ حق الشهداء». وسيدفع هؤلاء ثمن تحالفاتهم التى كانت مع الشيطان.



http://estklal.com/news/news.aspx?id=901

ذبح معارضى الإخوان بقوانين مبارك

موقع الدستور
15-8-2012

قبل أن أقول للقارىء الكريم الكيفية التى يفعلون بها ذلك، لابد من التأكيد على أنهم يستخدمون طرق مبارك ومن قبله السادات وعبد الناصر فى ذبـح المعارضين، حملة تشويه واسـعة واتهامات بالخيانة والعمالة والتمويـل من أجهزة مخابـرات أجنبية. يضاف إلى ذلك وهـو ما لم يفعله مبارك التحريض الطائفى ضـد خصوم الإخوان السياسـين، ومنهم على سبيل المثال رجل الأعمال نجيب ساويرس الذى اتهمه شخص مجهول على قناة الناس بتمويل جرائم قتل وتخريب يوم ٢٤ القادم.

أما قوانين مبارك التى يشاهدونها بكفاءة وتوحش أكثر مـن مبارك ذاته، فهى على سـبيل المثال المتعلقـة بالصحافة والإعلام ومنها على سبيل المثال:

١- أغلقـوا قناة الفراعين مسـتخدمين القانون الذى يتيح لوزارة الاسـتثمار غلق أى قناة بتهـم مطاطة، وقال وزير الإعلام الإخوانـى صلاح عبد المقصود ببجاحة إن الغلق الإدارى لا يمس حرية الإعلام. فى حين أنهم قبل الثورة وتصريحاتهم موجودة كانـوا يندون ليل نهار بمبارك عندما أغلق

بعض القنوات الدينية، وعندما كان يتحرش بالقنوات الفضائية.

٢- السرعة الرهيبة التى تمت بها إحالة اسلام عفيفى رئيس تحرير جريدة الدستور وتوفيق عكاشة صاحب قناة الفراعين للقضاء، رغم أنهم كانوا ينادون ليل نهار فى عهد مبارك بعدم حبس الصحفيين، والآن يستخدمون القوانين التى تظاهروا ضدها لسجن خصومهم.

٣- كانوا يطالبون بحرية إصدار الصحف والقنوات والإذاعات فى عهد مبارك، وعندما أصبحوا اغلبية فى البرلمان وعندما أصبح رئيس الجمهورية من تنظيمهم السرى جماعة الإخوان، لم يفعلوا شيئا، بل هاجموا الصحفيين بشراسة ووصل الأمر إلى حملة تخويف بدنى بضرب خالد صلاح رئيس تحرير اليوم السابع رغم أنه ليس خصمًا سياسيًا لهم.

٤- بدلا من أن يغيّروا القانون الذى يتيح لمجلس الشورى، أى الأغلبية الحاكمة التى كانت للحزب الوطني، سرقة المؤسسات القومية المملوكة للشعب. كل ما فعلوه أنهم نقلوا ملكية هذه المؤسسات إلى أنفسهم، مستخدمين طلاءً ديمقراطيًا من شخصيات محترمة، ولكنهم فى النهاية هم الذين يختارون من بين ثلاثة اختارتهم اللجنة. وكان منهم الإخوانى ومنهم المتعاطف مع الإخوان، وإذا لم يكن هذا أو ذاك فلن يستطيع أى رئيس تحرير أن يخالفهم. وبدأ قمع الرأى بمنع مقالة الصحفى الكبير يوسف القعيد وثروت الخرباوى على سبيل المثال.

وكان الأجدر بهم لو كانوا صادقين أن ينتظروا لإقرار قانون يتيح لهذه المؤسسات التى يملكها الشعب أن تكون مستقلة عن السلطة التنفيذية والتشريعية، ولكنهم لا يريدون.

إذن هم يستخدمون قوانين مبارك ومن قبله السادات وعبد الناصر

لصالحهم لأنها تحقق أهدافهم، إنها الانتهازية السياسية الرخيصة.

يريدون أن ينقلوا ملكية مصر من مبارك إلى بديع، والفارق هو اللحية والغطاء الديني المزيف.



http://www.dostor.org- حوادث/55-سعيد-شعيب/44929-ذبح-معارض-الإخوان-بقرابين

سحلناهم بعد فشل التفاوض

موقع بوابة الوفد
20-9-2012

• لماذا اعتديتم على المحتجين؟

• لأنهم رفضوا فض الاعتصام.

• لكنه أمر عادى أن يرفضوا فض الإعتصام قبل تحقيق ما يريدون.

• لقد فشل التفاوض معهم واضطررنا لفض التظاهر بالقوة.

• لماذا قبضتم على البعض واعتديتم على البعض؟

• لأنهم رفضوا فض الإعتصام كما قلت.

• ألا توجد طريقة لفض الإعتصام دون الاعتداء العنيف على المتظاهرين؟

• هم الذين اضطرونا إلى ذلك.

هذا حوار متخيل، ولكنى أؤكد للقارىء الكريم أنه نسخة طبق الأصل مما قاله قادة وزارة الداخلية، وما قاله قادة جماعة الإخوان وهى كما تعرف تنظيم سرى يحكم بلدنا. وهى أيضًا نسخة طبق الأصل من ذات الحجج التى كان يقولها نظام مبارك. وكأننى أسمع فى أذنى تبريرات حبيب العادلى ورجاله، وأسمع فى أذنى الآلة الإعلامية ذاتها فى ماسبيرو التى تدين مواطنين مصريين يستخدمون حقهم فى الاحتجاج السلمي..

فما الذى تغير؟

الحقيقة لا شيء. فذات الجماعة التى كانت تنادى بحق الاعتصام والإضراب أصبحت تدينه. ذات الجماعة التى كانت تنادى بالحريات تسعى لسحقها.

الفـرق الوحيد هو أن النظام السـابق كان يرتكب هذه الجرائم دون غطاء دينى زائف، أما الرئيس مرسى وقادة جماعته السرية، فيرتكبون ذات الجرائم وهم «بدقن».



http://www.alwafd.org مقالات-الرأى/363سعيد-شعيب/267060-سحلناهم-بعد-فشل-التفاوض

هل هى الحرب يا عريان؟!

موقع بوابة الوفد
13-8-2012

إذا وضعت اسم صفوت الشريف على التصريح، فلن تشعر بأى فرق، فالدكتور عصام العريان يقول ذات الكلام وذات المنطق الفاسد. كان زمان قبل ثورة يناير يرفضه هو وقيادات الإخوان. ولكن الآن وبعد أن أصبحوا فى السلطة، وأصبح ضد مصالحهم فهم يرفضونه، أقصد حق التظاهر السلمى للمصريين. فالدكتور عصام العريان رئيس حزب العدالة، حزب الإخوان، يحذر خصوم الإخوان السياسيين من أنهم لابد وأن تكون مظاهراتهم سلمية وإلا. وإذا عدت بالشريط إلى الوراء فسوف تسمع صفوت الشريف أو أيًا من قيادات الحزب الوطنى يحذر المتظاهرين من القلة المندسة التى تخرب الممتلكات العامة وتحول التظاهرة السلمية إلى حرب شوارع تصب بالطبع فى صالح الحزب الوطنى والآن تصب فى صالح الإخوان.

يتجاهل الاثنان، أى الإخوان والحزب الوطنى أن السلمية ليست مسئولية المتظاهرين، ولكنها بالأساس مسئولية الحكومة. فهى المسئولة عن حماية المتظاهرين من «القلة المندسة»، وحمايتهم من أى بلطجى يزج به أى طرف من الأطراف، وحمايتهم حتى

من المتهورين المسلمين من خصوم الإخوان. وإذا حدث وأخلت الحكومة الإخوانية وأجهزتها الأمنية بهذا الواجب المقدس، فلابد من محاسبة وزير الداخلية ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية.

لكنهم لن يفعلوا ذلك، وفى الأغلب الأعم سوف يدسون بلطجية كما كان يحدث فى كل التظاهرات التى لا تعجب المجلس العسكرى أثناء توليه السلطة، ومن قبله الحزب الوطني. وقد جهز قادة الإخوان وميليشياتهم الإلكترونية والصحفية ساحة المعركة، بالتكفير السياسي، أصلهم فلول، وبالتكفير الدينى من شيوخهم، وإباحة دمهم، وحماية مقارهم، وكأن المتظاهرين معهم دبابات.

أتمنى من الله جل علاه ألا يحقق هذا السيناريو الحقير أهدافه، وألا ينتزع أحد من المصريين حق التظاهر. وليس مهمًا أن تتفق مع أهداف تظاهرات الجمعة أو لا، وليس مهمًا أن يعجبك أو تتفق مع القائمين عليها، فكما قال سياسى للأسف لا أتذكر اسمه، الحر هو الذى يدافع عن الأفكار أيًا كان قائلها، والعبد هو الذى يدافع عن الأشخاص أيًا كانت أفكارهم.



http://www.dostor.org/component/content/article/55-D9

طوارىء مكى والإخوان

موقع بوابة الوفد
28-8-2012

أقصـد وزير العدل المستشـار أحمد مكى الـذى اعلن أنـه يعد مشـروع قانون جديد للطـوارىء، وأظن أنك مثلى ومثل كثيرين، يشعرون بالقلق الكبير من ذكر أى قانون عن أى طوارىء مهما كانت.

فقد خاضت الجماعة السياسـية المعارضة لمبارك نضالا شرسًـا من أجـل إلغاء قانون الطوارىء، الذى ظل جاثمًا على قلوبنا أكثر من ثلاثة عقود وتمكن مبارك بسـببه من قمع معارضيه وإرسـالهم إلى السـجون سنوات وسـنوات دون أى محاكمـات، وكان تيار الإسلام السياسى هو الذى دفع أكثر من غيره ثمنا غاليًـا، وذلك على خلفيـة الاتهامات بالإرهـاب. فهل منطقى بعد ثورة مجيدة أن نعيد ذات الخطايا فى حق المصريين، ويشـرع مستشـار فى أول حكومة بـأن يمنح الرئيس الإخوانى صلاحيات تمكنه من قمع معارضيه بطريقة مبارك ومن سبقوه؟!..

ليس منطقيًا بالطبع، وخاصة أن المستشـار وهو رجل قضاء يعـرف أن لدينا الكثير من القوانين الصارمة التى تمكننا من القضاء على أى بلطجة. ولكن المشكلة هى أن هناك تراح مخجل مـن كل الحكومات التى جاءت بعد

الثورة فى تطبيق القانون. وإذا حدث وتم تطبيقه، فسيكون بحسب الهوى، أى يطبقونه على جرائم ويتركون أخرى.

المدهش فى الأمر أن المستشـــار مكى كان واحدًا مما كان يسمى قبل الثورة بـ"تيار اســتقلال القضاء"، وكما هــو واضح من عنوانه، مضافا إليه حماية دولة القانون والدفاع عن حريات المصريين. فهل منطقى من المستشار بعد أن جاء إلى الحكم أن يكرر جرائم مبارك؟

ليس منطقيًا بالطبــع، وكان المتوقع منه بعد أن نقل التفتيش القضائى إلى المجلس الأعلى للقضاء أن يســتكمل استقلال القضاء عن حكومة الإخوان. وأن ينهى كارثة بطء التقاضى التى هى الأســاس فى انتشار البلطجة. وينهى التوريث حتى لا تنهار المؤسســات القضائية. لكنه للأسف انشغل بالهجوم على المحكمة الدستورية العليا وبتجهيز قانون لقمع المصريين لصالح الإخوان، وهذا يشككنا فى أن معارضته لمبارك ونظامه لم تكن من أجل حرية المصريين ولكن من أجل أن تنقل ملكية البلد للإخوان.



معارك فشنك

موقع الاستقلال
12-9-2012

نعـم هى كذلك، مع كامل الاحترام لمشـاعر الغاضبين، وأنا منهم، للإساءة للرسول صلى الله عليه وسلم. وسأقول لك لماذا؟

● هذه ليست المرة الأولى التى يتم فيها الإساءة للقرآن الكريم والرسـول صلى الله عليه وسلم، ولن تكون الأخيرة، فطول الوقت سـيكون هناك متطرفـون من أديـان وعقائد أخرى سـيفعلون ذلك. بالضبط مثلما يوجد فى الطرف الإسلامى متطرفون لا يشعرون بأنهم مؤمنون إلا إذا أساؤوا لعقائد الآخرين، بل وهناك ما يمكن أن نسـميهم معتدلين يسيئون لعقائد الآخرين، فهناك صحفى زميل كتب منذ أيام مؤكدًا أن الإنجيل مُحرف.

● الإسـاءة فى الغرب ليست للإسلام وحده، ولكنها تتم أيضًا ضد المسيحية، وعلى سبيل المثال فيلم شـفرة دافنشي، رغم أنه لا يقدم سبًا وقذفا فى المسيح، فإنه يهد العقائد المسيحية، الكاثوليكية والأرثوذكسية وغيرهما. فهو يتبنى أن المسيح ليس ابن الله وأنه تزوج من مريم المجدلية.. إلخ.

● بالتالى فالتصور الذى تقدمه لنا تيارات دينية سياسية بأن الغرب ليس وراءه غير الإسلام وهدم المسـلمين غير صحيـح. ففى هـذه المجتمعات مسـموح بأى نقد عيف وقـاس لأى دين ولأى عقيدة.

هل معنى هذا أن نسكت على الإساءة؟

بالطبـع لا، فالاحتجـاج منطقى وطبيعي، ولكن فـى الحقيقة لا يجب توجيهه للإدارة الأمريكية ولا سفارتها فى القاهرة أو فى أى عاصمة عربية. لأنها لا تستطيع منع عرض أى فيلم أو أى شيء، فهى ليست مثل بلادنا التى يمنع فيها الحاكم ما يشاء وقتما يشـاء، ولكنه موظف صلاحياته محددة، وبالتالى فهى لن تفعل شيئا. مثلما لم تفعل حكومة الدنمارك شيئا منذ عدة سنوات فى الرسوم المسيئة للرسول. فحرية الرأى والتعبير غير محدودة. كما لا يجب أن ننجر إلى الإسـاءة للديانة المسـيحية هنـا فى مصر، مثلما فعل البعض بحـرق الإنجيل، ودون أن ننجر إلى وضع بذور حروب طائفية سـوف تكسب منها أطراف داخلية، تريد أن تكون المعركة فى مصر دينية، فبدلا من أن تكون معركتنا مع الاستبداد والفقر والجهل، تصبح مع مصريين مختلفين فى الديانة. فتكسب تيارات تبنى خطابها على أساس ديني.

الغرب ليست لديه مشكلة كبيرة فى شكل الدولة ولا فى نوعية حروبها الداخلية، المهم أن مصالحه لا تتأثر حتى لو كان يحكم مصر الشـيطان. كما هى العادة سوف يبنى جسـورًا لحماية المصالح أيًا كان نظـام الحكم، فقد فعلها مع مبارك ومن بعده المجلس العسكرى والآن جماعة الإخوان.

أعود الى سؤال هل نسكت على الإساءة؟

لا، ولكن ليس بخوض معارك فشنك تنتهي «على مفيش» ولكن ذلك ببناء مصر القوية الحرة، فهذه أقصى هزيمة للقوى الداخلية والخارجية التى تجرنا جرًا إلى صناعة الكراهية، صناعة التطرف، صناعة الاستبداد.



http://estklal.com/news/news.aspx?id=865

من حقك يا صلاح

موقع بوابة الصباح
3-10-2012

صلاح هو وزير الإعلام الزميل صلاح عبد المقصـود، وحقه هو أن يفعل ما يشـاء فى المحطات الإذاعية والتليفزيونية، بعد أن ورثتها جماعة الإخوان السـرية التى ينتمى إليها من الحزب الوطني. والمناسبة هو تصريحه الذى نشـره الزميل محمد طه فى جريدة المصرى اليوم، والذى يؤكد فيه «مش هنسمح بإهانة رئيس الجمهورية، الذى انتخب بإرادة شعبية فـى تليفزيون الدولـة»، وأكمل صلاح «لن نسـمح بأن يخرج أى برنامـج فى تليفزيون الدولة عـن إطـار المهنية والحياديـة، لأنه تليفزيون الشعب ويعبر عن إرادته».

أرجو من القارىء الكريم أن يغمض عينيه قليـلا وينشـط ذاكرته قليلا، فسـيجد هذا الكلام نسـخة مما كان يقوله صفوت الشريف عندما كان التليفزيون ملكًا للحزب الوطني. ونسـخة أيضًا مما كان يقولـه وزراء الإعلام المتعاقبين عندما كان التليفزيون ملكًا للمجلس العسكري.

هل تحتاج لتكذيب صلاح؟..

لا أظـن، ولا أظن أن القارىء الكريم من الممكن أن يصدق أن الأمر فقط سيقتصر على إهانة الرئيس أو غيره من الناس. ولكن دعنا

نذكره ونذكر أحباء الإخوان بـ«التغطية المهنية المحايدة» للمليونية الشهيرة التى دعا إليها الكثير من مناهضى الإخوان فى أغسطس الماضي. ونذكرهم أيضًا بمنع مقالات كثيرة لكُتاب كبار فى الصحف القومية مثل إبراهيم عبد المجيد ويوسف القعيد. ومنع خالد على المحامى والحقوقى الشهير من الظهور فى التليفزيون. وأنا شخصيًا لم أعد أظهر فيه بعد أن وصل مرسى إلى القصر الجمهوري.

ماذا نحتاج إذن من صلاح؟..

لا شيء، لأننى أعرف وهو يعرف أنه ومعه جماعته لن يجعلوا هذه المؤسسات الصحفية والإعلامية مستقلة عن السلطة التنفيذية وكل سلطات الدولة حتى «تعبر عن إرادة الشعب» بجد. فهذه ليست معركته، ولكنها معركة من يريدون بناء وطن حر ديمقراطي.



http://www.elsaba7.com/afticledetails.aspx/iD=114

الكذاب محمد عبد القدوس والكذاب صلاح عبد المقصود

موقع بوابة الوفد
23-8-2012

لا أقصد الإهانة الشخصية، ولا أقصد الكذب الشخصي، ولكن الكذب السياسي. وعبد القدوس وعبد المقصود زميلان عزيزان لهما كامل الاحترام رغم الخلاف، وعبد القدوس الآن رئيس لجنة الحريات بنقابة الصحفيين. والثاني أصبح وزيرًا للإعلام. والاثنان عضوا مجلس نقابة الصحفيين عدة دورات والاثنان عضوان قياديان في جماعة الإخوان.

لماذا هم كاذبان؟!..

لأن عبد القدوس كان يقيم الدنيا ولا يقعدها ومعه صلاح عبد المقصود، وهما محقان، إذا حدث ومست من قريب أو بعيد سلطة مبارك أي صحفي. ولعل المثل الأشهر هو عندما تم رفع دعوى قضائية ضد الزميل إبراهيم عيسى عندما نشر خبرًا عن صحة الرئيس السابق وحكم القضاء بسجنه. وساعتها أقيمت المؤتمرات في نقابة الصحفيين برعاية الإخوان وعبر رجالهم في النقابة عبد القدوس وعبد المقصود وغيرهم. وصدرت البيانات وحدثت تظاهرات أمام المحكمة وأمام المجلس الأعلى للصحافة.

كلنا وقفنا ضد حبس عيسى، ولكن هذا

لا يفعله عبد القدوس الآن، رغم أنه أثناء الانتخابات الرئاسية عقد مؤتمرًا لبعض العاملين في وزارة الطيران يتهمون الدكتور شفيق المنافس لمرشح الإخوان الدكتور مرسي، يتهمونه بالفساد. ولكن عبد القدوس الآن لم يفعل أي شيء رغم أن رجال الإخوان ورئيسهم وحكومتهم أغلقت قناة الفراعين، وتحاكم صاحبها، ومعه رئيس تحرير الدستور والآن يتم التحقيق مع اثنين من رؤساء تحرير هم الزملين عادل حمودة وعبد الحليم قنديل.

أما عبد المقصود الذي كان يدافع عن حرية الصحافة والإعلام في عهد مبارك، الآن وبعد أن أصبح وزيرًا للإعلام يتكلم عن الانفلات الإعلامي ويبرر غلق صحف وقنوات وسجن صحفيين وإعلاميين.

أليس الزميلان العزيزات كاذبان؟!..

بالطبع، وبالمرة أطالب أصدقاء كثيرين لي في العمل النقابي منهم جمال فهمي ويحيى قلاش بالاعتذار لي مرتين. الأولى: لأنهم كانوا يغضبون عندما أكتب مهاجمًا تسييس نقابة الصحفيين. والاعتذار أيضًا عن عدم مساندتهم لي ومعهم نقيب الصحفيين وقتها جلال عارف، عندا تخلوا عني، في أعقاب تقديم نائب إخواني بلاغا للنائب العام وسؤالا في البرلمان يتهمني بأنني أزدري الأديان، وذلك في أعقاب نشري للحوار الذي قال فيه مهدي عاكف «طظ في مصر وأبو مصر واللي في مصر». ولم يفعلوا أي شيء ولا حتى إصدار بيان حتى لا يغضب الإخوان حلفاؤهم ضد نظام مبارك.

الكذب الفاجر لجماعة الإخوان

جريدة الصباح
26-9-2012

كان منظرهم مهينًا تحت قبة مجلس الشعب وهم يتلفعون بوشاح أسود مكتوب عليه لا للطوارىء. أحدثكم عن نواب جماعة الإخوان التى كانت محظورة وقتها.

كان ذلك فى عهد مبارك، ولم يكن نواب جماعة الإخوان السرية وحدهم، بل كان معهم كل أطياف القوى المعارضة فى البرلمان وخارجه. فالرفض المطلق لقانون الطوارىء كان يحظى بإجماع. وحتى عندما ألغى الرئيس السابق حسنى مبارك كل المواد وأبقى على عدة بنود خاصة بالإرهاب والمخدرات، لم يكن ذلك مرضيًا، ورفضت جماعة الإخوان هذه التعديلات جملة وتفصيلا ورفضت معها كل القوى السياسية المعارضة، وقطاعات واسعة من الرأى العام. وكنت من الذين رفضوا، وكانت حجتى وحجة الكثيرين، هى أن قانون الطوارىء الملعون هو الذى أتاح لنظام مبارك انتهاك حقوق الإنسان. ومنحه سندًا قانونيًا للعصف بمعارضيه، ومنهم الإخوان. بل وتمكن فى حماية الطوارىء أن يسجن من يشاء، ما يشاء من الزمن.

الأمر لم يقتصر على المعارضين السياسيين، ولكنه امتد لحياة المواطنين العاديين، فيستطيع

أى ضابط شـــرطة أو حتى أمين شـــرطة اعتقالك وقتما يشاء، وللمدة التى تعجبه. وتم اســتخدام هذه الصلاحيات القانونية بلا رحمة. وما زلت أذكر هذا الضابط الرعديد الذى قبض على عامل بســيط بتهمة الاشتباه، وعندما ســـألته مســـتنكرًا، قال لى بعنجهية: قانون الطوارىء يا أستاذ. وكأنه يقول لي: أســـتطيع اعتقالك أنت أيضًا، وهو محق. والأمر كما يعلم الجميع لم يكـن يقتصر على الاعتقال ولكنه يمتد إلى التعذيب والقتل فى أحيان كثيرة، وهو بالمناسبة مستمر حتى الآن.

فلمـــاذا انتقلت جماعة الإخوان، التى لم تعـــد محظورة ولكنها ما زالت ســرية، من النقيض إلى النقيض بلا خجل، وكيف يدافع قياداتها الآن عن الطوارىء، وكيف يدافع المستشار مكى وزير العدل، الذى صدع رووسنا فى عهد مبارك بالدفاع عن الحريات، بتبرير هذه الجريمة فى حق البلد؟!..

لا أجد وصفا سوى أنه الكذب الفاجر لجماعة الإخوان ومناصريها.



http://www.elsaba7.com/afticlede tails.aspx?iD=71

الفصل الرابع

ضد الرئيس

ليس هناك أى فخر فى أن تكتب ضد الرئيس محمد مرســي، وليس هناك عنــاد، ولا «تلكيك»، كما تردد جماعته الســرية وأحباؤها. أولا لأن الانتقاد واجب، لأنه يدفع أى سلوك سياسى للأمام ويطوره. «ولولا دفع الله الناس بعضهــم ببعض لفســدت الأرض». وثانيًا لأن انتقاد مرســى أكبر رأس في الدولة يشــير إلى كشــف منهج هذه الجماعة، فكيــف يمكنك مثلا تجاهل أن مدير المخابرات الجديد أقسم على المصحف، وأنه يقسم ولاء السمع والطاعة لشخص مرســى داخل جماعة الإخوان، فيما يسمونه البيعة، وكأنها ليست دولة. وكيف يمكنك تجاهل هذا النفاق الرخيص بتصوير مرسى وكأنه نبى أو من الصحابة، لإعادة إنتاج استبداد أشد بشاعة وشراسة مما عشناه من قبل.

باختصار يمكنك اعتبار أن انتقاد مرســى وأى مسئول في بلدنا من جانبك واجب وطني، رغم أننى لا أحب كلمة وطنى والتى من كثرة اســتخدامها، تم ابتذالها.

أهو مرسى خطف البلد.. ارتاحتوا؟!

موقع الدستور
13-8-2012

سؤالى الاستنكارى موجه إلى الذين كانوا يهتفون دائمًا «يسقط . . يسقط حكم العسكر»، والآن قبض الإخوان بقبضة حديدية على الجيش ومن قبله الشرطة والقضاء وغيرها، وفى القريب العاجل سوف يجهزون على المحكمة الدستورية وتبدأ الأخونة الحقيقية للدولة ولكن على مهل. فهل هذا حقهم لأن مرسى جاء إلى موقعه الرئاسى بانتخابات حرة؟

بالطبع لا. فقد قلت وقال غيرى إن هناك فارقا ضخمًا بين إدارة الدولة، وهى حق لمن يفوز فى الانتخابات، وبين الاستيلاء على الدولة وسرقتها. فالدول الديمقراطية، ومنها إسرائيل، لا تتغير طبيعة الدولة فيها، حتى لو حكمها متطرفون. ولا تتأثر فيها الحريات الفردية والعامة. وهذا لا ينطبق على مرسى ورفاقه فى التنظيم السرى الدولي. فأداؤهم السياسى قبل الثورة وبعدها يؤكد بالقطع أن خطة التمكين المعروفة ليس المقصود بها إدارة الدولة ولكن أخونتها. ولا أظن أن هناك من يستطيع إنكار ذلك، بما فيهم المخلصون الذين ناضلوا من أجل إسقاط العسكر.

لذلك كنا وما زلنا نحتاج لمن يضمن لنا أن

الإخوان، كما حصلوا على حق إدارة الدولة بالانتخابات، سـوف يتركونها بالانتخابات. وكان الضامن هو المؤسسة العسكرية.

هـذا لا يعنى الموافقة على الأداء الرديء للمجلس العسـكري، ولا على جرائم قتل الثوار التى تورط فيها، فمن يخطيء لابد من تقديمه للمحاكمة، ولكنى أتكلم عن بقاء المؤسسة حارسًا للملعب الديمقراطي.

والآن بعد إزاحة العسـكر، والتـى أظن أنها صفقة، مـن يحمى مدنية الدولة؟

السـؤال بلا إجابة، حتى من الذين اصطفوا خلف الإخوان، ليسـلموهم البلد، لم يتفاوضوا عندما كان الإخوان بحاجة لهم، من أجل ضمان حقيقى لمدنيـة الدولة وضمـان الحريات الفردية والعامة، وضمان تداول السـلطة. واكتفوا ببساطة بكلام مرسل. وإذا كانت جماعة الإخوان ومرسى قد «لحسو» كل وعودهم، فهل يفعلونها بعد أن خطفوا الجيش؟!.



متى نحاكم الرئيس مرسى مثل الرئيس مبارك؟

جريدة الصباح
13-8-2012

ليس السبب هو أننى من المختلفين معه ومع جماعته السرية سياسياً، فهذا الإختلاف لا يعطينى ولا يعطى غيرى أى حق فى المطالبة بمحاكمته. ولكن السبب هو أن هناك بلاغات واعتداءات تمت ضد متظاهرين فى جمعة كشف الحساب، والتهمة الموجهة الى مرسى هى الإمتناع عن اداء عمله باعتباره رئيس السلطة التنفيذية، وهو اصدار الأوامر الى مرؤوسيه بحماية المتظاهرين. وهى ذات التهمة التى يجب توجيهها الى وزير الداخلية الحالى احمد جمال الدين، ومعه رئيس الوزراء الدكتور هشام قنديل، وهى الامتناع عن اصدار الأوامر بحماية المتظاهرين والقبض على المعتدين. اضف على ذلك التهم الموجهة لأعضاء فى التنظيم السرى للإخوان بالتحريض على الإعتداء على المتظاهرين.

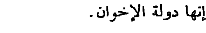
هل فى هذا تربص بالرئيس؟

اطلاقاً، فوقوفه فى قفص الإتهام لمحاكمته ليست اهانة شخصية، ولكنه احترام لدولة القانون التى صدع بها رؤوسنا فى خطبه فى المساجد. وهى ذات التهم التى جعلت المحكمة تسجن حسنى مبارك الرئيس السابق ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي. وهى

أنهما امتنعا عن حماية المتظاهرين والقبض على من قتل الشهداء. والعدالة الحقيقية ليست فقط فى محاكمة مسئول سابق فقد نفوذه، ولكن الدليل الحقيقى عليها، هو شعورى وشعور القارئ الكريم بالأمان، القانون يتم تطبيقه على الجميع، مهما كان منصبه ومهما كان نفوذه.

بالمعيار ذاته لابد من تقديم المشير طنطاوى والفريق عنان وكل قادة المجلس العسكرى المسئولين عن الدماء التى سالت منذ ثورة يناير حتى رحيلهم. ولابد أن تضيف عليهم رؤساء مجالس الوزراء ووزراء الداخلية الذين تم فى عهدهم قتل مصريين. فقد كانوا يقومون بمهام مؤسسة الرئاسة، والسلطة التنفيذية ومن ثم فهذه مسئوليتهم، سواءً مباشرة مثل اللواء حمدى بدين أو بشكل غير مباشر مثل باقى اعضاء المجلس العسكري، سواءً مستمرين فى مواقعهم أو تمت اقالتهم.

فى هذا السياق لا يجوز أن نقبل بعد ثورة يناير المجيدة كلام فارغ من نوع «غضب الجيش»، أو من نوع التدليس والتواطؤ الذى صدره لنا مرسى وقادة التنظيم السرى للإخوان. فالقانون يجب أن يتم تطبيقه على الجميع، وهذا ما كان يطالب به قادة الإخوان أيام مبارك. وكانوا يتهمون نظامه بأنه فاسد ويحمى الفاسدين. واظن أن هذا ما يفعلوه الآن. فمن الواضح أنهم يقيمون الدولة التى اذا اخطأ صاحب المنصب الرفيع وصاحب النفوذ الكبير صمتوا، واذا اخطأ الصغير قليل الحيلة حاكموه.


إنها دولة الإخوان.



http://www.elsaba7.com/afticledetails.aspx?iD=318

سرقة المحكمة الدستورية

موقع الدستور
13-8-2012

هذه هي الخطوة القادمة بعد استيلاء الرئيس مرسى على المؤسسة العسكرية. وإذا كان هنالك من دافع عن هذا الخطف بحجة أن مرسى لابد أن يمارس سلطاته، حتى تحاسبه، فماذا سيقولون تعليقا على القذائف التى تمهد الأرض للاستيلاء ومن الأفضل إلغاء المحكمة الدستورية؟.

القذائف ضد الدستورية بسبب الأحكام التى أصدرتها ولم تعجب الإخوان، وعلى رأسها حل مجلس الشعب، وساد لغط تافه يحاول الالتفاف على هذا الحكم، وكأن أحكام القضاء تصدر لنناقشها، أو لنختار ما بين تنفيذها من عدمه. وشارك فى القذف قضاة محسوبون على من كانوا يسمون أنفسهم تيار الاستقلال، وقضاة حلفاء ووصل القذف إلى درجة إهانة أرفع محكمة فى بلدنا، وشارك فى ذلك الرئيس.

بالتالى فالمحكمة الأعلى فى بلدنا والثالثة على مستوى العالم، والتى تحمى حقوق المصريين الدستورية فى مواجهة تغول أى سلطة من سلطات الدولة سواءً كانت تنفيذية أو تشريعية، ولكن هذا لم يعد مطلوبًا، بل المطلوب هو أن يتم أخونتها حتى يفعلوا بالبلد

ما يريدون وحتى يكتبوا على هواهم أى قوانين وأى دستور.

الأكاذيـب التى يقولها الإخوان ومناصروهم أنه لا يجوز لأى سـلطة أن تعلو على السـلطة المنتخبة، أى البرلمان والرئاسة، وهذه أكاذيب وضلال لما يلي:

١- أن السلطة المنتخبة سواءً كانت برلمان أو حتى الرئيس جاءت بأغلبية لا يمكن أن تكون مطلقة، وبالتالى فهذه السلطة المنتخبة ليست سلطتها مطلقة، ولكنها مشـروطة بالكثير والكثير من القيود حتى لا تصبح سلطة استبدادية، ومنها مثلا أنه لا يحق لها أن تسيطر على كتابة الدستور، ولو حدث ذلك، فمن حق أى أغلبية قادمة أن تلغى هذا الدسـتور وتكتب آخر على مزاجها، والأغلبية التى تأتى بعدها تفعل مثلها وهكذا، وهذا خراب للبلد.

٢- أى دستور يتم كتابته حتى لو سيطرت عليه الأغلبية، لا يحق لمن كتبوه أن ينتهكوا الحريات الفردية والعامة، لأنها حقوق أصبحت لصيقة بالإنسـان مـع ولادته ولا يحق لأى مـن كان أن ينتهكها وهذا قيد على من يتصورون أنهم من حقهم طالما هم منتخبون أن يفعلوا ما يشاؤون.

٣- لا يحق للسلطة المنتخبة، أى الأغلبية أن تحول مؤسسات الدولة المهنية إلى مؤسسات سياسية، ومنها الجيش والشرطة والقضاء. «يعنى إيه؟». معناه أن هذه المؤسسات لا يحركها توجه سياسي، فالشرطة وظيفتها حماية الأمن أيًا كان التوجه السياسـى لوزيـر الداخلية والرئيس. ومثلها الجيش الذى لن تتغير وظيفته فى حماية الحدود والأمن القومى تجاه الأخطار. والقضاء يجب أن بالعدل أيًا كان انتماء رئيس الدولة، إخوانيًا أو غير إخواني.

٤- إذا حدث وتم تسييس هذه المؤسسات فلن تقوم بدورها ووظيفتها المهنيـة الأساسـية. ومع كل سـلطة منتخبة تأتى إلـى الحكم، تتغير الوظيفة، مرة تكون تقبض وتسـجن بالقانون خصـوم الإخوان ومرة

تسجن الإخوان وحلفاءهم.

وإذا ارتضينا هذا المنطق الفاسد الذى يروجه الإخوان وحلفاؤهم، فقل على الدولة المصرية السلام، فقد انتهت إلى ما شاء الله.



مرسى مش نبى ولا من الصحابة

موقع الدستور
20-8-2012

الحقيقـة أننى لا تهمنى درجة إيمان الرئيس محمد مرسـي، ولا تهمنى عـدد صلواته، ولسـت متحمسًـا لملاحقته بالكاميرات فى المساجد. ومستاء من نشر صوره فى المسجد النبوى الشريف عندما كان فى السعودية. فهذه الشعائر الدينية تخصه وحده وهو المستفيد منها فى علاقته الخاصة مع رب السموات.

ولذلك أعتبر أن طلب الشيخ السيد عسكر رئيس اللجنة الدينية فى مجلس الشعب المنحل من المصريين، بأن يشكروا الله جل علاه على نعمة الرئيس المؤمن، تدليس سياسي. لأننى وأظن أن مثلى كثيرون، مطالبنا من الرئيس، أى رئيـس، هى أمور حياتيـة منها الصحة والتعليـم والبطالة والأمـن.. إلخ . وأمور سياسية أهمها على الإطلاق حماية الحريات الفردية والعامة ودستور مدنى محترم لبلدنا.

فللأسف هذا الخطاب الكاذب عن الرئيس المؤمن يعطيـه حصانة إلهية، وهو فى النهاية موظف لدى الشـعب المصري، وعمله ليس الصلـوات ولكن تطبيق برنامجه السياسـى الذى على أساسـه اختـاره حوالى ٥١٪ من الناخبين. فلا يليق أن يصف النائب الإخوانى محمد عبد الراضى أن يصف قرارا سياسـيًا

بإقالة قادة الجيش بأنه مثل فتح النبى عليه الصلاة والسلام لمكة، فمرسى ليس نبيًا ولا من الصحابة وخلافنا أو اتفاقنا معه لا علاقة له بالإسلام من قريب أو بعيد.

لذلك ما قاله الشيخ أحمد المحلاوي-إمام وخطيب مسجد القائد إبراهيم- يوم الجمعة الماضي، حسبما نشرت بوابة الشروق، هو أكاذيب. فمرسى ليس أول رئيس إسلامي، فكلنا مسلمون ولكنه يحمل برنامجًا سياسيًا. ولا يمثل الإسلام، فلا أحد على وجه الأرض معه توكيل إلهى بالإسلام. وليست طاعة مرسى واجبة مثل طاعة الله ورسوله لأنه من أولى الأمر. فهذا خطاب فاسد يضفى قداسة على موظف، ويضفى قداسة على مجموعة من البشر والإسلام ليس فيه كهنوت. ناهيك عن الأخطر وهو أنه يقسم المصريين إلى مؤمنين وكفار، وليس أحزابًا وتيارات سياسية تخطىء وتصيب فى أدائها السياسي، تأتى لحكم البلاد بالانتخابات وتذهب أيضًا بالانتخابات.



HYPERLINK http://dostor.org/46585-سعيد-شعيب-55-أعمدة-ومقالات/

رئيس مخابرات مسيحى

موقع بوابة الصباح
22-9-2012

أولا: هذا حق لأى مسيحى أو أى مواطن لأنه مصري. وثانيًا: أنه إذا حدث، فليس من المنطقى أن يقسم على القرآن الكريم مثلما فعل رئيس المخابرات الجديد.

السؤال الأكثر أهمية من ذلك: هل يأتى الإخوان ومناصروهم لمصرى أيًا كان دينه وعقيدته إلى هذا الموقع أو غيره من المواقع ذات الطبيعة الأمنية؟!

طبعًا هذا مستحيل، لأن هذه هى دولة الإخوان التى أساسها التمييز على أساس الدين، بل وشرعيتها لا تستند إلى حقوق مواطنة متساوية بين كل المصريين. فعندما سألت مهدى عاكف رئيس التنظيم السرى لجماعة الإخوان السابق فى حوار الطظ الشهير: أليس من حق المسيحى أن يترشح لرئاسة الجمهورية؟

انزعج وكاد أن يشتمنى واتهمنى بأننى أريد «عمل فورتيتة»، فهو لا يتصور طبقًا لعقيدة جماعته أن يتولى مسيحى أو امرأة هذا المنصب الرفيع، ولا طبعًا غيره من قيادات هذا التنظيم السرى الدولي.

لذلك فهذا القسم العجيب على المصحف ليس أمرًا شكليًا كما سيروجون، وليس فقط

قسم بالولاء الشـــخصى لمرسى كما قال زميلى إبراهيم عيسى، ولكن الأهم هـــو أنه خطوة من خطوات تصـــر عليها هذه الجماعة الســـرية لبناء دولتهم الدينية.

ضع نفسك لو كنت مسلمًا مكان المصريين أصحاب العقائد الأخرى، ماذا سوف تشعر؟..

طبعًـــا بأن هذه البلد ليســـت بلـــدك ولكنها بلد المســـلمين، أو للدقة بلد الإخوان والسلفيين. وأرجو ألا يتم جرجرتنا إلى فخ أن هذا القسم كان يقوله رؤساء المخابرات فى عهدى السادات ومبارك. وارجو ألا يرفعوا فى وجوهنا أن المســـئولين الأمريكيين يقســـمون على الإنجيل. فحتى لو افترضنا أن هذا صحيح، فلسنا مطالبين باتباعه بعد ثورة يناير. كما أننا لسنا ملزمين باستبعاد أى مصرى من أى موقع على أساس ديني، مثلما كان يفعل نظام مبارك مع المسيحيين وخاصة فى الأجهزة الأمنية وعلى رأسها المخابرات.

الأمر باختصار أننا فى مفترق طرق بين دولة الإخوان الدينية العنصرية التى ستقســـم مصر وتحولها إلى جحيم. وبين دولة مصر التى يُساوى فيها بشكل مطلق بين كل المصريين فى الحقوق والواجبات.

فماذا نختار؟!



http://www.elsaba7.com/afticlede tails.aspx?iD=51

المعركة ليست بين الفلول والثورة

موقع صدى البلد
28-5-2012

فهذه للأسف إحدى المقولات التى تحتاج إلى إعادة نظر، والتى للأسف مرة اخرى سوف تصب فى صالح جماعة الإخوان. فهى اختزال متعسف وغير صحيح سوف يؤدى حتمًا إلى تسليم البلد إلى تيار سياسى واحد. وأظن أن هذه ليست من أهداف الثورة. ولا أظن أن الذين فجروها ولا الذين التحقوا بها من مختلف فئات الشعب وتياراته كان هدفهم نقل ملكية البلد من الحزب الوطنى إلى مكتب الإرشاد، ولا نقل ملكيتها من مبارك إلى بديع.

فالهدف الأسمى هو تأسيس وطن ديمقراطى حر، تتساوى فيه الحقوق والواجبات بشكل مطلق بين كل المصريين، وتمكنهم من الاختيار الحر، أى دولة ديمقراطية حديثة، هى فى حقيقة الأمر امتداد لتراث الدولة المصرية منذ محمد علي. فرغم العثرات التى واجهتها على امتداد أكثر من ٦٠ عامًا تحت حكم العسكر، فلم تندثر ملامحها الأساسية، وهى أنها وطن يسع لكل المصريين، متساوين فى الحقوق والواجبات.

ولأسباب كثيرة أصبح الاختيار محصورًا بين الدكتور مرسى وهو بدون شك ومعه

جماعتـــه مناصر للدولة الدينية بغطاء مدني، والتى لا يمكن التأكد بأنها كما جاءت للحكم بالانتخابات تتركه بالانتخابات. والاختيار الثانى ومهما كانت سوءاته، فهو فى النهاية استمرار للدولة المصرية بخلفية عسكرية، والتى أظن أنها يمكن أن تتطور بمسار ديمقراطي.



http://www.el-balad.com/176153/almarkh-lyst-byn-alflol

متشكرين يا مرسى حصلنا الرعب

موقع بوابة الوفد
2012-5-28

. ما حدث مسخرة، والسبب أنه تكرار ردئ لذات السيناريو الذي كان يحدث من الرئيس السابق مبارك:

١- ميلشـيات من اعضاء الحزب الوطني الصغـار يرفعـون دعـاوى قضائيـة لحبس الصحفيين وبعد أن يصـدر القضاء حكمة، مثلمـا حدث مـع ابراهيم عيسـى، يتدخل الرئيس الجدع الشـهم الذي يحمي الحريات و«يعفو» عن الصحفي، وتكون الرسـالة قد وصلت تماماً وهي تخويف من يتجرأ وينتقد الرئيس.

٢- هذا مـا حدث بالضبـط، عضو في جماعـة الإخـوان أو من المحسـوبين عليها ويأتمـر بأمرها، يتولى رفع دعـاوي قضائية وتقديم بلاغات، ووصلـت الى القضاء في حالة توفيق عكاشة واسلام عفيفي، وتدخل الرئيس طيب القلب المحب للحريات ليوقف حبس اسـلام بمرسوم قانون، رغم ان الحبس الاحتياطي في قضايا النشـر قد تم الغاءه منذ عام ٢٠٠٧ بعد نضال طويل. اذن فقد كسب الرئيس وجماعته السـرية، فالرسـالة التي كان يوصلها مبـارك اوصلوها وهي تخويف وترهيب الصحفيـين والإعلاميين. وهذا ما

يريدونه بالتمام والكمال.

هــل هناك فارق بــين مبارك بدون ذقــن ومبارك بذقــن، اقصد الرئيس مرسي؟

بالطبع لا، ولو كان هناك فرق لنفذت جماعة الإخوان ما كانت تطالب به، ليس بمنع ميليشياتها القضائية من رفع دعاوي لسجن الصحفيين والإعلاميين، ولكن بما هو موجود في مضابط مجلس الشعب عندما كانوا يعارضون مبارك وهي:

١- إلغــاء كل مواد الحبس في قضايا النشــر مــن كل القوانين، وهذا لا يخــص الصحفيين وحدهم ولكنها تخص أي صاحب رأي ، حتى لو كان مواطناً عادياً. وهذا في يد الرئيس مرسي الذي كوش على السلطالتشريعية، وساعتها لن يغضب احد كما زعم العزيز عصام سلطان.

٢- اطلاق حرية اصدار الصحف والإذاعات والقنوات و الأحزاب دون أي شروط مثل كل الدول الديمقراطية، وهذا ما كانت تطالب به جماعة الإخوان في مواجهة مبارك، فلماذا لا ينفذوه الآن.

٣- لمــاذا تجاهلوا الكثير من التشــريعات الهامة، ومنها على ســبيل المثال قانون اســتقلال القضاء قبل حل مجلس الشعب ، ولماذا لا يتم اقراره الآن، بدلاً من ان ينشــغل وزير العدل مكي بتقنين دائم لطوارئ، وهو الذي كان يصرح في وجه مبارك مطالباً بالغائها.

انهم يكذبون ويقولون ما لا يفعلون.

http://www.alwafd.org مقالات الرأي/363سعيد-شعيب-متشكرين-يا-مرسي-حصلت-الرعب/92526-ف-الشريعة

أنا من المشككين يا مرسى

موقع الدستور
7-10-2012

إذا كنت قد استمعت أو شاهدت خطاب الرئيس أمس، فربما تتذكر أنه شن حملة شعواء ضد «المشككين» و«اللى بيدوروا على نقطه سودا فى التوب الأبيض». ولأننى منهم، كما يعرف مرسى وجماعته السرية، فلابد من أن أرد، ليس فقط نيابة عن نفسى ولكن عن كل المشككين، بل وبجدية أكثر عن مهنة الصحافة التى أتشرف بالانتماء إليها.

١- إذا حذفت اسم مرسى فى هذا الهجوم وكتبت بدلا منه مبارك، فلن تجد فارقا فى هجوم الاثنين ضد الصحافة والصحفيين. فكلاهما يعتبر وظيفتها دعاية وإعلان لإنجازاتهم غير المسبوقة طبعًا. بل إن مرسى وجماعته بالضبط مثل مبارك وحزبه الوطنى لا يرون أن المشكلة فى الواقع الذى يعيشه الناس، ولكن فى نقل هذا الواقع إلى صفحات الصحف والمواقع الإلكترونية وشاشات المحطات التليفزيونية. وإذا قلنا للجماهير إن الواقع فردى فسوف تنتهى المشاكل.

٢- وظيفة الصحافة الأساسية هى الأخبار، أى إخبار المجتمع بما يحدث. والمواطن، أى المجتمع لا يريد خبرًا من نوع: المسئول الفلانى يقوم بعمله بشكل ممتاز، وقد أنجز

كل المهام المطلوبة منه والناس بعيدة جدًا. فهذا خبر ليس هامًا، ليس هناك ضرر منه لكنه فى الحقيقة غير مفيد.

الخبر الذى يريد الناس قراءته، ليس الخبر السيء، ولكنه الحدث الاستثناء، وفى الغالب هذا الاستثناء سيء. ومن المهم أن يعرف المجتمع هذه الأخبار الاستثنائية السيئة، حتى يشكل قوة ضغط بمختلف الطرق لتغيير هذا السيء.

٣- مرسى فى خطابه تشعر أنه يعمل تحت ضغط، ضغط الصحافة والإعلام الذين يلاحقونه فى كل صغيرة وكبيرة. وبالتالى لابد أن ينجز بشكل جيد، أو يصحح الخبر إذا كان خاطئا. ففى النهاية يهمه الرأى العام وتكوين شعبية.

٤- لكنى لا أظن أن مرسى وجماعته السرية سيفهمون ما شرحته، فهو دور الصحافة والإعلام فى المجتمعات الديمقراطية، فهم ومعهم السلفيون وأحبائهم، يريدون بناء دولة دينية بطلاء ديمقراطي. وهذه الدولة لا تحتمل أى حرية، لا للصحافة ولا لغيرها.

٥- هذا ليس افتراء كما سيقول مرسى وجماعته السرية وحلفاؤها، ولكن على الأرض يتعاملون مع الصحافة بقوانين مبارك القمعية، وأغلقوا قناة وصادروا صحفا وقدموا بلاغات ضد صحفيين وإعلاميين بتهم جنائية.

٦- لذلك فالأخ مرسى وجماعته السرية يتعاملون مع الصحافة والإعلام بأنهما عدو من «المشككين»، ولابد من القضاء عليهم عاجلا أو آجلا.



http://www.dostor.org/comonent/content/essay/75522-أنا-من-المشككين-يا-مرسي

المنافق الأعظم لمحمد مرسي

موقع الدستور
27-8-2012

. بدون شـك سـيكون هناك الأعظم منه، فالمنافسـة سـتكون ضاريـة بين مـن أطلق عليهم الكاتب الكبير صلاح عيسـى «رابطة صُناع الطغاة». فمنذ اعتلاء مرسى وجماعته السـرية بلدنا، وهناك اجتهـادات كثيرة فى الرخص السياسـي. ولكن منافق اليوم تفوق كثيرًا على منافسـيه، أقصد محافظ الشرقية المستشار حسـن النجار، القادم من المؤسسة القضائية. فبحسـب ما نشـره موقع المصرى اليـوم الإلكترونى ولم يكذبـه الرجل، فقد استهل حديثه للمواطنين بعد أداء صلاة عيد الفطر فى مسـجد (أبو بربر) بمدينة أبوكبير، قائلا: بسـم الله نبدأ مشـروع النهضة الذى جاء ذكره فى القرآن الكريم، فى قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم ترحمون). وفسر المحافظ المحترم الآيـة للحاضرين بأنها بعد أن ينتهى المؤمنون مـن أداء الصلاة، وعبادة اللـه فى المسـاجد، عليهـم أن ينطلقوا إلى عمارة الأرض، وإنهاء أعمالهم فى الشوارع والمدارس والمصانع ليقيموا نهضة يتعبدون بها ويتقربون بها إلى الله.

طبعًـا كانت هناك اجتهـادات من قبل فى

هذا التدنى السياسي، منها مثلا تشجيع مرسى على أن يدوس معارضيه بالأحذية كما طلب منه وجدى غنيم الذى عفا عنه وأعاده إلى مصر. أو التخويف الذى مارسه المحلاوى بأن من يعارض مرسى، فهو يعارض الإسلام، بل ويعارض الله جل علاه. لكن المحافظ المستشار المحترم تفوق عليهم، بأن نسب للقرآن الكريم أنه يتضمن مشروع النهضة، وكأن موسى أستغفر الله العظيم نبى يوحى إليه، فمن يجرؤ على معارضة نبى ومن يجرؤ على معارضة القرآن الكريم؟!..

هنا لابد ألا يفوتنا أمران، الأول أن هذا الرخص لم يمارسه من سبقوا مرسى وكانوا «طغاة» طبقا لخطاب الإخوان، وهم محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأنور السادات وحسنى مبارك. طبعًا كانت هناك عاصفة من التدنى السياسي، ولكنها لم تصل قط إلى جعلهم نوابًا لرب العزة على الأرض، ولا متحدثين رسميين باسم الإسلام. هذا أولا، وثانيًا لابد أن نذكر باحترام شديد الدكتور عزازى على عزازى المحافظ السابق للشرقية الذى ترك موقعه لأنه لا يستطيع التوافق مع أفكار الإخوان.. فهل يمكننا المقارنة بين هذا الموقف النبيل وبين موقف المحافظ الجديد الرخيص؟!..



http://www.dostor.org/component/content/-50655-شعب-سعب-مرسي-محمد-الأعظم-ثائر

لماذا لا يعدل مرسى كامب ديفيد؟

موقع الدستور
13-8-2012

فقد أصبح المناخ مواتيًا، بل ويمكننا القول إن لدينا فرصة ذهبية. ولكن قبل الاستطراد، لابد من الإشـــارة إلى أننى كنت وما زلت معارضًا لاتفاقيـــة كامب ديفيد منذ توقيعها. ليس لأننى أريد الحرب ضد إسرائيل، ولكن لأنها تتضمن شـــروطا مجحفة، تضر الأمـــن القومى لمصر وتنتقـــص من ســـيادتنا الوطنية علـــى أرضنا. وكنت لسنوات طويلة من الذين يلعنون الرئيس السادات رحمه الله بسبب هذه الاتفاقية. ولكنى أدركـــت أن الرجل حصل على أقصى ما يمكن الحصـــول عليه وقتها، فى ظـــل توازنات قوى إقليمية ودولية وعسكرية صعبة وتصب لصالح إسرائيل. ولذلك فما فعله لابد من الإشاده به، أى تحرير كامل التراب الوطني، وهو ما فشـــل فيه نظام الأسد فى سوريا.

هذا ينقلنا إلى ضـــرورة تغيير البنود المجحفة فـــى هذه الاتفاقية، وهذه بالمناســـبة كانت هذه مطالبـــات الكثير مـــن القوى السياســـية ومنها جماعة الإخوان الســـرية، إذا اســـتبعدنا شطط البعض بضرورة محاربة إسرائيل، ولذلك لابد من أن نأخذ فى الأعتبار ما يلي:

١ - توازنات القوى الاقليمية بالمعنى السياسى تغيرت بعد الثـــورات العربية، ووصول رئيس

منتخب، حتى لو بأغلبية محدودة، إلى القصر الرئاسي. وهذا يلزمه أمام إسرائيل والغرب بأن يستجيب لرغبة الرأى العام ولكثير من القوى السياسية، فهو لا يستطيع مثل الدول الديمقراطية أن يتجاهل كل ذلك.

٢- الأمر لا علاقة له بالخطاب الغوغائى الذى يلمح للحرب ضد إسرائيل، ولا للعداء المطلق لها، فالذى يحكم ما نناقشه هو المصالح لا أكثر ولا أقل. ولعل القارىء الكريم يتذكر مطالباتهم المتكررة أيام مبارك بطرد السفير الإسرائيلى والسفيرة الأمريكية، وتصويرهما بأنهم رجس من عمل الشيطان. وأنت تراهم الآن يرحبون بكل رجال الإدارة الأمريكية ولم يطلبوا قطع العلاقات مع إسرائيل أو الغرب الذى «يكره الإسلام والمسلمين».

٣- هناك مصلحة كبرى الآن لاسرائيل وللإدارة الأمريكية وعموم الغرب فى أن تفرض الدولة المصرية كامل سيادتها على أرضها، فليس من مصلحتهم تحويل سيناء، مثلما كانت أفغانستان، إلى مفرخة لجماعات إرهابية مسلحة.

٤- بدون شك أن سيادتنا الوطنية على التراب المصرى مصلحة عليا من الصعب الخلاف حولها، ولكنها تستلزم من مرسى وجماعته السرية التضحية قليلا بتعاطفهم الدائم مع الأفكار الإرهابية ومقاومتها، بل والتبرؤ منها. فقبل الثورة كان الصمت عن الجماعات الإرهابية المسلحة مصلحة سياسية للإخوان، لأنها كانت تهدم نظام مبارك، وهذا قصر نظر. ولكنها الآن تهدد الإخوان والدولة المصرية. وثانيًا: لابد لمرسى وجماعته السرية أن يضحوا بعرامهم الأيديولوجى بحماس، من أجل وقفها عن تصدير الجماعات الإرهابية المسلحة إلينا.

فهل يفعلها مرسى وجماعته السرية؟

لا أظن، وإن كنت أتمنى.

http://www.dostor.org/component/content/article/55-D9

الاحتلال الإيرانى الحلال

موقع بوابة الوفد
1-9-2012

بعد أن هدأ قليلا ضجيج جماعة الإخوان الإعلامي حول زيارة الرئيس مرسي لأيران، وحـــول خطابه، مـــن المفيـــد أن نذكر هذه الجماعة السرية وحلفاءها بمعلومات مهمة. لأنهـــم يدفنونها وســـوف يدفنها أحباء نظام الملالى في إيران وأصدقاؤه ومريدوه. وهي أن النظام الإيرانى فى عهد الشاه محمد رضا بهلـــوي، وفي عهد الخميني ومن جاؤوا من بعـــده، ما زالوا يحتلون أرضًا عربية، ولأنه ليـــس هناك احتلال حلال وآخر حرام، فهم لا يختلفون كثيرًا عن إسرائيل التى يعادونها صوتيًا ليل نهـــار، في حين أنهم لم يطلقوا رصاصة واحـــدة تجاهها، ولا أرســـلوا لها طائـــرة حربية تدعك الشـــيطان الصهيوني، بل ومنـــع نظام الملالى إيرانيين كانوا يريدون التطوع أثناء العدوان الصهيوني على غزة منذ عدة سنوات.

نعود للدولة الإيرانيـــة، ففي عام ١٩٢٥ احتلـــت إقليمي الأحـــواذ أو عربســـتان، ومساحته أكثر من ١٣ ضعف أرض فلسطين وكان عدد ســـكانه العـــرب وقتها ٢ مليون وينتـــج ٨٧٪ من إجمالي ما تنتجه إيران من النفط، و ٩٠٪ مما تنتجه من الغاز. وفي عهد

الشاه وبعده هناك (كما تفعل إسرائيل بالضبط) ادعاء بحق تاريخى فى هذه الأرض. وسعى مستمر حتى الآن لإجلاء السكان الأصليين وإحلال الفرس مكانهم، ناهيك عن القمع ومنع تعليم اللغة العربية واستخدامها.

أضف إلى ذلك الاحتلال الإيرانى لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى منذ عام ١٩٧١ وطرد سكانها الإماراتيين. وفى عهد الملالى تم احتلال جزيرة أبو موسى عام ١٩٩٢ وطرد سكانها العرب وبنيت مستوطنات. ثم إليك ما هو أخطر، ادعاء نظام الملالى فى إيران على لسان «على أكبر ناطق نور» رئيس التفتيش العام بمكتب قائد الثورة الإسلامية بما أسماه بتبعية البحرين لإيران. ووصفها بالمحافظة الرابعة عشرة فى إيران.

إذا كنا سنذكر الاحتلال الإيرانى لأرض عربية، فمن المفيد أيضًا أن نذكر كل الأرض العربية المحتلة. فهناك احتلال إسبانى لجزيرتى سبته ومليلية، واحتلال تركى (مستمر فى عهد أردوغان «الإسلامي») للإسكندرونة فى سوريا.

لماذا يتم الصمت على كل هذه الأراضى العربية المحتلة، ولماذا لا يوجع القوى السياسية وأنظمة الحكم، حتى بدا وكأنه لا يوجد احتلال سوى الاحتلال الصهيونى لفلسطين؟

أليس هذا غريبًا، أم جماعة الإخوان ومناصروها لا يرون فى هذا احتلالا؟..

ربما لأن مهدى عاكف مرشدهم السابق صرخ لى فى حواره الشهير «طظ فى مصر وأبو مصر واللى فى مصر» مؤكدًا أن الاحتلال التركى لمصر لم يكن احتلالا، ولم تكن لديه ولدى جماعته مشكلة فى أن يحكم بلدنا ماليزى مسلم.

ولأنى لا أتوقع سوى الصمت من حماة نظام الملالى فى مصر، فانى

أدعوك إلى إعادة التفكير فى صخب العداء بين نظام الملالى وإسرائيل، ألا يجب الانتباه إلى أن كليهما يتنافسان على نهب أراضينا؟



http://www.dostor.org/component/content/article/55-D9

الفصل الخامس

أحياء الداخل

هم كثيرون، وأسـميهم الجيش السـرى للإخـوان، فهم ليسـوا أعضاء فى تنظيمهم السـري. ولكنهـم يخوضون معاركهم. ويدافعـون عنهم ويدعمون مشـروعهم. ربما يختلفون معهم فى تفصيلة هنا وهناك، ولكن هذا لم يمنع قط أن يشـكلوا الظهير القوى لهم. من هؤلاء مثلا معظم -إن لم يكن كل- دعاة وزارة الأوقـاف. منهم طبعًا السـلفيون بمختلف تنويعاتهـم. منهم كتاب كبار مثـل فهمى هويدى وقضاة مثل محمود الخضيـري. و الدكتور محمد عمارة، والدكتور محمد سـليم العوا والدكتور يوسـف القرضاوي، وكثير من رجال الأزهر، وقضاة فى مجلس الدولة مثل الذين رفضوا تعيين المرأة.. إلخ.

هناك أيضًا من قاتلوا من أجل إجلاس مرسى على كرسى الرئاسة وتمكين الإخوان من كل مؤسسات الدولة، الجيش والشرطة والقضاء وغيرها، وكل ذلـك خوفا من أن يتولى حكـم البلد الفلول. والآن بـدؤوا يدركون حجم الخطيئـة التى ارتكبوها فى حق البلد. وأنه كان من الممكن والإخوان يلهثون وراءهـم، أن يحصلوا على ضمانات أكثر من هـذا بكثير.. ضمانات تؤمن ولو قليلا مستقبل البلد.

بعد أن هاجموا منظمات المجتمع المدني.. متى يفتشون مقار جماعة الإخوان والسلفيين؟

موقع صدى البلد
6-1-2012

. قبل الدخول لابـد أن أؤكد أن لي تحفظات كثيرة علـى الطريقة التي يتم بهـا التعامل مع منظمات المجتمع المدنـي، بل وكتبت من قبل أنها معـارك مجانية لا طائل مـن ورائها، بل وسوف تخلف خسائر. . وهذا لا يعني الموافقة على شـفافية أي تمويـلات، مصدرها وأوجه صرفها، والكيفية التي يتم إنفاقها بها.

وهذا بالضبط هو المدخل لهذا العنوان، ولكن قبله لابد من تسـجيل مفارقة في غاية الأهمية ولها دلالة من الصعب إغفالها، وهي أن الهجمة العنيفة قضائيًا وسياسيًا وإعلاميًا اقتصرت على منظمـات المجتمع المدني التي تعمل في الجانب الحقوقـي، أي الانتهاكات التي تتسـبب فيها السـلطة التنفيذية، في حين أنها لم تقترب من المنظمات التي تعمل في الجانب التنموي.

كما أن هذه الهجمة الشرسـة وتفتيش مقار حوالي ١٧ منظمـة، لم تقترب من العديد من الجمعيات الشـرعية والسلفية التي تتلقى تمويلا من دول خليجية، منها السعودية والكويت. . وقد أعلنـت ذلك جهات التحقيـق في وزارة العدل، ولم يكذبها المسـتولون عن الجمعيات التي وردت أسماؤها.

هذا أولا . . وثانيًا، أنه تم نشـر خبر مطول

في شـــهر مايو الماضي، يقول إن نيابات أمـــن الدولة أمرت بالإفراج عن بعض أموال جماعة الإخوان التي تمت مصادرتها على ذمة قضية التنظيم الدولي، والتي بلغت طبقًا لمحامي الجماعة عبد المنعم عبد المقصود ٢,٨ مليون يورو، بالإضافة إلى أموال أخرى تمت مصادرتها في قضايا سابقة بعد عام ٢٠٠٠.

لكن للأســـف فات نيابات أمن الدولة أن تقول للرأي العام لماذا كانت الجماعة وبعض قياداتها متهمة بغســـيل الأموال، ولماذا تمت مصادرة أموالها، ولماذا الآن يتم الإفراج عنها؟..

فإذا كانت القضية ملفقة، فهذه مصيبة كبرى، وتعنى أن هناك تدخلا سياســـيًا من قبل السلطة الحاكمة السابقة، وهذا ما يجب الاعتراف به وإعلام الرأى العام بتفاصيله.. أما إذا كانت هناك قضية واتهامات وأدلة، فهذا يعنى أن هناك تدخلا سياســـيًا من قبل الحكومة بناءً على مواءمات سياسية، وفي الحالتين هناك انتهاك للقانون، ناهيك عن الانتهاك الأكبر وهو تحويل المتهمين إلى القضاء العســـكري وهـــو ما كتبت ضـــده وقتها، ولابد أن يعرف الرأى العام الآن ما حدث، ولماذا حدث ومن الذي تدخل وكيف؟..

ثم إنه كان يمكنني أنا وغيري تفهم أن جماعة الإخوان كانت مضطرة أن تكون تنظيمًا سريًا، بمعنى قياداتهم وأعضاؤهم وتشكيلاتهم في المحافظات، بالإضافة بالطبع إلى شئونهم المالية، فالنظام السابق كان كما يقولون وكما كنا نرى يتربص بهم، وبغيرهم من القوى السياسية التي تناهضه.

رغم تفهمى النســـبي لهذا الظرف، إلا أننى كنت من الذين دعوا الجماعة أكثر من مرة إلى إعلان مصادر أموالها وإعلان أوجه إنفاقها، لأن الأمر هنا لا يخص النظـــام الحاكم، ولكنه يخص المجتمع، ومهما كانت الصعوبات لا يجب إهدار حق المجتمع في معرفة كل شيء عن جماعة سياسية.

كمـــا أن هذا يدفعنـــا جميعًا إلى التفكير في الآليات التي تكفل وتصون اســـتقلال

سـلطات التحقيق والقضاء بعيدًا عن أي تدخلات من قبل أي سـلطة من سـلطات الدولة.. ويدفعنا جميعًا إلى عدم السماح لأي جماعة سياسية بإخفاء مصادر تمويلها وإنفاقها، فلا يوجد مبرر للإخوان ولغيرهم من الأحزاب والقوى السياسـية أن تخفي عن المجتمع أي معلومات، بل ويجب أن تكون ممارسات أي قوة أو حزب سياسي تحت أعين المجتمع.. أليس هذا ما كانت تطلبه الجماعة من «نظام الحكم البائد»؟!..

ثم إنه لم يعد هناك مبرر للسـرية التي كان يمكن تبريرها في العهد السـابق، وربمـا هذا ما جعل الدكتور أبـو الفتوح يطالب في برنامج آخر كلام مع المذيع اللامع يسـري فودة يوم ٢٠-٧-٢٠١١، بأن تخضع أموال الإخوان والسلفيين لرقابة مؤسسات الدولة ومع ذلك لم يردوا، رغم أن الرجل كان قياديًا بارزًا في جماعة الإخوان قبل أن يفصلوه بسبب ترشحه لرئاسة الجمهورية.

الأهم أن جماعة الإخوان والسـلفيين هم الأعلى صوتًا في المطالبة بكشـف أمـوال التمويـل الخارجي لمنظمات المجتمع المدني، وهـم محقون، ولكن هذه الشفافية لا يطبقونها على أنفسهم.. ولم يطالبهم بها المجلس العسكري.

أعرف أن كثيرين من أعضاء الجماعة ومن الجماعات السـلفية سـيردون على الفور، بأنهم يمولون أنشـطتهم من تبرعات الأعضاء، ولن أشـكك في ذلك، ولكـن هذا لا يعنـي أبدًا أن تظل هذه التبرعات وأوجه إنفاقها سـرية.. لماذا؟ لأن الإخوان والسـلفيين سواءً في نشاطهم السياسي أو الدعوي يمارسون العمل العـام، ومن ثم فمن حق المجتمع أن يعرف كل تفاصيل عملهم وعلى رأسـها طبعًا الأموال.. فالشـفافية لا تتجزأ، ولا أظن أنه يليق أن نستثني منها أحدًا أو حزبًا أو تيارًا سياسيًا.



http://www.el-balad.com/45924/sayd-shayb-laynshr-ela-b

قضاة وصحفيون وإعلاميون من أجل تسليم البلد للإخوان

موقع صدى البلد
23-6-2012

ليس من حق المستشار أحمد الزند رئيس نادى قضاة مصر أن يتخذ ضد من أطلقوا على أنفسهم قضاة من أجل مصر وهم فى الحقيقة من أجل الإخوان، أى إجراءات قانونية لأنهم نصبوا الدكتور مرسى رئيسًا لمصر دون وجه حق، واعتدوا بخشونة، متهكين استقلال القضاء، على عمل لجنة قضائية، لكن من حقه أن يعنفهم لأنهم تجرؤوا على أن يعتبروا أنفسهم ممثلين لقضاة مصر.

فالمعنى باتخاذ إجراءات عنيفة ضدهم هو المستشار حسام الغريانى رئيس المجلس الأعلى للقضاء، فقد انتهكوا القواعد القضائية العريقة، والتى تمنع استباق الأحكام القضائية من قبل قضاة، وتمنع أيضًا عمل القضاة بالسياسة. وإعلان فوز مرسى مرشح الإخوان هو عمل سياسى صرف.

لكن فى الأغلب الأعم لن يفعل الغريانى شيئا، لسببين: الأول هو حالة السيولة فى بلدنا، والتى تجعل من يشاء يفعل ما يشاء دون محاسبة. السبب الثانى هو احتمال أن يكون الرجل هواه إخوانيًا، فقط كان أحد مرشحيهم

للرئاسة. واختاروه رئيسًا للجنة كتابة الدستور، والأداء حتى الآن يعيد خطايا اللجنة الأولى التى أبطلها القضاء، وهو رئيس المجلس الأعلى للقضاء.

لكن الحقيقة أيضًا أن القضاة من أجل الإخوان، مثلهم مثل صحفيين وإعلاميين وغيرهم من أجل تسليم البلد للإخوان، فهم على استعداد لأن يفعلوا أى شيء، حتى لو كان هدم الدولة وهدم مؤسساتها . وإليك هذه الأمثلة:

• يكذبون ويقولون إن الخصوم السياسيين للإخوان يرفضون الديمقراطية التى من الممكن ان تأتى بمرسي، والصحيح أنه ليست هناك مشكلة فى أن يحكم البلد أى تيار، ولكن المصيبة هى أن يهدم مؤسسات الدولة ويبنيها على هواه. وأن يأتى عبر صناديق الانتخاب ولا يرحل من خلالها. ولذلك لابد من وجود ضامن وحارس لقواعد الملعب الديمقراطى فى البلد وهو الجيش، وهو ما ترفضه الجماعة ومعها السذج من القوى الأخرى الذين يريدون تسليم البلد للجماعة دون حتى كتابة دستور.

هؤلاء ينسون استيلاء الإخوان على اللجنة الأولى لكتابة الدستور. وينسون أنها باعتهم مرات ومرات، وباعت دماء الشهداء فى محمد محمود وماسبيرو وغيرها وغيرها، والآن هى تحشدهم لصالحها، مقابل فتات من المناصب الوارية كما تردد.

• الجماعة استبقت اللجنة العليا للانتخابات، وهددوا اللجنة أنهم إذا لم يفوزوا بالانتخابات فهى مزورة، فهل هذا منطق. أضف إلى ذلك الاعتداء على المحكمة الدستورية لأن حلها للبرلمان ليس على هواهم، فإذا كانوا يفعلون ذلك وهم ليسوا فى الحكم فماذا سيفعلون عندما يصبح مرسى

رئيسًا؟!

• الأمثلـة كثيرة على من يريدون تسـليم البلد للإخوان حتى لو سـقط مرسـى فى الانتخابات، فليس عندهم مشكلة فى هدم الدولة لتصبح خرابة يحصلون على فتاتها من الإخوان..



http://www.el.balad.com/20097

لا نريد دولة طارق البشري

موقع اليوم السابع
17-2-2011

لا أعرف لماذا لم يهتم المجلس الأعلى للجيش بأن يوضح الأسباب التى جعلته يقدم على تغيير اللجنة التى شكلها الرئيس السابق مبارك لتعديل الدستور، وما المعايير التى على أساسها اختار أعضاء ورئيس اللجنة التى شكلها، فلا أظن أن لجنة تقرر دستور بلدنا يجب أن ينفرد بها الجيش (مع كامل الاحترام والتقدير له)، بل كان لابد من إيجاد طريقة علنية للتشاور مع القوى السياسية شباب ٢٥ يناير والأحزاب والحركات السياسية.

فالحقيقة إذا تأملت تشكيل اللجنة التى ألغتها قيادة الجيش فقد كانت متوازنة، ففيها قضاة، وفيها الدكتور أحمد كمال أبو المجد، فرغم ميوله الدينية فهو يميل أيضًا إلى احترام حقوق الإنسان، وكان بجواره الدكتور يحيى الجمل، وبجانب كونه قامة دستورية فهو سياسى يدافع عن الحريات للجميع وليس لطرف دون الآخر.

أما اللجنة التى شكلتها قيادة الجيش فقد وضعت على رأسها المستشار طارق البشري، ومع كامل الاحترام لكونه قاضيًا، ولكنه فى الحقيقة وطبقا لآرائه وكتاباته المنشورة يريد مصر دولة دينية على طريقة أقرب إلى النمودج

الإيرانـــي. ناهيك عن أنـــه يعتبر المخالفين معه فى الـــرأى أتباع «الصهيونية الأمريكيـــة». أضف إلى ذلك أنه غير مؤمن بحقوق مواطنة متســـاوية لكل المصريين. (يمكنك الرجوع على ســـبيل المثال إلى ما كتبه فى العدد ٤١٣ من جريدة صوت الأمة بتاريخ ١٠-١١-٢٠٠٨).

ليس هذا فقط ولكن اللجنة التى ســـتعدل الدستور فيها أيضًا حسبما نشر موقع «اليوم اليوم» المحامى صبحى صالح، عضو جماعة الإخوان المسلمين، وهذا بالإضافة إلى اســـم البشـــرى يعطى دلالات غير مريحة ومؤشرات بأن هناك انحيازا لتيار دون الآخر.

ربما كان الأمر يمكن قبوله لو أن هناك تمثيلا للتيارات الأخرى فى المجتمع. فعلى ســـبيل المثـــال كان معظم ثوار ٢٥ يناير يطالبون فى شـــعاراتهم بدولة ديمقراطية ومواطنة للجميع.

أضـــف إلى ذلك أن هذا التشـــكيل يتناقض مع التزام قـــادة الجيش بأنهم منحازون إلى دولة مدنية، دولة لكل المصريين، وهذه الثورة العظيمة وكل هذه الدماء النبيلة لم تكن من أجل أن تكون مصر دولة للإخوان وأنصارهم.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=353318

ثورية الشيخ القرضاوي

موقع اليوم السابع
23-2-2011

بدون شك فتوى الشيخ يوسف القرضاوى بإباحة دم القذافى أمر جيد، رغم أن الأمر لم يكن يحتاج إلى فتوى منه أو من غيره. فبكل المعايير الدينيـــة والأخلاقية والقوانين الدولية ثبت أن الرئيس المجنون يشن حرب إبادة ضد شـــعب أعزل، وهو ما يجعله مجرم حرب، وحتمًا سينال جزاءه آجلا أو عاجلا، لكن لا بأس فالقرضاوى رجل دين مشـــهور، وربما تشد فتواه من أزر ثوار ليبيا.

لكنني فـــى الحقيقة ومع كامـــل الاحترام للرجل لن أســـتطيع تصديقه فـــى مناصرته للحرية والعدل، كما أننى لم أستطع تصديقه فى الخطـــاب «البليغ» الذى قالـــه فى ميدان التحرير يوم جمعة الاحتفال لأسباب كثيرة، أولهـــا أنه أتـــى إلى مصر بعـــد أن انتصرت الثورة، والسبب الثانى هو أنه أراد ومن معه أن يحصـــدوا الثمرة وحدهم دون أن يتعبوا، ولو قليلا فى بذر ثمارها.

بالضبط مثلما فعـــل الإخوان الذين اعتلوا منصة ميدان الثورة، وأقاموا حولها متاريس، يدخلون هذا ويمنعون ذاك، ومنعوا حتى أحد أهم قادة الثورة وهـــو وائل غنيم، وقالوا له إنه لابـــد أن يقف فى الطابـــور الذى أعدته

الجماعة للمتحدثين في الاحتفال المهيب، إنه السطو على مقدرات ثورة نبيلة، شاركت فيها الجماعة متأخرة، وكان نصيب مشاركتها لا يزيد عن باقي القوى السياسية، وأقل بكثير من هؤلاء الشباب الذين فجروها، فمن أعطاهم الحق لكي يمنحوا ويمنعوا؟!!

لكن السبب الأهم في عدم تصديقي للشيخ القرضاوي، هو أنه لم يطلب ولو لمرة واحدة الحرية والعدل للشعب القطري، ولم ينتقد ولو لمرة واحدة ديكتاتوريته، والتي لا تسمح بأبسط أشكال الديمقراطية.

كما لم نسمع شيخنا الكبير ينتقد وجود أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة في دولة قطر، والأمريكيون هم الأعداء الذين يدعمون «العدو الصهيوني» الذي يحاصر غزة حسب خطاب الشيخ الجليل، فهل يمكننا أن نصدق الرجل عندما يصرخ طالبًا الحرية في مصر وليبيا وكل مكان عدا قطر التي يحمل جنسيتها؟! لا أظن.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=356864

التحالف مع الإخوان

موقع اليوم السابع
28-2-2010

مقولة الدكتور مصطفى كامل السيد بأنه «لا تطور ديمقراطى بدون الإخوان» تحتاج إلى كثير من المراجعة، فقد قالها فى مؤتمر «مصر التى فى خاطري» الذى عقدته الهيئة الإنجيلية والذى شهد صراعا عنيفا بين أنصار الدولة المدنية وبين المدافعين عن الدولة الدينية بطلاء مدني.

الدكتور ليس استثناء، فمنذ أيام قليلة أعلن الدكتور محمد البرادعى المرشح المفترض للرئاسة موافقته على حزب سياسى للإخوان، فللأسف هذا مزاج سائد بين قوى المعارضة المصرية، فمن قبل تحالف الإخوان مع حزب الوفد الليبرالى العريق، ومن بعده حزب العمل، ناهيك عن التحالف الدائم بين هذه الجماعة وجماعات المعارضة فى مواجهة السلطة الحاكمة.

المشكلة الكبرى أن هذه التحالفات تتم مع قوة هادمة للدولة المصرية، رغم أن هذه القوى المعارضة تقول إنها تريد دولة ديمقراطية حديثة، وليست دولة دينية، وهذا هو سبب مناهضتها للسلطة الحاكمة فكيف تعارض نظامًا سياسيًا لأنه مستبد، ثم تتحالف ببساطة مع قوة سياسية أكثر استبدادًا، فهى تستمد

شرعيتها من السماء وليس من الأرض؟..

فهل منطقى أن نزيح مستبدًا لنأتى بمن هو أكثر استبدادًا؟

بالطبع ليس منطقيًا، وخاصة أن أفكار جماعة الإخوان ليست سرية، فبرنامجها السياسى يهدم المواطنة بحرمان المرأة وغير المسلمين من المصريين من تولى الرئاسة، ويضع مجلسًا من الشيوخ سلطاته فوق كل مؤسسات الدولة وفوق سلطة الشعب، فهم وكلاء الله جل علاه على الأرض.

فلماذا لا تطلب قوى المعارضة من الجماعة التنازل عن هذه الأفكار قبل أى تحالف؟

أظن أنه الكيد السياسي، العجز عن الفعل، وبالتالى يتحالفون مع مستبد أكبر لإزاحة مستبد أصغر، وساعتها لن يرحمهم، مثلما فعل الخمينى فى إيران، تحالفت معه القوى المعارضة للشاه، وبمجرد أن تولى الحكم ذبحهم فى الشوارع.

إنه الخلط الذى لا يليق بين النظام الحاكم وبين الدولة المصرية، فالأنظمة إلى زوال، لكن الدولة المدنية الحقيقية هى الباقية، وأظن أن علينا جميعًا أن ندافع عنها فى مواجهة أى انتهاك سواء جاء من الحزب الوطنى أو من جماعة الإخوان.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=195084

أحباء الإخوان

جريدة الصباح
5-11-2012

سبحان مغير الأحوال، فالمهندس ابو العلا ماضي، الذى اعتز بمعرفته، هو الذى قال لى فى حوار منشور فى جريدة العربى وموثق فى كتابى «مصـــر رايحه على فين»، أنه من حق المسلم تغيير دينه، وقال الكثير من الأراء التى تقتـــرب بصدق من الدولـــة المدنية الحقيقية، والتـــى تبتعد تماماً عن الدولة الدينية. الحقيقة أنه لم يكن وحده، فكذلك كانت افكار واراء قادة حزب الوســـط الذى كان يطرح نموذجاً يقترب بشدة من نموذج تيار الإسلام السياسى التركى والماليزى والأندونوسي.

لكن الأمر تغير بالكامل بعد الثورة، وبعد أن اصبح حزباً رســـمياً وله نواب ووزير فى حكومة الإخوان. ومنهم مثلاً الأستاذ عصام ســـلطان، والذى اذكر أنه هاتفنى فى مكالمة طويلـــة بعد الهجوم الغير أخلاقى من جانب تنظيم الإخوان الســـرى فى اعقاب نشـــرى شـــتائم مرشدهم الســـابق «مهدى عاكف»، «طـــظ فى مصر وابو مصر واللى فى مصر». الآن كل ما يفعله ســـلطان الذى اعتز بمعرفته ومكالمته، يدافع بالحق وبالباطل عن أى شيئ يفعله التنظيم السرى للإخوان .

هذا ما يفعله الآن المهندس ابو العلا ماضى

الذى قال طبقاً لما نشـــره الزميل على الشـــوكى فى جريدة المصرى اليوم «أن الدســـتور الحالى افضل دستور لمصر منذ عام ١٨٨٢» وهو كلام من الصعب مناقشته، ليس فقط لأنه يجافى بخشونه الحقيقة، ولكن لأنه ايضاً يخالف ما كان يروجه قادة حزب الوســـط قبل أن يشاركو فى حكم مصر. ناهيك عن أنه دعاية واعلان للمشروع السياسى للإخوان.

هـــذا ما حاول الدكتور محمد محســـوب القيادى بحزب الوســـط ووزير الدولة للشـــئون القانونية والمجالس النيابية مع الأستاذ محمود سعد على قناة النهار، فقال مؤكداً أنه ليس امامنا حل ســـوى القبول بهذا الدستور الطائفى العنصرى لأنه ارادة الأغلبية، وأننا لو انتخبنا جمعية تأسيسية جديدة فسوف تأتى بذات الأغلبية، ولو شكل الرئيس اللجنة من جديد فسوف تسيطر عليها الأغلبية.

فهل هذا منطق؟

بالطبع لا، ولكنه الخطاب السياســـى الذى يمكنـــك القول بأنه يلعب دور المحلل لجرائم الإخوان والسلفيين فى كتابة الدستور.

إنهم ساعة الجد يقفون صفاً واحداً مع انصار الدولة الدينية وتذهب ادراج الرياح الطلاثات الديمقراطية التى خدعونا بها طويلاً.



http://www.elsaba7.com/afticledetails.aspx?iD=393

وكأنهم لا يعرفون الإخوان

موقع صدى البلد
27-3-2012

مازلت أذكر عندما كنت أنتقد معارضًا وأديبًا شهيرًا مستنكرًا: «كيف تصمت على خطايا الإخوان، كيف يرتاح ضميرك وأنت تصمت على خطايا بعض الشخصيات التى تعارض مبارك؟». وكان رده: هذا لا يهمنى الآن، ولا أريد التحدث فيه، فالأهم هو أن يسقط الديكتاتور الحاكم حسنى مبارك.

كان ذلك منذ عدة سنوات، وكانت المناسبة هى الحوار الذى أجريته مع مرشد الإخوان الأسبق مهدى عاكف والذى قال فيه الكثير من أهمه «طظ فى مصر وأبو مصر واللى فى مصر»، وقال فيه الكثير مما يفعله الإخوان الآن على أرض الواقع. والغريب وقتها أن بعضًا من النخبة السياسية هاجمتنى بشراسة ولم تهاجم عاكف ولا جماعته، واعتبروا أن نشرى للحوار يصب فى صالح الحزب الوطنى، وكنت وما زلت أراه يصب فى مصلحة البلد. وأظن أن هذا ما اكتشفوه الآن. فالإخوان والسلفيون يريدون احتكار الدستور واحتكار البلد «كلها على بعضها».

فى الحقيقة هذا لم يكن مفاجئًا بالكامل، فقد كان أداؤهم السياسى قبل الثورة يشير بوضوح إلى أنهم سيفعلون ذلك لو تمكنوا.

وأن شعار المشاركة لا المغالبة، لم يكن سوى شعار تكتيكى إلى حين.

فماذا ستفعل الآن القوى السياسية؟

أتمنـــى ألا تقع فى ذات الأخطاء التى وقعـــت فيها من قبل، عندما كانت هناك محاولات جادة لوضع مبادىء حاكمة للدستور، أو فوق دستورية، فقد تفتتوا ولم يكن هناك موقف موحد وصدقوا أقاويل قيادات الإخوان.

فالخيارات الآن أصبحت واضحة، إما دولة للإخوان والســـلفيين، أو دولة لكل المصريين.



http://www.el.balad.com/120585/okanhm-la-yarfon-alekhoa

إرهاب محمد العمدة

موقع صدى البلد
21-5-2012

ليست هناك مشكلة فى أن يتقدم النائب النشط محمد العمدة ببيان إلى رئيس مجلس الشعب، ينتقد فيه بحدة حصار عدد كبير من أمناء الشرطة لمديرية أمن كفر الشيخ ومنعهم مديرها من الدخول، وإغلاقهم أقسام الشرطة وعدة مصالح حكومية.

بل على العكس، لابد أن نقف جميعًا ضد أى انتهاك للقانون أثناء الممارسات الاحتجاجية، بل ونشجب بشدة تراخى الحكومة والمجلس العسكرى فى تطبيق حازم للقانون، أو على وجه الدقة الانتقائية فى تطبيق القانون. والحقيقة أن هذا زاد من الانفلات الأمني فى بلدنا، وزادت مساحة التجرؤ الوقح على الدولة بقطع الطرق واحتجاز رهائن.. إلخ.

لكن للأسف، بيان النائب المحترم لم يقف عند هذا الحد، ولكنه يعتدى على حق أمناء الشرطة فى الاحتجاج السلمى الديمقراطى لتنفيذ مطالبهم، بما فى ذلك حق الإضراب والذى يعرف النائب المحترم أنه حق من حقوق الإنسان، ويصونه الدستور المصري.

ما فعله العمدة فى الحقيقة جزء من ثقافة

سائدة وفاسدة، لا يحترم فيها المحتجون القانون، ولا يوجد احترام عام لحق في التظاهر السلمى من قبل السلطة الحاكمة ومن قبل الكثير من معارضيها. وأظن أننا سنأخذ وقتا طويلا لتصل كل الأطراف إلى طريقة ديمقراطية محترمة لممارسة الحقوق وصيانتها.



http://www.el.balad.com/169228/ethob-mhm-alamdh-mkal-1

التحرش بنجيب ساويرس

موقع صدى البلد
10-1-2012

وفى أحيان ليست بالقليلة يكون تحرشا دينيًا، أقصد هذا البلاغ الذى يتهم رجل الأعمال نجيب ساويرس بازدراء الأديان، والذى تقدم به ممدوح إسماعيل محامى الجماعات الإسلامية، والسبب هو الرسوم التى يعتبرها مسيئة للإسلام والشخصيات الإسلامية والإسلاميين.

هذه اتهامات باطلة لأن ساويرس لم يتحدث عن القرآن ولا عن تفاصيل عقيدة الإسلام. هذا أولا، وثانيًا أن رمز اللحية التى نشرها ساويرس على صفحته على التويتر أو الفيس بوك، لا أتذكر، ليس رمزا إسلاميًا، فاللحية تتشارك فيها كل الأديان بما فيها البوذية.

وثالثا أن الرجل اعتذر عن سوء الفهم الذى تسببت فيه هذه الرسوم.

هذا يعنى أن هناك تحرشا سياسيًا يرتدى غطاء دينيًا، فنجيب ساويرس مثل قطاع لا يستهان به من القوى السياسية، بل ومن المصريين، وأنا منهم، يختلف جذريًا مع البرنامج السياسى للإخوان والسلفيين.

ناهيك عن أن ساويرس ومعه حزب المصريين الأحرار، والقوى المشاركة فى الكتلة المصرية قادت معركة سياسية شرسة ضده ولكن كثيرًا

منهم لا يرد على هذا الخلاف السياسي بالسياسة، ولكن ينقله لخانة الدين حتى يمكنه من الشحن الطائفي ضده، وبذلك يحقق انتصارًا لا يمكننا أن نسميه سياسيًا، ولكنه في الحقيقة حرق للبلد.

للأسف هذه الأسلحة الطائفية الفاسدة تم استخدامها في الانتخابات من قبل الإسلاميين، وأيضًا من قبل الكنيسة الأرثوذكسية وإن كان بدرجة أقل ورد فعل للشحن على أساس ديني.

لذلك أدعو كل الأطراف وأولهم أنصار التيار الديني، لعدم استخدام أسلحة توصلنا إلى حرق البلد، فساعتها لن يكسب أحد، ولا حتى الذين أشعلوا هذه النيران.



http://www.el.balad.com/49045/althrsh-bngyb-saoyrs

قنبلة العوا العصماء

موقع اليوم السابع
5-3-2010

أنا مع الذين يعتبرون إسرائيل عدوًا لمصر، فهذه حقيقة مستندة إلى أنهـا كيان بطبيعته عنصرى وبالتالى عدوانى يشـكل خطرًا على الأمـن القومي، فضلا عن أنـه يحتل حتى الآن أرضًا عربية، فلسطين والجولان ومزارع شبعا.

بالتالى أتفق مع الدكتور محمد سليم العوا فى هـذه النقطة التى جـاءت فى محاضرته السياسـية التى ألقاها دفاعًا عن المتهمين فى قضيـة حزب الله، رغـم أن المحاضرة ليس مكانها المحاكم، فهناك أدلة قدمتها النيابة ضد المتهمين كانت تحتاج إلى كل جهده.

لكن هـذا اختياره، فهو يؤمـن كما قال بأن القضية سياسـية قبـل أن تكون جنائية، ولذلك فالمتهمون لم يفعلوا أكثر من مواجهة العدو الصهيونى بتزويد المقاومين الفلسطينيين بالسـلاح والعتاد وتدريب من يمكن تدريبه، وهو جزء من واجبات حزب الله الذى وصفه الدكتور بأنه جزء أساسـى أصيل مما أسـماه بحركة التحرر العربية الإسلامية.

دعـك الآن من أن المتهمـين ومن خلفهم حزب الله انتهكـوا القانون، والدكتور العوا رجـل قانون، وانتهاكهم لسـيادة دولة على

أراضيها. لكن لماذا لم يذكر الدكتور على الإطلاق أراض عربية أخرى تحتلها إيران، حليفة حزب الله، ولماذا لا ينشغل حسن نصر الله قائد ما أسماه العوا (حركة التحرر العربية الإسلامية) بتحريرها؟..

لـن تجد إجابـة عند الدكتور ولا عند نصر اللـه ولا فى كل أدبيات قوى المعارضـة المصرية، رغم أن إيران تحتل أرضًا عربية فى بلدين عربيين الأولى الإمـارات، فقد احتلت إيـران جزيرتى طنب الكبـرى والصغرى منذ عام ١٩٧١ وطردت سـكانها الإماراتيين. وفى عهد الملالى تم احتلال جزيرة أبو موسى عام ١٩٩٢ وطردت سكانها العرب وبنت مستوطنات للإيرانيين.

ليـس هذا فقط لكن إيران أيضًا فى عام ١٩٢٥ احتلت إقليمى الأحواز أو عربسـتان، ومسـاحته أكثر من ١٣ ضعف أرض فلسطين وسعى نظام الشاه ومن بعده الملالى لإجلاء السـكان الأصليـين، أى العرب، وإحلال الفرس مكانهم، ناهيك عن القمع ومنع تعليم اللغة العربية واستخدامها.

أليس هذا احتلالا؟..

بالطبـع احتـلال، والمحتل عدو لا يختلف عن احتلال إسـرائيل، بل لا يختلف عن احتلال تركيا القديم للإسـكندرونة السـورية والمستمر فى عهد رجـب أردوغان الذى نصبه العوا، وكثيـر من المعارضين، بطلا لأنه يعادى إسرائيل (بشوية كلام)، فعلى الأرض التبادل التجارى والعسكرى مزدهر.

يجب ألا ننسـى الاحتلال الإسبانى لجزيرتى سـبتة ومليلية. فكل هؤلاء محتلون، وكلهـم يفعلون نفس ما يفعله الصهاينـة، احتلال وإبادة وتغيير للهوية.. باختصار استعمار استيطاني.

فلماذا لا يدعونا الدكتور إلى محاربة كل المحتلين أيًا كانت ديانتهم؟..

لا أريد القول إن السـبب أن الدكتور يؤمن أن الاحتلال الإيرانى (المسلم) حلال، والاحتلال (اليهودى) لفلسـطين حـرام. فهذه مصيبة لأن هذه هى

طريقة الصهاينة، الذين يحاربون غيرهم على أساس ديني.

لكنى أستبعد هذا التفسير، وأستبعد أيضًا احتمال ازدواجية المعايير، فكلا التفسيرين لا يليق برجل قانون كبير، ومفكر له اجتهادات مرموقة فى الحركة الإسلامية.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=196345

صدمة مجلس الدولة

موقع اليوم السابع
17-2-2010

بدون شــك هى صدمة، وصدمة كبيرة، أن ترفض أغلبية الجمعية العمومية لمجلس الدولة تعيــين المرأة كقاضية. صحيــح أن هذا رأيهم الشــخصى ومن حقهم أن يقولوه، وعلينا أن نحترمه، ليس فقط باعتبارهم مواطنين يمارسون حرية الرأى والتعبير، ولكن أيضًا لأنهم قضاة لهم وللمؤسسة القضائية كامل التقدير.

ولكن عندما تصل نسبة الرفض لتعين المرأة فى الجمعية العمومية ٨٧٪ لابد من التعبير عن الانزعاج من كل هذا الانحياز المعادي، فهو فى جوهره نوع من التمييز ضد مصريين وحرمانهم من حقوقهم، بناء على آراء شــخصية، وأظن أن قضــاة الجمعية العموميــة الأجلاء لم يكن مطلوبًا منهم فى هذا السياق التعبير عن آرائهم الشخصية فى مؤسسة قضائية، ولكن أظن أنهم كانــوا بحاجة لأن يضعوا القوانين والدســتور فى اعتبارهم، ودراســة ما إذا كان هذا التعيين مناقضًا لها أم لا؟

وأى جمعيــة عمومية لنقابــة أو جمعية أو غيرهــا من مؤسســات الدولــة لا يحق لها أن تصدر قــرارًا فيه شــبه مخالفة للقانون. وأظن أنه فى هذه الحالة يمكن إســقاطه عبر اللجوء للقضاء. فالقوانين المصرية لا تميز بين

المواطنين على أســاس الدين أو الجنس أو العرق، كما أن الدســتور المصرى (أبو القوانين) يســاوى مساواة مطلقة بين كل المصريين. أضف إلى ذلك أن المواثيق الدولية لحقوق الإنســان، التى وقعت عليها الدولة المصرية هى جزء من القوانين المصرية.

ثم إذا كانت المرأة تم الموافقة على تعيينها قاضية فى المحكمة الدســتورية، وهى السلطة الأعلى فى القضاء المصري، فكيف يمكننا قبول منع تعيينها فى مجلس الدولة؟

فمجلس الدولة وجمعيته العمومية ليس جزيرة معزولة عن باقى المؤسسات القضائية، ولا عن القوانين والدستور، ولا عن باقى مؤسسات الدولة. ومن ثم فمناقشــة الأمر ليســت تدخلا فى الشــأن القضائي، ولا محاولة للتأثير على قرار قاض بالحكم فى القضية الفلانية ولكنه شــأن يخص كل المصريين لأنه يتعلق بحرمان فئة منهم من الحقوق التى أقرها الدستور. فهو مع كامل الاحتــرام لقضاة مجلس الدولة دفاع عــن الدولة المدنية المصرية، ودفاع عن دولة تساوى بين مواطنيها، ومن قليل ومن بعد دفاع عن القضاء الذى يجب أن يكون حصنا منيعًا ضد التمييز.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=190581

مدنية

فهمي هويدي

موقع صدى البلد
13-6-2011

قال لى صديقي: الإخوان «عداهم العيب» فى لجنة كتابة الدستور الأخيرة، فقد تنازلوا كثيرًا عن حقهم فى أغلبية أعضاء هذه اللجنة.

صديقى ليس إخوانيًا منتظمًا، ولكنه كما يقول دائمًا هو مع المشروع السياسى للإخوان. وهذه الصيغة فى رأيه، تمكنه من ممارسة حرية النقد رغم أنه ينطلق من أرضية الجماعة.

ما قاله صديقى العزيز هو تعبير عن المأزق الأساسى لهذه الجماعة وحلفائها من السلفيين، وهو أنهم يتصورون أن الطبيعى هو أن تكون لهم الأغلبية، أليسوا هم المعبرون عن الشعب. وهذا طبعًا غير صحيح، فهم ليسوا معبرين عن الشعب، ولا حتى عن أغلبيته. والسبب أن هذه الأغلبية متغيرة، فما حصدوه فى الانتخابات البرلمانية تراجع تمامًا فى الانتخابات الرئاسية.

وإذا سلمنا بأن الأغلبية من حقها السيطرة على الدستور، فهذا معناه أننا يمكن أن نكتب دستورًا كل أربع سنوات، مرة لأن الاسلاميين حققوا الأغلبية، ومرة لأن اليسار حصل على الأغلبية بعدهم وهكذا.

لكن الحقيقة أن هذه الطريقة الخاطئة فى

التفكير السياسى لا تخص صديقى وحده، بل تخص عموم التيار الإسلامي، بـل ودعنى أقول إنه حتى لو كانت الأغلبية جاءت من تيار آخر كنا سـنواجه ذات المشاكل تقريبًا.

هذه الطريقة الخاطئة لا تخص تشكيل لجنة الدستور فقط، ولكنها تخص أيضًا طريقة بناء الدولة، فمثلا الأستاذ فهمى هويدى يعرف الدولة المدنية فى مقالة له بجريدة الشروق الأربعاء الماضي، بأنها دولة المؤسسات التى تؤمن بالديمقراطية وتداول السـلطة. والمدنية بهذا المعنى ليست مقابلا للعسكرية. ويضيف: هذه هى الخلفية المتعارف عليها لدى علماء الاجتماع السياسـى (. . .) وكان ظنى ولا يـزال أن المدنيـة بهذا المفهوم بمثابة قيمة سياسـية واجتماعية لا علاقة لها بالأيديولوجية، سواء كانت مرجعية دينية أو علمانية.

المغالطة الأولى فى رأى الأسـتاذ هويدي، هى أن هذا التعريف ليس متعارفا عليـه كما يقول لدى علماء الاجتماع، ربما متعارف عليه لدى بعضهم. وليس متعارفـا عليه لدى القوى السياسـية قبل الثورة، لأنه فـى الحقيقة تعريف فى صالح سـيطرة أى تيار سياسـى يملك الأغلبية وهو فى الحالة التى أناقشها هو التيـار الدينى بوجه عام والإخوان بوجه خـاص. وبالتالى فهو تعريف غارق فى الأيديولوجيا وتحديدًا أيديولوجيا الأسـتاذ هويدى وأنصاره من عموم التيار الديني.

لماذا؟

لأن تداول السلطة ليس دليلا على مدنية الدولة، ولدينا فى نظام الملالى فى إيران أسوة حسـنة، فهناك تداول سلطة ولكنه من تيار سياسى واحد. ناهيك عـن أن الديمقراطية لا تعنى أبدًا دولة مدنية حقيقة لأنها وحدها لا تكفى مثل النموذج الإيراني، بل وكل أنظمة الحكم التى كانت خلفيتها عقائدية، سـواءً كانت دينية أو سياسية، مثل نموذج هتلر والاتحاد السوفيتى وغيرها.

السبب الثانى لضلال هذا التعريف أنه يتجاهل تمامًا القواعد الأساسية للدولة المدنية، ومنها النموذج التركى الذى يروج له الأستاذ هويدي، فهو قائم على المساواة المطلقة فى الحقوق والواجبات، ومعها الاحترام المطلق للحريات الفردية والعامة، ومن ثم فكل ما يتناقض مع ذلك فهو مخالف لأسس الدولة المدنية الحديثة.

هذا بالضبط الذى قاله رجب طيب أردوغان رئيس وزراء تركيا فى زيارته إلى مصر «أنا رئيس مسلم لدولة علمانية». فالأديان لا تنتعش إلا فى مناخ الحريات الفردية والعامة، فدولة الأندلس وهى درة ازدهار الحضارة الإسلامية، كانت قائمة فى عصرها على الحريات الفردية والعامة. وقبلها دولة المدينة التى أسسها الرسول صلى الله عليه وسلم كانت قائمة على ذات الأسس. هذا يجرنا إلى أن المشكلة الكبرى ليست كما قال الأستاذ هويدى صراعًا بين الدين والعلمانية، ولكنها صراع بين الاستبداد بغطاء دينى مثل إيران وغيرها، وبين من يريدون بناء وطن لكل المصريين وليس بعضهم أو حتى أغلبيتهم. فالأديان لا تنتعش إلا فى مناخ الحرية وليس القمع، والتاريخ الإسلامى يؤكد ذلك.



http://www.el-balad.com/190267/mdnyh-fhmy-hoydy-mkal-ll

«معلهشي الشيخ يعقوب كان بيهزر»

موقع اليوم السابع
25-3-2011

بعد أن طلب الشيخ حسين يعقوب من الذين قالوا لا للتعديلات الدستورية بأن يهجروا بلدهم، وبعد أن قال فى الفيديو الشهير المنشور على موقع اليوتيوب «البلد بلدنا»، وبعد أن أوحى بأن الذين قالوا نعم هم المسلمون والذين قالوا لا هم الخارجون على الدين، ووصف الاستفتاء بأنه «غزوة الصناديق»، والذى انتصر فيها بالطبع أنصاره على الأعداء.

بعد كل ذلك ظهر الشيخ يعقوب مرة أخرى على قناة الناس، وقال «أصل الكلام ده كان له ظروفه ولازم يوضع فى مكانه الصحيح»، و«هل تلومونا على العفوية والتلقائية؟»، وأرجع سبب كل ما قاله إلى المفاجأة والانفعال من الفرحة، وقال أيضًا «البلد لا بلدنا ولا حاجة البلد بلدكو.. نحن نريد الآخرة.. نحن نريد الله.. نحن نريد الجنة.. بلد إيه يا جماعة!».

فى كل الأحوال تراجع الشيخ وتلطيف خطابه موقف محمود، نشكره عليه، فالكبار هم الذين يتراجعون عن الخطأ، ولا يكابرون فيه، وبذات المعيار مطلوب ممن شحنوا الإخوة المسيحيين دينيًا لكى يصوتوا بـ«لا»

أن يعتذروا أيضًا، فالاستفتاء لم يكن معركة من أساسه حتى يكون هناك منتصر ومهزوم، ثم إنها ليست الباب إلى الجنة، فمن روجوا ذلك بقصد يريدون جرنا إلى حروب طائفية..

وربما يكون الدرس الأهم فى تداعيات «غزوة الصناديق»، أن التيار السلفى والجماعات الدينية، تحتاج إلى إدراك أن السياسة ملعب مختلف عن الدين، ملعب فيه أخذ ورد وجدال واختلاف، ملعب لا ينفع فيه أن يتصور أحد أنه وكيل الله جل علاه على الأرض، أو يتصور أنه المتحدث باسم أى دين، فالاختلاف هو طبيعة السياسة، ومن ثم فهناك خطورة فى خلط الدين بالسياسة، كما أن ما حدث فى الاستفتاء خطر كبير، فالأديان لا تخوض الانتخابات ولا يتم طرحها للتصويت، حتى تنجح أو تفشل، فالذين يخوضون غمار السياسة بشر يخطئون ويصيبون وهذه هى الديمقراطية الحقيقية.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=376656

جمهورية سيناء السلفية

موقع بوابة الوفد
11-8-2011

إذا كنت قد قرأت التقرير الذى نشرته المصرى اليوم أمس من سيناء، فمن المؤكد أنك ستصاب بالفزع مثلي، وستعتبر أن هذه مقدمة لتفكيك الدولة المصرية. وفى الغالب سوف تشعر بالمرارة لأن الحكومة والمجلس العسكرى أولوياتهم هى منع المصريين من الاحتجاج السلمي، فى حين أنه لا توجد إجراءات جادة على الأرض لوقف بناء جمهورية سيناء السلفية.

التقرير الذى نشره الزميلان أسامة خالد وصلاح البلك يقول بوضوح إن الدولة المصرية لم تعد موجودة فى سيناء، وإن جماعات سلفية قررت تكوين قضاء مستقل، ليس القضاء العرفى المنتشر بين القبائل هناك، وهو خطيئة، ولكنه قضاء يستند على ما يعتبرونه «الشريعة». وأضافوا إلى ذلك تكوين مليشيات مسلحة، فإذا لم ينفذ المواطن أحكامهم بـ«الحسنى» فسوف يضطرون لاستخدام القوة!

فماذا بقى من سلطة الدولة؟

الحقيقة لا شيء، فلم يعد أمام السلفيين سوى أن يكون لهم جيش يضعونه على الحدود، مواز لقناة السويس، حتى تصبح

لهم جمهورية مستقلة.

فهل في هذا مبالغة؟

إطلاقـــا، فقد كانت المقدمـــات التي تؤدى إلى ذلك كثيــرة قبل الثورة، وبعدها عندك عمليات تفجير لخط الغاز، والاعتداء المسلح على قسم شرطة العريش، وأن تجوب مليشـــيات من المســلحين المحترفين الشـــوارع بحرية، وكأنها في نزهة.. إلخ.

فما هو الحل؟

بسيط ومعروف منذ عشرات الســنين، وقد كانت النظم المستبدة تعطله، وهو أن يتم فرض دولة القانون بالقوة على سيناء، وإلغاء كل مظاهر انتهاك الدولة المصرية فورًا، سواء من قبل السلفيين أو غيرهم. وثانيًا فرض العدل ووقف كل مظاهر الظلم، أى أن يتم التعامل مع أهلنا في ســيناء باعتبارهم مواطنـــين مصريين لهم كافة الحقوق وعليهم كافة الواجبات، بما فيها حقهم في تملك الأرض مثلهم مثل كل المصريين. وإنهاء كافة أشكال التمييز ضدهم في مؤسسات الدولة، والأهم أن يتم انتخاب المحافظين من بينهم، وكفانا ما شهدناه من كوارث بفضل السادة اللواءات.

هل هذه الاقتراحات وغيرها صعبة؟

لا، ولكنها تحتاج إلى إرادة سياسية من المجلس العسكري، وأن تكون أولوياته هي حماية مقومات الدولة المصرية، وليس حماية ميدان التحرير من الثوار.



http://www.alwafd.org/component/content/article/3632

ازدراء حازم صلاح أبو إسماعيل

موقع صدى البلد
27-2-2012

ربمـا كان متوقعًـا أن تطـول تهمة ازدراء الأديان المرشح المحتمل للرئاسة حازم صلاح أبو إســماعيل، فهناك من رفع ضده دعوى قضائيـة فالمتطرف هناك مــن هو أكثر تطرفا منــه، والأخير هنــاك من هو أكثر تشــددًا منــه.. إلخ. إنه سلســال طويل لا يتوقف ومن المستحيل ضبطه.

لذلــك فقــد كان متوقعًــا أن يصل هذا الســلاح الفاســد إلى رجل محسوب على التيار السلفي، وذلك بعد أن طال فى طريقه من قبل رجل الأعمال نجيب ســاويرس ومن بعده الفنان الكبير عادل إمام.

فى حالة ساويرس الأمر لا يتعلق بالأديان، ولكنه تحرش سياسى من جانب فصيل يعتبر الرجل خصمًا لدودًا له، بل ويمكن القول إن إزاحته من الساحة السياســية سيكون مفيدًا لهم بالطبع. ومن وجهة نظره فقد فشــلت الوســائل السياسية الشــرعية فى تحقيق هذا الهدف، فكان الحل هو اللجوء إلى الســلاح الفاسد وهو ازدراء الأديان، أى التكفير.

بالنســبة للفنان عادل إمــام، فهى تصفية حسابات سياســية كان من الصعب تحقيقها قبل الثورة، أمــا الآن فالفرصة والمناخ يتيح

مـــا هو أكثـــر من ذلك. الأمر باختصار أن الفنان عـــادل إمام كانت له عدة أفلام ترفض التطرف، وترفض خلط الدين بالسياسة، أى ترفض أفكار تيار سياسى موجود على الأرض.

الحقيقـــة أن أفلام عادل لم تكن تهاجم فقط هذا التيار ولكنها أيضًا كانت تهاجم الســـلطة الحاكمة قبل الثورة، وذلك فى أفـــلام مثل «طيور الظلام» و«الإرهاب والكباب» وغيرهما.

هذه المعارك السياسية ذات الطلاء الدينى طالت الآن الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل، ودعنى أقول لك إنها لن تتوقف وسوف تطول كل التيارات.

لذلك فقد حان الوقت ليس فقط للتخلى عن هذا السلاح الفاسد، ولكن لإلغاء القوانين التى تسمح باستخدامه وتسمح بتسميم الحياة السياسية.



«خدوا الفضائيات وسيبولنا الشارع»

موقع اليوم السابع
14-5-2011

كان الحشــد الذى شارك فى مؤتمر الأمس مبهرًا ومتنوعًا، مســيحيون ومســلمون من معظــم الأطياف السياســية، رجــال دين. كان المؤتمر تحت عنــوان «مصر بعد ٢٥ بين الدولة المدنيــة والدولة الدينية» ونظمه «اتحاد المنظمــات القبطية بأوروبا» بالتعاون مع عدد من منظمات المجتمع المدني. فهذا أول مؤتمر هنــا فى مصر لمنظمة أقبــاط مهجر، ولكنها ليست المرة الأولى التى يشارك فيها مثل هذا الحشــد الكبير تحت عناوين مشــابهة أو فى أعقاب أى اشــتعال لنيران الطائفية. فالنخبة المصريــة سياســية وثقافيــة معظمها يرفض بالقطع الدولة الدينيــة التى تدعو لها بعض القــوى الدينية، والتى ظهرت بشــكل أكثر وضوحًا بعد ثورة اللوتس. بل إن هناك قوى كانت تتستر بالشــعار المطاط «الدولة المدنية» فى «العهد البائد» خلعت ما يسترها وطالب قادتها، مثل جماعــة الإخوان، بدولة دينية «عينى عينك»، إنه الشعور المبالغ فيه بالقوة، ولم يعد هناك مبرر للإخفاء و«التقية».

لكن هذا الجهد المشكور والمطلوب من عموم النخبــة لا يكفى وحــده، فلابد من فتح كل هذا الجهد على الشارع. وثانيًا أن هناك خطر

اختزال مشكلة الدولة المصرية فى صراع بين بعض من المتطرفين المسلمين وبعض من المسيحيين، و«لو صالحناهم على بعض هتخلص المشكلة»، وللأسف هذه الرؤيـة تصب فى صالح التطرف بشـكل أو آخر. فى حين أن هناك مصريين فى مصر لا يدينون بالإسلام أو المسيحية، وبالتالى فلابد من نقل الصراع من خانة الإسلام والمسيحية، إلى خانة الدفاع عن الدولة التى تكفل حقوق مواطنة متسـاوية بين كل الذين يعيشـون على أرض بلدنا، الدولة التى تكفل وتحمى الحريـات الفردية والعامة للجميع، وتكون مرجعيتها كما قال الأسـتاذ إيهاب الخولى رئيس حزب الغد فى مؤتمر الأمس إنسانية وليست دينية.

لكـن هذه الدولة تعطلت وتم تدميرها، وتم اختزالها منذ عقود فى الأديان فقـط، وحان الوقت لاسـتعادتها وهذا لن يتم إلا باسـتعادة كافة الحريات، تأسـيس أحزاب وجمعيات وصحف وإذاعات ومحطـات تليفزيونية ونقابات وغيرها وغيرها. فهذه الحريات تكفل تنظيم مسارات الغضب ولا يصبح المسار الوحيد للناس هو التدين المغلوط. بالإضافة إلى الدفاع عن الحريات الفردية، فلا حريات عامة دون حرية فردية للإنسـان. وأيضًـا العمل على إلغاء كافة أشكال التمييز بين المصريين، بما فيهم «اللى ملوش دين»، فى التعليم والقوانين والوظائـف وكل مجالات الحياة. بهذه الطريقـة ربما تصبح المقولة التى كتبها مناصر للدولة الدينية على موقع المصريون، للأسـف لا أتذكر اسـمه، خذوا أنتم القضائيات (يقصد أنصار الدولة العلمانية). . واتركوا لنا الشارع، مقولة خاطئة، لأن المصريون جميعًا سـيدركون اسـتحالة تعايشهم جميعًا فى سلام وتقدم، إلا فى دولة علمانية، تحمى كل الأديان والعقائد والأفكار.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=411945

النقيب العنصري

موقع اليوم السابع
23-8-2008

هل يكفى تراجع دكتور حمدى السيد عن قراره الطائفى بتحريم نقل الأعضاء بين المسلمين والمسيحين؟. . طبعًا لا يكفي، فكيف أفقأ عينيك ثم أقول لك «مقصدش»، كيف أحرق بيتك عمدًا، ثم أقول لك «معلهش»؟. .

الحقيقة لو أننا فى بلد تحترم مواطنيها فعلا، لو أننا فى بلد تحارب التمييز بقلبها وعقلها، لأمكن محاسبة كل من يتجرأ على التفرقة بين المصريين، وهذا ليس تعنتا ولكن ما فعله نقيب الأطباء ليس خطأ إداريًا، ولكنه طعنة فى قلب بلد لا يحتمل مزيدًا من الغدر.

هل هذا كلام غاضب؟.

طبعًا وهو غضب مشروع، بل ضروري، فليس من حق أحد مهما كان، ممارسة التمييز العرقى أو الدينى أو السياسى أو غيره ضد المصريين، بل ولابد من وجود قانون يعاقب كل من يرتكب هذه الجريمة. فحرق البلد بكلام وأفعال غير مسئولة ليست حرية رأي، ولكنها حرية تخريب لابد من محاسبة كل من يمارسها، وهذا يتسق تمامًا مع المواثيق الدولية والإنسانية لحقوق الإنسان، والتى أقرتها البشرية بعد أن دفعت دماء الملايين

ثمنا لحروب دينية وعرقية.

دعك من الكلام الفارغ الذى قاله الرجل، حول الحد من استغلال الأغنياء للفقــراء، فالفقر والغنى لا علاقة لهمــا بالديانة، ودعك من قوله إنه يريد حماية الناس من التجارة القذرة فى الأعضاء البشــرية، فتطبيق القانون هو الذى يحد من أى جريمة وليس حرق البلد بفتنة طائفية.

ألا يعرف دكتور حمدى السيد ذلك؟..

بالطبع يعرفه، ولكنه عمى القلب الذى انتشــر فــى البلد، العمى الذى حول نقابة من مهمتها الإنســانية إلى نقابة عنصرية وطائفية.. نقابة لم تعد مهمتهــا الدفاع عن مهنة نبيلة، ولكن الدفاع وجمع التبرعات لصالح «**ناس تانية فى بلاد تانية**»، **بدلا من أن تدافع** عن النسبة الأكبر من أعضائها الذين **يعيشون تحت خط الفقر.**

الســيد الدكتور حمدى الســيد لا يكفى تراجعك عن القرار، فكيف أفقأ عينيك ثــم أقول «مكنش قصدى»؟، يا نقيب الأطبــاء ليس هناك أقل من الاعتذار.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=37149

«موالسة» الأوقاف مع الإخوان والسلفيين

موقع صدى البلد
26-3-2012

هى «موالسة» لأن وزير الأوقاف الدكتور محمـــد عبد الفضيل القوصــــى «يحذر» من استخدام المساجد فى الدعاية لمرشحي الرئاسة، ومن بعده حذر وكلاؤه وقادة وزارته. والسؤال هل مطلوب منهم التحذير كما نشـــر الزميل هيثم الشرقاوى في المصرى اليوم؟.

بالطبـــع لا، لأنهم ليســـوا مواطنين مثلى ومثلك لا ســـلطان لهم على المساجد التابعة لهم، ولا ســـلطان لهم على الدعاة المعينين فى هذه الوزارة. لذلك ليس المطلوب منهم التحذير ولكن اتخاذ إجـــراءات عقابية ضد المخالفين، يعلنونها للرأى العام.

فلماذا لم يفعلوا ذلك؟

لأنهم يريدون فى الغالب إبراء ذمتهم أمام الناس، ولكنهم فى الحقيقة ليسوا جادين بدرجة كافية لكى يفعلوا ذلك. والدليل على ما أقول هو أن المساجد التابعة للوزارة والقائمين عليها من الدعاة يصبون طـــوال الوقت فى صالح التوجه السياسى للإخوان والسلفيين، وأظن أن هذا كان واضحًا في الانتخابات البرلمانية الماضية، ومن قبلها الاستفتاء على التعديلات الدستورية.

فلمـــاذا لم يتخـــذوا أية إجـــراءات والآن

يكتفون بالتحذير؟

هناك تفسـيران لا ثالث لهما، الأول أنهم يؤمنون بالمشـروع السياسـى للإخوان والسـلفيين، وهذه مصيبة، لأنهم فى هذه الحالة يستخدمون أموال دافعى الضرائب ومؤسسات الدولة التى يملكها كل المصريين، لصالح البعض منهم. وإما أنهم يخافون من دعاة المسـاجد الموالين لهذا التوجه السياسي، وفى هذه الحالة هم متواطئون، وهذه جريمة أكبر.

أليس كذلك؟!



تحرير فلسطين ليست مسئولية المصريين

موقع اليوم السابع
8-1-2010

ربما الأكثر إدهاشا في حيثيات الذين ينتقدون الجدار الفولاذي، أنهم ينطلقون، ربما دون قصد، من أن تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني مسئولية المصريين أولا، وليس مسئولية الشعب الفلسطيني. ربما لذلك تجد كلامًا مرسلا من نوع: وما هي المشكلة في أن تتغاضى الدولة المصرية عن تهريب السلاح إلى حماس، أو هي التي تقوم بذلك؟ وتجد أيضًا كلامًا مرسلا من نوع أنه على الدولة المصرية أن تنتهك اتفاقياتها الدولية الملزمة، فهي ليست أكثر أهمية من تحرير فلسطين، و«ياريت» تخوض حربًا ضد إسرائيل.

رغم أننا على سبيل المثال لم نطلب من أحد أن يحرر لنا بلدنا من الاستعمار الإنجليزي، ولا طلبنا من أحد أن يحرر لنا سيناء. وإذا نظرت لحركات التحرر في العالم كله، لن تجد أحدًا يطلب من شعب مجاور، لمجرد أنه مجاور، أن يخوض حربًا بدلا منه.

صحيح أننا مطالبون بمساعدة الشعب الفلسطيني، ولكن هذا مشروط بألا ندفع نحن ثمن الخطايا، فتظل مجرد مساعدة لا أكثر، ليس على أساس إيديولوجي، ولكن

لأن هــذا يصب على المدى الطويل فى حماية أمننا القومي. فنحن أصحاب مصلحة فى وجود دولة فلسطينية مستقرة على حدودنا.

لكن لا يجب أن يجرنا ذلك إلى انتهاك اتفاقياتنا، فقد حررنا أرضنا. ولا أن نتهاون فى حدودنا، ولا أن نتجر إلى أرضية أن ندفع، بدلا من الشعب الفلســطيني، ثمن اختياراته السياسية، ســواء بانتخاب حماس أو فتح، أو اختيار قياداته بشكل عام.

فإذا أراد أهل غزة أن يفكوا هذا الحصار اللعين، فعليهم أن يضغطوا على حكومة حماس، لأنها تعطل اتفاقية المعابر، فهى لا تريد وجود ممثل للسلطة الفلســطينية التى انقلبت عليها، فهل منطقى أن يجوع شــعبها لهذا السبب التافه؟..

بالطبع ليس منطقيًا، وليس منطقيًا أن تتجه مظاهراتها وطلقات رصاصها، مثلما قتلوا الشهيد أحمد شعبان، إلى حدودنا.. فى حين أنها تلتزم التزامًا حرفيًا بما تم الاتفاق عليه فى أعقاب العدوان الغاشــم على غزة ولم توجه رصاصة واحدة أو حتى احتجاجًا على حدودها مع عدوها إسرائيل.

فعلى حماس التى تتعايش من رفع راية المقاومة ولم تفعل شــيئا، وعلى من يناصرونهــا حتى الآن بالكلام، مثل حزب اللــه وإيران وغيرهما، أن يدفعوا هم الثمن، وليس أولادى وأولادك.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=175304

حرب الأضرحة

موقع اليوم السابع
4-4-2011

نعم إنها حرب وستكون حربًا عنيفة، فى الأغلب الأعم إذا استمرت سيسقط فيها ضحايا وستسيل دماء، فكلا الطرفين، الصوفيون، وقطاع كبير من السلفيين يتجيشون، طرف يهدد ويتوعد وطرف قرر أن يحمي الأضرحة بدماء رجاله، وكلاهما يؤمن أنه يطبق شرع الله، أى أنه يدافع بدمه وروحه عما يعتقد أنه كلام الله عز وجل وأوامره، فهل من الممكن لمثل هذه الحرب أن يكون فيها منتصر ومهزوم؟!

بالطبع لا.

على جانب آخر، طالب عصام دربالة عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية، بإنشاء شرطة «حسبة» لمحاربة المنكرات والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر. وقال الدكتور سعيد عبد العظيم، فى مؤتمر للسلفيين بمسجد عمرو بن العاص بالقاهرة، إذا كان النصارى يريدون أمانا فعليهم الاستسلام لحكم الله. وفى ذات المؤتمر طبقا لما نشرته جريدة المصرى اليوم، كان هناك هجوم عنيف يقترب من التكفير، ضد الدكتور محمد البرادعى وعمرو موسى والليبراليين، وكل القوى السياسية التى يختلفون معها.

الأمر هنا ليس الحل فيه البحث عن المخطىء والمصيب، ولا يتعلق بمساندة الضعيف فى مواجهة الأقوى، ولا يتعلق بمن معه القوة العددية (الأغلبية)، لأنه لا منتصر ولا مهزوم فى مثل هذه المعارك، لكن أساسه وجوهره هو أن يدرك كل طرف أنه من المستحيل أن يفرض على غيره أسلوب حياة، لأنه حتى داخل الأرضية الواحدة هناك خلافات عنيفة، مثل الصوفيين والسلفيين، فما بالك بملايين يعيشون فى وطن واحد؟ فالاختلاف هو طبيعة الحياة، وهكذا خلق الله جل علاه البشر مختلفين، ولا حل سوى البحث عن صيغة لتعايش المتناقضات دون أن يجور واحد منها على الآخر، صيغة تعيش بها وتدع الآخرين يعيشون.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=383450

قطعة من أنف البلكيمي

موقع صدى البلد
6-3-2012

الحقيقة أنه خبر طريف ومضحك، فقد قال الدكتور عبد الخالق البديوى مدير مستشفى «سلمى» لجراحات التجميل، إنه ما زال يحتفظ بقطعة من أنف النائب أنور البلكيمى تحسبًا لظهور أى أحداث جديدة. وأضاف الرجل للزميل أحمد رجب على موقع «صدى البلد» أنه سيرفع قضية باسم الشعب ضد النائب الذى كذب على المصريين.

بعيدًا عن الطرافة، ومن حقنا الاستمتاع بها، فالأهم هو أن الدرس الأكبر فيما فعله «البلكيمي»، هو أنه لا قداسة لأى تيار سياسى يقول إن مرجعيته دينية، فهذه المرجعية مع كامل الاحترام لها، لا تمنح حصانة دينية لأى شخص مهما كان.. وأن كل التيارات السياسية ذات المرجعية الدينية (إخوان وسلفيين وغيرهما) لا يجب أن نقبل منها أن تعتبر نفسها مُتحدثة باسم الإسلام، فإذا اختلفت معها فأنت تختلف مع الإسلام، فهذه أكاذيب كبرى أفسدت ومازالت تفسد الحياة السياسية.

فهؤلاء مجرد بشر يُصيبون ويُخطئون، وإذا فعلوا الصواب وإذا فعلوا الخطأ فلا علاقة للإسلام بالأمر على الإطلاق، ولكنها أفعال

بشر، وبرامج سياسية يمكن الاختلاف والاتفاق حولها دون أى حساسية.

هذا المنطق يتسق تمامًا مع جوهر الإسلام الذى نفى تمامًا «القداسة» حتى عن رجال الدين، ولم يُعيّن هذا الدين العظيم مُتحدثًا باسمه، ولم يُعيّن مؤسسة أو فردًا تحتكره لنفسها.. إنه دين عظيم أتمنى من زملاء «البلكيمي» من السلفيين والإخوان وغيرهما أن يُنزّهوه عن السياسة، ويضعوه فى مكانته الرفيعة.



اللى تعوزه الدويقة يحرم على غزة

جريدة اليوم السابع
5-12-2012

سيادة المستشار محمود الخضيري:

أنــا مواطن مصرى أعتقــد أن فقراء مصر أولى بالتبرعات مــن أهل غزة، أو كما قال الشــيخ يوسف البدرى فى العدد الماضى من (اليوم الســابع) (اللى تعــوزه الدويقة يحرم على غــزة).. هــل ســتعتبرنى خائنا، أو صاحب ضمير ميــت كما قلت فى مقالات وفى ندوات؟.

ماذا ستفعل إذا وقفت أمامك متهمًا فى أى قضية، وأنت القاضى الجليل، هل ستحكم عليّ بوجهة نظرك السياسية الحادة والعنيفة، وأنت رئيس الحملة الشــعبية لكسر الحصار عن غزة، أم ســتحكم عليّ بالقانون، وهل تســتطيع، وأنت بشــر مثلنا، أن تفرق بين الاثنين؟..

لا أظــن يا ســيادة المستشــار، وحتى لا تفهمنى خطأ أو تتهمنى بالخيانة، كما اتهمت غيــرى فى تصريحاتك، فأنــا ضد الحكومة المصرية التى تمنع قوافــل الإغاثة، وضد ما تفعله الشرطة، فمن يريد أن يتبرع فهو حر، ولكنــى مختلف مع ســيادتكم فــى ترتيب الأولويات.

ربما يمكننــى تفهم، وليــس الموافقة على

محاولة أحزاب وتيارات سياسـية، ومنهم جماعة الإخوان كسـر الحصار، بعشرات الوقفات الاحتجاجية والمؤتمرات الجماهيرية والصحفية، ولكنه فى النهاية نشاط سياسى مباشر، رغم خلافى معه، إلا أننى أحترمه، ولكن لا أظن أنه يجب أن يكون نشاطك.

ثم إننى يا سـيادة المستشـار مندهش ألا تهتم هذه القوى ولو قليلا بأهل الدويقة أو أهل أى حى عشوائى فقير، فتقسم التبرعات بين هنا وهناك، فإذا كان الفقراء يموتون فى غزة بسـبب نقص الطعام والأدوية والطاقة وغيرها، فهنـاك مـن يموتون هنا فى مصر لأنهم لا يسـتطيعون شـراء أى من هذه الاحتياجات الأساسية.

صحيح أن السلطة الحاكمة هنا هى المسئولة، كما تقول يا سيادة المستشار، ولكن هناك أيضًا حماس هى المسـئولة، فلماذا تتجاهل ذلك، أليس دورها أن تفعل المستحيل من أجل أهلنا فى غزة؟ أظنها هى المسئولة أولا، وإذا لم تقتنع برأيي، فاسـمح لى أن أقول لك إن السبب الأول لما تفعله هو تأييدك للموقف الأيديولوجى والسياسى لحماس وليس تعاطفا مع الفقراء هناك.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=54727

الفصل السادس

..وحلفاء الخارج

طبعًا يمكـن للقارىء الكريم أن يتوقعهم بسـهولة، فمنهم منظمة حماس الإخوانيـة، والتـي قرر الرئيس مرسـي أن يقـدم لها السـولار والغاز وكل المسـاعدات، فـي الوقت الذى تحتاج فيه البلد كل لتـر. ولم يتخذ إجراءات حاسـمة حتـى الآن فـي انتهاكهـا للأمن القومـي المصري، وهـذا ما جعل صديقـي العزيز فنان الكاريكاتير عمرو سـليم يسـميه «ملك مصر وغزة». فالأيديولوجيـا أهـم مـن الوطن. وهذا سـتجده يتم مع الحليـف الإيراني، صحيح أن هناك عقبات فى الطريق، منها عدم الرضاء الأمريكى والخليجي، ولكـن فى التحليل الأخير فجماعة الإخـوان تريد نظام حكم لا يختلف فى توجهه وفى آلياته عن نظام الملالي.

من الصعب ذكر الحلفاء دون المرور بحزب الله، ولا تختلف علاقة الإخوان بـه، عن علاقتهم بالنظام الإيراني، فهم حلفـاء من ذات الأرضية، وإن كانت هنـاك الآن جفوة بسـبب سـوريا. فنصر الله يدعم الديكتاتور بشـار الأسـد والإخوان يريدون إسـقاطه. وهذا يتفق مع الهوى الأمريكى الغربي.. ولذلك سيجد القارىء الكريم مقالة عن الغرام الأمريكي.

الغرام الأمريكي

موقع صدى البلد
22-6-2012

لســت ضد أن يكون هنــاك غرامٌ أمريكيٌ إخوانيٌ متبادلٌ، ففى السياسة هذا أمرٌ طبيعيٌ جدًا. ثم إن كثيــرًا، إن لم يكن كل القوى السياسية فعلت أو ستفعل ذلك، فمن الجنون السياســى عدم التواصل مع القوة الأهم فى العالم، بل ومع كل القوى التى ترسم واقع ومستقبل الدنيا كلها. إذن أين المشكلة؟.

أولاً أن يكــون هــذا الغرامُ ســريًا، لا يعرف عنه المجتمعُ شــيئًا، فليس منطقيًا أن تتســرب أخبارٌ عن وفدٍ مصرى يجرى حاليًا مفاوضاتٍ سرية للحصول على مباركة الإدارة الأمريكية لاعتلاء عرش مصر.

ثانيًا يتضح أن لعن الإدارة الأمريكية ليل نهار قبل الثورة، والمشاركة في احتجاجات ورفع لافتات ضدهــا، لم يكن أمــرًا مبدئيًا كما كان يشيع الإخوان، ولكنه لم يكن أكثر من مناورات سياســية ضد النظام السابق. وكل ما يمكن أن تفعلــه الجماعة، إذا فعلت، أن تحسن شروط الغرام.

ثالثًا لست مصدومًا ولا مندهشًا من الدعم الأمريكــى لاعتلاء الإخــوان عرش مصر، ففى الغرب كله طول الوقت هناك مســاران متناقضــان أو متصارعــان، الأول يرى أن

المصلحة الإستراتيجية تقتضى دعم الديمقراطية أهم بكثير من المصالح المباشرة الوقتية. وهذا الاتجاه ازدهر على خلفية ١١ سبتمبر، وبالتالى لابد من وقف دعم الأنظمة الديكتاتورية، ليس من أجل الشعوب، ولكن حتى تتوقف عن تصدير الإرهاب إلى عقر دار الغرب. وفى هذا السياق لعل القارىء الكريم يتذكر الضغوط الأمريكية على مبارك وخاصةً بعد عام ٢٠٠٥.

الاتجاه الثانى وهو حماية المصالح المباشرة، حتى لو كانت مع أنظمة حكم استبدادية. وفى الحالة الإخوانية يتدخل عامل آخر هو أن الغرب عامة والإدارة الأمريكية بوجه خاص، تلقوا درسًا قاسيًا من الحالة الإيرانية، فلم يمدوا الجسور قبل الثورة هناك مع القوى الدينية الصاعدة، والحقيقة أنهم لم يرتكبوا هذا الخطأ فى مصر، فالجسور ممدودة مع الإخوان وغيرهم. ولا يريدون الوقوع فى الخطأ الثانى وهو معاداة من يتولى الحكم، حتى لو كانت خلفيته غير ديمقراطية. فلابد من الدفاع عن المصالح التكتيكية، وليس مهمًا نوع النظام الحاكم.

ما معنى كل هذا؟

معناه ببساطة أنها لغة المصالح السياسية، ولا علاقة لها بالمبادىء أو الأخلاق أو الأديان التى تحتمى بها بعض التيارات السياسية وأولها الإخوان.



http://www.el-balad.com/199054

إخوان سوريا وإخوان مصر

موقع الدستور
4-10-2012

من الصعب أن أقتنع أن السبب الأول لهذا الدعم من قبل الرئيس مرسى وجماعته السرية، هى نصرة الشعب السوري، ولا دعم ثورات الشعوب العربية فى مواجهة الاستبداد. فلو كان هذا صحيحًا ما كان ليصمت على القمع فى البحرين ضد الشيعة وغيرهم من الذين يطالبون بالحرية. ولا يصمت على الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان فى السودان، ولا كان هذا الترحيب الكبير بعمر البشير المطلوب للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية فى جرائم ضد الإنسانية.

الأمر فى النهاية مصالح سياسية، فى الحالة الإخوانية تحكمها فى المقام الأول الأيديولوجيا. ولذلك فهناك تراخ فى التعامل مع المنظمات الإرهابية ذات الخلفية الدينية فى سيناء، فهم لا يختلفون كثيرًا عن الإرهابيين المحكوم عليهم فى جرائم قتل وعفا عنهم الرئيس. ومرسى يدعم نظام حماس فى غزة حتى لو كان على حساب المصريين وأمنهم القومي. ففى عز أزمة البنزين والسولار كان يصدر إلى غزة كميات هائلة. وحتى الآن لم يتخذ إجراءً حاسمًا فى الأنفاق التى تخرب

اقتصاد البلد ومنها تأتى الجماعات الإهابية.

إذن لماذا يفكر الرئيس فى إرسال الجيش المصرى إلى سوريا؟

لسـببين: الأول هو أن المسيطرين على الأرض هناك هم جماعة الإخوان وحلفاؤها من الجماعات الجهادية التكفيرية، أى أن زوال نظام بشـار سيأتى بحليف للإخوان فى مصر. السـبب الثانى هـو أن هذه هدية كبيرة للإدارة الأمريكية وللغرب، وهى أننا مستعدون لأن نكون حلفاء.

هل هذا معناه أننى مع بشار؟

بالطبع لا، ولكـن مع إزاحته، ومع دعم المقاومة ضده، ليس لكى يأتى تيار سياسـى أكثر منه فاشية ودموية، ولكن من أجل بناء سوريا الديمقراطية العلمانية، وهذا ما لن يفعله الإخوان هنا وهناك.



http://www.dostor.org/component/cantent/essay/74246

تجارة الأنفاق

موقع اليوم السابع
29-12-2009

غاظني رفض الحكومة المصرية دخول ٣٠٠ فرنسي إلى غزة، وهو ما جعلهم يبيتون أمام السفارة الفرنسية ليلة أمس احتجاجًا على هذا التعنت. وقبل ذلك رفضت هذه الحكومة تنفيذ حكم قضائي بدخول مساعدات إلى غزة، فما هي المشكلة الكبرى التي ستحدث لنا إذا دخلت المساعدات والبشر؟

ليست هناك أي مشكلة، بل سوف تستفيد الحكومة المصرية لأنها ستوقف هؤلاء الذين يبتزونها سياسيًا بحجة التعاطف مع أهلنا المحاصرين. وستجعل موقف الدولة المصرية أقوى في بنائها للجدار الفولاذي.

فالدولة المصرية من حقها حماية حدودها وحماية أمنها القومي، وهذا ما كتبته أكثر من مرة، فيمكن أن يتم استخدام السلاح المهرب في عمليات إرهابية تؤدي إلى قتل أبرياء وتضر بالاقتصاد الوطني وخاصة السياحة.

لكن إذا تم بناء هذا الجدار دون مراعاة الأطراف المضارة، فهذا ظلم لا يمكن قبوله، وأقصد على وجه التحديد أهلنا في غزة وأهلنا برفح، وكلاهما مستفيد من تجارة الأنفاق، لا أقصد الذين حققوا الملايين على جانبي الحدود من حماس وأنصارها أو بعض

مواطنـــى رفح. ولكنى أقصد أهل غزة الذين يحتاجون بالفعل لكل ما كان-يتم تهريبه من بضائع. وهذا يســـتلزم جهدًا سياســيًا كبيرًا من حماس حتى تخفف الحصار، فالهدف الذى يجب أن تســعى إليه هو الحفاظ على أهلنا الذين تحكمهـــم، فليس منطقيًا أن تضحى بهم وتجوّعهم من أجل مصالحها السياسية.

كما أن الحكومة المصرية مطالبة بمســاعدة حماس فى تحقيق هذا الهدف، ولكـــن تظل حماس هى المســئول الأول، وليس أحدًا غيرها، ســواء كان الحكومة المصرية أو غيرها.

كما أن الحكومة المصرية مطالبة وبســرعة بتنفيذ خطة تنمية واسعة فى هذا الشــريط الحدودى بشكل خاص، وفى كل ســيناء. فليس منطقيًا أن تسد أبــواب الرزق التى كانت مفتوحة من تجــارة الأنفاق. وتترك الناس للبطالة والجوع.

هذا مرتبط بحتمية وجود خطة إســتراتيجية لتنمية سيناء، لا ترتبط فقط بالتنمية على الســواحل، ولكن تهدف أساسًــا إلى خدمـــة أهلنا فى أرض الفيروز، وذلك من خلال استثمار ضخم فى مختلف المجالات، فهذا وحده هو الحامى الأكبر لحدودنا أكثر بكثير من جدار هنا أو هناك.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=171586

رقبة البشير

موقع اليوم السابع
24-4-2009

ربما يكون مفهومًا أن تسعى أنظمة الحكم العربية إلى مساندة عمر البشير رئيس السودان، بالحق وبالباطل، ودون حتى أن يقدم أى منهم دلائل فى مواجهة أدلة المحكمة الجنائية الدولية، فكلهم «حكام فى بعض»، فمن يدافع عنى اليوم فى الغالب سأحتاجه غدًا. ناهيك عن أن المنطق أصلا غير مطروح على عقولهم، فكيف تتدخل مؤسسة دولية فى العلاقة بينهم وبين الشعوب التى ورثوها، ويتصورون مثل كل المستبدين أنهم فوق المساءلة، ليس فقط من محكمة جنائية دولية، بل حتى من شعوبهم.

بالطبع هناك منطق سائد، وهو أن ذات المحكمة لم تهتم بالجرائم التى ارتكبها حكام إسرائيل فى غزة وغير غزة، وهذا صحيح، ولكنه أولا لا يعنى براءة البشير بالضرورة، ولكنه يعنى أن الأمر يحتاج إلى جهد من مؤسسات فلسطينية وعربية، ناهيك عن الحكومات، حتى يمكن أن نحقق حلم محاكمة هؤلاء المجرمين الصهاينة.

لكن الغريب أن تدافع قوى سياسية مصرية، وأصوات هنا وهناك، عن البشير، وكلها محسوبة على المعارضة، أى أن خطابها

الأساسى هو المطالبة بالديمقراطية والحرية، وهذا يعنى ابتداء الدفاع عن فكرة محاسبة المخطىء حتى لو كان رئيسًا للجمهورية، ثم تتم تبرئته أو إدانته. رغم أن ذات الأصوات غالبًا ما تطالب عند حدوث أى خطأ، وليس جريمة حرب، بمحاسبة المسئولين وصولا إلى رئيس الجمهورية. فلماذا يطالبون هنا ويرفضون أن يحدث ذلك لرئيس دولة أخرى؟!

أمر غريب بالطبع، فالمطالبة بالديمقراطية والحرية لا تتجزأ، وهو ما ينطبق أيضًا على التحقيقات فى مقتل رفيق الحريرى رئيس وزراء لبنان السابق، فعلينا أن نحاول ضمان أكبر قدر من النزاهة، وليس الدفاع المسبق عن رأس بشار الأسد أو رأس حسن نصر الله أو أى شخص متهم. فمن الصعب قبول الدفاع عن أى مجرم مهما كان المبرر.

للأسف المبرر لا يكون عادلا، ولكنه مبنى على الانحياز السياسى الفاسد، فأنصار التيار الدينى يدافعون عن بعضهم البعض بالحق وبالباطل، وأرجو أن تتأمل الدفاع المستميت للإخوان عن خطايا حركة حماس، وتأمل أيضًا الدفاع المستميت لقطاعات كبيرة من اليسار المصرى عن نظام حكم صدام حسين أو القذافى

رغم أن الأصل هو أن ندافع عن الشعوب وليس الحكام.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=73717

معارك نصر الله الخاسرة

موقع اليوم السابع
7-1-2009

حسن نصر الله، رئيس حزب الله، طلب من ضباط وجنود الجيش المصرى التمرد ضد قياداتهم، وأن يذهبوا للحرب بجانب حماس. ولكنه لم يعط ذات الأمر لجنوده المسلحين، بأن يطلقوا صواريخ كاتيوشا ضد إسرائيل، أى يفتحوا جبهة حرب للتخفيف عن حماس وعن أهلنا فى غزة، كما لم يطالب المتحمسين له من الشعب اللبنانى بأن يخرجوا فى مظاهرات مليونية للضغط على حزب الله وللضغط على الحكومة اللبنانية حتى تفتح الحدود للمتطوعين.

إنها الازدواجية التى وراءها غرض، والغرض هو التحريض ضد الإدارة المصرية وتصويرها وكأنها هى وليس إسرائيل التى تعتدى على أهلنا فى غزة. ولأن نصر الله لديه غرض، لم يطلب من ضباط وجنود الجيش السورى أن يتمردوا ويضربوا إسرائيل من الحدود المشتركة، ولم يطلب من الشعب السورى التظاهر للضغط على بشار الأسد. كما أنه لم ولن يطلب من بشار ونظامه أن يرسل ولو طائرة واحدة لتهديد إسرائيل.

لن يفعل لأنهم حلفاؤه، ولن يفعل لأن القضية ليست أهل غزة، ولكنها مصالح

سياســية لنصر اللــه، ولذلك لم يوجه رئيس حزب اللــه ولو كلمة عتاب للنظام الحاكم فى إيران، والذى يبنى شرعيته على العداء النظرى لإسرائيل، رغم أنه يعلم أن نجادى أكثر من يثير صخبًا فى العالم بتصريحات نارية ضد الكيان الصهيوني، وقال أكثر من مرة إنه سوف يُزال من الوجود.

نصر الله يخسر بإرادته هالة الاحترام التى نالها بعد تحرير الجنوب، فورط لبنان بعدها فى حرب غير محسوبة كانت نتيجتها خسائر بالمليارات وشهداء لا حصــر لهم، ومع ذلك اعتبر نصــر الله أنه منتصر. . إنه النصر الكاذب الذى يروج له نصر الله ولم يحاسبه أحد.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=62062

الفصل السابع

دفاعًا عن الدولة

الفارق ضخم بين إدارة الدولة وبين الاستيلاء على الدولة. فالأولى تعنى أن التيار السياسى الفلانى أو العلانى حصل على الأغلبية فى الانتخابات، ومن حقه تشكيل حكومة ومن حقه إدارة الدولة لتنفيذ برنامجه السياسي. وهذا ما يحدث فى كل الدول الديمقراطية المحترمة. لذلك لا تتأثر مثلا الحريات الفردية والعامة ولا حياة المواطنين فى هذه البلاد، أيًا كان من جاء للحكم، حتى لو كان متطرفا مثل جورج بوش الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية. فأسس الدولة لا تتغير أبدًا. وأسس الدولة معناها المؤسسات، من أحزاب ونقابات ومجتمع مدني، وحتى الشرطة والجيش، فهذه مؤسسات مهنية لا علاقة لها بالتوجه السياسى للحزب الذى يحكم.

أما الإخوان وحلفاؤهم من السلفيين فيريدون تكرار السيناريو الإيراني، فبعد الثورة وتولى الملالى أنصار خومينى الحكم، سحلوا كل القوى السياسية الأخرى، كما شرحت فى مقالات بهذا الكتاب، وأصبحت كل مؤسسات الدولة بما فيها الجيش والقضاء وغيرها تحت سيطرة من جاء للحكم ولم يتركه حتى الآن.

شعب اللى يحكم نفسه؟

موقع اليوم السابع
12-11-2011

قالها خطيب مسجد وادى حوف فى صلاة الجمعة الماضية، وهذا بالضبط ما قاله عبد المنعم الشحات المتحدث باسم السلفية ومرشح حزب النور، فقد أكد أن الديمقراطية ليست حرامًا فقط ولكنها كفر. «يعنى إيه الشعب يختار زى الغرب حاجة تخالف الإسلام؟»، هذا بالضبط هو جوهر مشكلة الإخوان، ولعل القارىء الكريم يتذكر ما يسمونه (الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح) التى تشارك فيها قيادات دينية وخيرت الشاطر القيادى بالإخوان. والتى أفتت بعدم جواز التصويت للمرشحين الليبراليين والعلمانيين، لأنهم يعتنقون أفكارًا متطرفة بعيدة عن روح الإسلام، وأنه لا يجوز أن يمثلوا المسلمين فى البرلمان، إنهم موكلون من الله جل علاه لتطبيق ما يتصورون أنه الإسلام، ويريدون الحكم باسمه، هل فى هذا إساءة أو افتراضات؟

لا أقصد الإساءة بالطبع، ولا هى افتراضات، فهذه هى طبيعة معظم القوى السياسية ذات المرجعية الدينية والأيديولوجية، فكلهم يتصورون أنهم يعرفون مصلحة الناس أكثر من الناس نفسها. بالطبع هناك استثناءات

لهذه القاعدة، ولكن أنصار التيار الديني ربما يكونون أشد في معرفة مصلحة الشـــعب. فهم لا يتحدثون ببرنامج سياســـي، ولكنهم ينطلقون من أنّ ما يقولونـــه ويفعلونه هو تعبير عن إرادة إلهية، هل هذا يعني أن هذه التيارات لو جاءت بالانتخابات ألا تحكم؟ لا، أهلا بها، فمن حق أي تيار أيًا كانت مرجعيته أن يحكم طالما أنه فاز في الانتخابات، ولكننا نريده أن يترك الحكم بالانتخابـــات، إذا لم يحصل على الأغلبية. فهل يفعلها من يتصورون أنهم يحكمون باســـم الله جل علاه، هل يتركون الحكم لشـــعب أو أغلبية تريد مخالفة ما يعتقدون أنه (شرع الله)؟! ننتظر إجاباتهم.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=536972

معركة مجانية اسمها هوية مصر

موقع صدى البلد
20-1-2012

نعم هى كذلك، بل ودعنى أقول لك إنها من الأمور التى لا يمكن الاتفاق الحاسم عليها، ولذلـــك فهذا الهوس بها نـــوع من الحروب الطاحنـــة التى يحاول فيها كل تيار سياســـى أو دينـــى أو عقائدى أن يفرض توصيفه لهذه الهوية على البلـــد، ويصرون إصرارًا حارقا على أن تكون فى الدستور.

لماذا هى معركة مجانية؟

أولا: لأنه من المســـتحيل الاتفاق حولها، فهناك من يرى مصر بلدًا إســـلاميًا، وهناك من يراها عربيًا، وهنـــاك من يراها أفريقيًا، وآخرون يتمنون عودتها لأصولها الفرعونية، ناهيـــك عن الذين يريـــدون أن يعيدوها إلى الفترة القبطية.. إلخ.

ثانيًا: لأن هذه الهوية لا يمكن أن تفرضها الأغلبية، لأنها متغيرة وليست ثابتة، فالذين حصلوا علـــى الأغلبية فى انتخابات مجلس الشعب هم الذين يريدون أن تكون هوية مصر إسلامية، ولكن المشكلة سوف تبدأ عندما لا يحصلون علـــى ذات الأغلبية المرة القادمة. وسوف تزداد المشكلة تعقيدًا إذا حصل عليها مثلا تيار يســـارى اشتراكي، وفى هذه الحالة سوف يجعل هويتها اشـــتراكية، وربما يؤكد

فى الدســـتور أن محيطها الأول ليس عربيًا ولا أفريقيًا ولكن هو الدول التى ما زالت ترفع راية الاشتراكية وربما الشيوعية مثل كوبا وفنزويلا وغيرها.

أرجو أن تصدقنى أننى لا أقصد السخرية، فهذا ما حدث فعلا فى العهد الناصري، ولذلك فمســألة الإصرار على قضيــة الهوية أظنه نوع من أنواع الاستبداد، حان الوقت بعد ثورتنا أن نتجاوزه.

إذن ما الذى نكتبه فى دستورنا الدائم؟

أمور أساسية لا يمكن الخلاف حولها، وهى الحفاظ على الحريات الفردية والعامة، وهذا مرتبط ارتباط شــرطى بحقوق وواجبات متســاوية بشــكل مطلــق بــين كل المصريين أيًا كان دينهم أو عرقهم أو جنســـهم، وطن حر يعيش فيه أحرار.



http://www.el.balad.com/56958/mal-kh-mgonyh-asmha-hoyh

حكومة الجنة

موقع اليوم السابع
17-12-2011

أظن أننا بحاجة لأن نسأل: ما هو دور أى حكومة منتخبة؟

سبب التساؤل أن هناك خطابًا ينشره معظم السلفيين والإخوان وأنصارهم، وهو أن الحكومات مسؤوليتها الأولى، وربما الوحيدة، هى إجبار المواطنون على أن يسلكوا طريقا محددًا يؤمنون بأنه الطريق إلى الجنة. وطالما أن التيار الدينى حقق حتى الآن أغلبية واضحة، وما دام أنه كان يرفع شعارات دينية، فبالتالى إذا حدث وشكل حكومة فستكون مهمتها هى تطبيق ما يتصورون أنه صحيح الدين. لذلك لن تجد كلامًا جادًا حول الكيفية التى سيتم بها حل الكوارث، ومنها على سبيل المثال البطالة، والفقر والصحة وغيرها، وغيرها، لكنك فى الأغلب ستجد اهتمامًا محمومًا بالنقاب والحجاب، وتطبيق الحدود.. إلخ.

فهل هذا دور الحكومة؟

لا أظن، لأن مسألة الجنة والنار هى اختيار شخصى لكل فرد فينا، وحتى إذا حدث وتم فرض طريقة محددة فى الحياة بالقوة من قبل أى تيار، فهذا لا يعنى أن المواطنين سوف يقتنعون وينفذون، ولا يعنى أيضًا أنهم يصدقون أن هذا هو الطريق الصحيح للجنة

فعلا، ولدينا ما يحدث فى إيران والسودان والسعودية، بل وفى عهد طالبان فى أفغانستان.

ثم حتى إذا تم فرض طريقة أو أسلوب على شعب ما، فهذا لا يعنى أبدًا أنه سـوف يتنازل عن الدور الأهم لأى حكومة منتخبة، وهو وجود برنامج سياسـي، يساهم فى حل الأزمات الاقتصادية، أى الحصول على وظائف، وعلاج وسكن ومواصلات وغيرها من المتطلبات الأساسية للحياة.

إذا لم تسـتجب أى حكومة لهذه المطالب، فلن ينفعها أى شـعار مهما كان براقـا دينيًا، فما زالت الميادين موجـودة، وما زال الثوار بخير، ولا أظن أن القطاع الذى كان قلب ثورة يناير، سوف يسمح بأن يضحك عليه أحد أيًا كان.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=556994

نقل ملكية مصر

موقع صدى البلد
30-5-2012

أظن أنك مثلى أصبح من الصعب عليك تحديد معنى للتعبيرات والكلمات الآتية: ثورة وأهداف الثورة والثوار والثوريين.. إلخ. فكل الأطراف تستخدمها بطريقتها، وأقصى ما يمكن تحديده عندما تسأل ماذا تعنى هذه التعبيرات، فيكون الرد وهو صحيح: أنها شعارات الثورة وهى «عيش حرية عدالة اجتماعية»، ولكن حتى هذا الشعار من الصعب الاتفاق عليه بشكل قاطع أو حتى غير قاطع.

دعنى أقول لك أمثلة:

الإخوان يريدون من الحفاظ على الثورة وأهدافها تحقيق نموذج الدولة الدينية كما تقول برامجهم وأدبياتهم.

الناصريون، حتى منهم الذى طور الأفكار القديمة، فهو يتحدث عن برنامج سياسى يستند للعداء التقليدى للغرب، وبناء القطاع العام.. إلخ.

الشيوعيون أو التنويعات الأخرى من اليسار والقريبة من الماركسية عندما يقولون الحفاظ على أهداف الثورة، فهذا معناه أنهم يريدون دولة قريبة من النماذج الاشتراكية التى اختفت من العالم.

السلفيون يريدون دولة دينية أكثر تشددًا من الإخوان.

إذا أكملنا الاستطراد فهذا معناه أن باقى التيارات السياسية وباقى الطبقات الاجتماعيــة، وأصحـــاب الديانات والعقائد المختلفــة، كل منهم له تصور لتعبير الثورة والثوار.. إلخ.

ما هو الحل؟

أظـــن أن الأفضل هو أن نخرج من هذه التعبيـــرات الفضفاضة التى يتم اســـتخدامها لأغراض سياسية ضيقة، إلى المربع الأوسع، وهو أننا لا ننقل ملكية مصر من الحـــزب الوطنى إلى الإخوان أو غيرهم، ولكننا نبنى وطنا حرًا يتسع لنا جميعًا.



http://www.el-balad.com/177885/nkl-mlkyh-msr-mkal-llnsh

هل كل المسلمين إسلاميين؟

موقع بوابة الوفد
27-8-2011

طبعًا لا، فليس كل المسلمين يوافقون على البرنامج السياسى للإخوان وغيرهم من التيارات الدينية السياسية، فهناك مسلمون ديمقراطيون وشيوعيون وناصريون وليراليون.. إلخ، وهناك من لا يريدون كل هؤلاء. وهذا لا يتناقض مع ديانتهم، فهم يؤمنون بفصل الدين عن السياسة.

لكن التيارات الدينية السياسية للأسف روّجت أكاذيب، أولها أنهم المتحدثون المعتمدون باسم الإسلام، وهذا غير صحيح. فلم يمنحهم أحد هذا التوكيل، ثم إن هذا الدين العظيم يرفض الكهنوت والوصاية من أى جماعة على باقى الناس. والكذبة الثانية التى يروجون لها الآن وهى أنهم يتحدثون باسم المسلمين، وهذا غير صحيح، لأن أحد لم يمنحهم أيضًا هذا التوكيل، وحتى لو افترضنا أنهم استطاعوا الحصول على الأغلبية البرلمانية، فهذا لا يمنحهم الحق بالتحدث باسم الإسلام والمسلمين.

فهم مجرد جماعة سياسية لديها هدف سياسى هو الوصول إلى الحكم مثلهم مثل باقى التيارات الديمقراطية واليسارية والقومية، لديهم برنامج سياسى وليس إلهيًا أو سماويًا

يعرضونـه علـى الناس، وإمـا أن تقبله أو ترفضه. وحتى لـو قبلته لفترة - وأصبحوا هم أغلبية، فمـن الوارد أن ترفضه نفس الأغلبية فى الانتخابات التالية، ويختارون فصيلا أو فصائل سياسية أخرى لإدارة البلاد.

لكـن أنصار التيار الدينى السياسـى لا يخطر على بالهم ذلك، لأنهم لا يؤمنون ولن يؤمنوا بالديمقراطية. لماذا؟

لأنهم يعتقدون أنهم يحملون رسـالة سـماوية، ظل الله جل علاه على الأرض، ولذلك سـتجد فى برامجهم السياسـية وفى خطاباتهم، الأولوية الأولى ليست للشعب، ولكن لتنفيذ شرع الله على هذا الشعب، فهم ليسوا نواب الناس، ولكن نواب الله جل علاه.

مـن ثم فبكاؤهم على الديمقراطية الآن مـن الصعب تصديقه، لأنك لو خيرتهم بين ما يعتبرونه شرع الله وبين إرادة الشعب، سوف يختارون بالطبع أن يكونوا ظل الله على أرضه. ولذلك إذا بقت أفكارهم على ما هى عليه الآن، فهذا معناه أنهم عندما يتولون إدارة البلد لن يتركوها. . لماذا؟

لأنـه من الصعب أن يتركوا فرصتهم السـانحة لتنفيذ ما يتصورونه إرادة الله، ليسلموا البلد عن طريق الديمقراطية إلى كفرة.



من قال إن مصر ملك للإخوان؟

موقع اليوم السابع
4-8-2008

لــن تتغير جماعة الإخــوان، فقد كان رد فعلها على وثيقة مســتقبل مصر هو الإصرار علــى أن تكون البلد ملكهــم دون غيرهم، فهم الأعلــون لأنهم يملكون وحدهم توكيلا بالتحدث باسم الإسلام، بل وباسم الله عز وجــل، ولذلك فالوطــن وطنهم وحدهم. فقد رفضت الجماعة أن تكون الدولة المصرية لــكل المصريين، وأن تكون كل الحقوق لكل الناس، ورفضت على لسان الدكتور محمد حبيب نائب رئيس الجماعة، أن تكون مصر دولة مدنية تحترم كل الديانات والعقائد، أى أن تكون الدولة حارســة لحريات مواطنيها، أيًا كان انتماؤهم السياســى والطبقى والدينى والعقائدي.

هذا الرفض لم يكن مباشرًا كعادة الجماعة التى تعلن غير ما تبطن، ولذلك لا يتجهون مباشرة إلى الهدف، وهو السؤال الجوهري، هل المصريون متساوون فى الحقوق بوطنهم أم لا؟ ولكنه لف ودار، وطلب الدكتور حبيب من الذين صاغــوا الوثيقة أن تكون مرجعية الأمة هى الشريعة الإسلامية بشكل واضح، فالهوية الإسلامية التى تتميز بها مصر والأمة العربية، كما قال، أمر يجب الحفاظ عليه.

ولكن دكتور حبيب والجماعة لم يسألوا أنفسهم: ماذا عن المصريين الذين ليست مرجعيتهم الشريعة الإسلامية، ماذا عن المسيحيين والبهائيين وغيرهم، بل ماذا عن المصريين الذين يعتنقون أديانا غير سماوية، المصريين اللا دينين، هل يرحلون، هل يتركون بلدهم للإخوان؟

ثم ما هى الشريعة الإســلامية بالضبط؟ الحقيقة لن تجد إجابة واحدة فى الأمر، ولذلك طرح الإخوان فى برنامجهم السياسى ضرورة وجود لجنة من علماء دين، تكون ســلطتها فوق كل ســلطة والشعب، وفوق كل سلطات الدولة، قضائية وتشــريعية وتنفيذية. وهذا معناه موت الدولة بمؤسساتها، ويحكمنــا مجموعة أفراد يختارهم الإخوان، أى يحكمنا الإخوان مباشــرة وإلى الأبد.

هذا هو الهدف الأساسى لهذه الجماعة، فهم يعتبرون مصر بلدهم وحدهم، والحجة السخيفة التى يرددونها هى أن الإسلام دين الأغلبية، ولكن من قال إن الأغلبيــة من حقها أن تنتهك حقوق الأقليــات وتختطف الدولة بكاملها لحســابها؟ من قال إن من حق الإخوان أو غيرهم أن يختطف الدولة المصرية ليفعل بها ما يريد، مستغلا دين الله عز وجل زورًا وبهتانا؟



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=34274

من قال إن مصر وطن المسلمين وحدهم.. إنها وطن كل المصريين

جريدة اليوم السابع
9-4-2009

المخيف فى حرق بيوت البهائيين فى قرية الشورانية بسوهاج أن بعض المسلمين اعتبروا أن القرية ملكا لهم وحدهم لأنهم مسلمون، وبالتالى فمن حقهم أن يطردوا من لا تعجبهم أفكاره أو معتقده الدينى، وهذا لا يتنافى فقط مع القوانين ومع الدستور، بل ومع كل الأديان وعلى رأسها الدين الإسلامى نفسه (لا إكراه فى الدين)، (من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر).

فمصر وطن لكل المصريين أيًا كانت أفكارهم ومعتقداتهم الدينية، بل ووطن أى مصرى ملحد.. لماذا؟.

لأننا لو استندنا إلى هذه القاعدة الفاسدة، فستجد من يطالب بعد قليل بطرد المسيحيين، بل ويمكن أن تجد من بين المسيحيين من يعتبر البلد وطنه هو وحده وليس وطن الغزاة العرب الذين استعمروا مصر، وبالتالى لابد من إعادة الأحفاد إلى موطن أجدادهم فى الجزيرة العربية.

الخطير أن الأمر لن يتوقف عند هذا الحد، ولكن من المؤكد أنه سيصل حتمًا إلى أن يطالب البعض بطرد المسلمين الشيعة أو المتصوفين باعتبارهم، كما نقرأ فى بعض

الكتابات، خارجين عن الملة، بل سيصل الأمر حتمًا إلى أن يكفر حتى أهل السنة بعضهم بعضًا، فكل واحد يرى أنه الوحيد الذى يفهم الإسلام والوحيد الذى من حقه أن يطبقه بالطريقة التى يراها. وهذا يعنى بوضوح تفتيت البلد وتحويله إلى ساحة حرب أهلية.

والحل:

الانطلاق من أن الأديان بطبيعتها، سماوية أو أرضية، لا تعترف ببعضها البعض، ومن ثم لا مجال للمناظرات فى العقائد، فكل إنسان من حقه أن يقتنع بما يشاء.

فالله جل علاه لو أراد أن يجعل كل البشر يؤمنون بدين واحد لفعل، ولكنه أراد أن يكون الناس مختلفين فى الطباع والأفكار والأديان، بل وحتى فى لون البشرة، بل وترك سبحانه وتعالى من لا يعترفون بوجوده.. فإذا كانت هذه إرادة الله، فكيف يخالفها بشر يريدون بالإجبار والإكراه أن يفرضوا على غيرهم ما يعتقدون أنه الصحيح.

المصيبة أعظم من حرق عدة بيوت وطرد أهلها، فالبلد مهدد بحروب أهلية، ومن ثم فالتصدى للدفاع عن حق بعض المصريين فى أن يختاروا دينهم، هو دفاع عن حق كل المصريين، يعنى أنا وأنت، فى أن يعيشوا فى وطنهم دون خوف وبحرية كاملة.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=87102

مصر ليست وطن المسيحيين الذى اختطفه الغزاة العرب

جريدة اليوم السابع
29-12-2008

كما قالت اليوم السابع فى العدد الماضى، تنفجر الاحتقانات الطائفية فى بلدنا إما بسبب بناء أو ترميم كنيسة، أو بسبب قصص الحب بين المسلمين والمسيحيين، الأخيرة يستخدمها المتطرفون من الجانبين، مستغلين المشاعر الدينية لأصحاب القلوب الطيبة من الجانبين. فإذا حدث وأحبت فتاة مسيحية شابًا مسلمًا يكون مأتمًا لدى الأسرة المسيحية، ويوم فرح ترفع فيه الأسرة المسلمة رايات النصر على الأعداء والعكس على قلته يحدث أيضًا، فتجد نشوة انتصار إذا تحول مسلم إلى المسيحية.

كل ما فعلناه فى اليوم السابع أننا نقلنا ما يحدث على أرض الواقع، فهو فى النهاية أمر طبيعى وإنساني، ثم هل يمكن أن تساهم حالات الحب والزواج بين المسلمين والمسيحيين والعكس، فى خلق مناخ صحى بين الطرفين ينزع فتيل العداء المصطنع، وينقلنا إلى خانة المودة والرحمة بين الأصهار؟

ربما لو وضعنا فى اعتبارنا:

١- العلاقة بين الأديان ليس فيها منتصر ومهزوم، لأنه لا أحد سيرى أن دين الآخرين أفضل من دينه، والحل الوحيد هو أن ننتقل من خانة الصراع والمنافسة إلى خانة التعايش.

٢- هل يملك المجتمع شجاعة الاعتراف بأن

علاقـات الحب موجودة فى الواقع، ويمكن أن تحدث فى أسـرتى وأسـرتك؟، والإنكار لن يجعلها تختفى من الوجود، ولدينا قصة دينا وقصة مارى التى قررت أنها سـتدخل الدير إذا فشل زواجها من وسام المسلم، ناهيك عن آلاف القصص المماثلة التى لا نعرفها أنا ولا أنت.

٣- علاقات الحب التى تنتهى بزواج مختلفى الأديان لا تعنى بالضرورة تغيير الدين، فيمكن أن يظل كل منهما على دينه، وأعرف أسـرًا مصرية تعيش حياة سـعيدة بدون أى مشاكل، ما أقصده باختصار هو أن نخرج علاقات الحب من دائرة التبشير والتنصير.

٤- أعتقد أن هذه الزيجات سـتخفف كثيرًا من الاحتقانات الطائفية، وأحلم أن تنهيها، فينتهى الجدار الفاصل بين قبيلة المسـلمين وقبيلة المسيحيين، وتصبح هناك علاقات مصاهرة ونسـب، وأظنها ستكون حائط صد لمنع أى مصادمات بين أفراد العائلة الواحدة.

٥- ستبقى مشكلة المتطرفين، وهى مشكلة بلا حل جذري، فحتى فى أعتى المجتمعات الديمقراطية يوجد متطرفون، ففى ألمانيا على سـبيل المثال جماعات نازيـة، وفى أمريكا جماعات مسـيحية متطرفة، ولكنها منزوعة من السـياق الاجتماعى ولا تجد لها أرضًا وليس لها تأثير.

٦- الأهم هو أن نحسـم بشـكل قاطع أن مصر ليست وطنا للمسلمين يستصيفون فيه المسـيحيين «كتر خيرهم»، ولا هى وطن المسـيحيين الذى اختطفه الغزاة العرب وأحفادهم «يا حرام»، ولكنها وطننا جميعًا، وطن من ولد على أرضها، وذلك على أساس حقوق وواجبات متساوية، أى حقوق مواطنة عادلة فى وطن ديمقراطى حر.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=59692

وطنية اليهود

موقع اليوم السابع
20-10-2008

لماذا كل هذا الانزعاج من أى يهودي؟ مناسبة السؤال تقرير نشرته صحيفة البديل عن يهود برازيليين جاءوا إلى مصر، لزيارة الأماكن التى يعتقدون أن سيدنا موسى عليه السلام خرج منها ومعه بعض اليهود، فما هو المزعج؟..

الحقيقة أنه لا شيء، فمن الطبيعى أن يكون لدى معظم أو كل اليهود فى العالم معتقدات من هذا النوع. والطبيعى جدًا أن نحترم هذه المعتقدات، حتى لو كنا نختلف معها، مثلما نحترم معتقدات المؤمنين بالأديان الأخرى، بل وكل المعتقدات.

فما سبب هذه الحساسية؟

بالطبع سببها إسرائيل والتى بنت وجودها على اليهود، دولة دينية عنصرية، ناهيك عن أنها تقدم نفسها للعالم زورًا باعتبارها الممثل الرسمى لليهود فى الدنيا، وهذه أكذوبة من كثرة ترديدها يتعامل معها الكثيرون وكأنها حقيقة. وهذا يذكرنى ببعض الأصدقاء الإيطاليين الذين يعتقدون أن السعودية هى «فاتيكان الإسلام» وملكها هو «خليفة المسلمين»، وهذا بالطبع غير صحيح، مثلما هو غير صحيح أن كل اليهود فى العالم

يؤيدون إسرائيل.

الأمر الثاني: أن اليهودية ليست قومية أو وطنا، وهذا فنده العالم الدكتور عبد الوهاب المسيري، رحمه الله، في الكثير من مؤلفاته. وبالتالي فاليهودية مثلهـــا مثل أية ديانة، أمر طبيعي أن تجدها في الكثير من دول العالم. فهذا يهودي برازيلي وهذا يمني وهذا مغربي وهذا أمريكي.. إلخ.

كما أننا في مصر حتى عام ١٩٥٦ كان لدينا مواطنون يهود يعيشـــون في بلدهم مصر بشـــكل طبيعي، بل ومنهم من وصل إلى مواقع سياسية رفيعة مثل وزارة المالية، ومنهـــم من كان ضد الصهيونية، وكان يراها خطرًا على مصـــر وعلى الديانة اليهودية ذاتها، وكثير مـــن يهود مصر لم يهاجروا إلى إسرائيل، والذين فعلوا معظمهم من الفقراء، وبعضهم بقي في مصر، وغيّر ديانته تحت ضغط الخلط الفاضح بين اليهود وبين الصهاينة.

ثم إن العداء بيننا وبين من يعيشـــون في إســـرائيل ليس سببه أنهم يهود، ولكن لأنهم يحتلون أرضًا ويشـــردون شـــعبًا، ولو فعلها مسلمون من أي مكان في العالم واجبنا أن نعاديهم.

وبالتالـــي فعلينا في تقديري الانزعاج من مواطني إســـرائيل، وليس من عموم اليهود.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=45441

ازدراء الأديان

موقع بوابة الوفد
19-9-2012

شخصيًا أنا ضد الحبس فى قضايا النشر حتى لو كانت التهمة ازدراء الأديان، ومع أن تكون هناك غرامات كبيرة فى مثل هذه النوعية من الجرائم. ودعنى أقول لك قبل أن تتسرع بأى استنتاج أن هذه كانت مطالب كل القوى المعارضة لمبارك، وعلى رأسها الإخوان، وليس منطقيًا أن أغير موقفي لأن الإخوان أصبحوا يحكمون البلد بدلا من «المخلوع». فالحق حق فى أى زمان وكان.. أليس كذلك؟

أظن أنه كذلك، ولأنه كذلك وإذا افترضنا جدلا أنه لابد من السجن فى تهمة ازدراء الأديان بشكل خاص، فلماذا لا يتم تطبيقها على كل الأديان؟!

السؤال مناسبته الحكم بسجن مسيحى سب الرسول وسب الرئيس محمد مرسى من خلال صفحته على الفيس بوك. دعك من سب الرئيس، ففى رأيى أنه لا يجوز ربط مرسى بالإسلام . ثم ثانيًا أن السؤال استنكارى بمعنى أننا لابد أن ننتفض عندما يهان أى دين أو عقيدة لأى مصري، فهذه هى الدولة التى نادى بها مصريون نبلاء فى ثورة يناير. وهذا ما كانت تطالب به كل

القوى السياسية، دولة لا تفرق بين مواطنيها بسبب الدين أو العرق أو اللون.. إلخ.

لذلك لابد بالمثل من سجن هؤلاء المتطرفين الذين يسبون ليل نهار عقيدة المسيحيين المصريين علنا، وأكثرهم فجاجة هو من يسمى نفسه أبو إسلام الذى حرق الإنجيل أمام السفارة الأمريكية، وهدد بأن يجعل حفيده يتبول عليه فى المرة القادمة.

لذلك أيضًا إذا كان هناك من يحتفل منتصرًا بأن هناك من دخل الإسلام، فعلينا وقف التواطؤ الجماعي، ونترك أصحاب الديانات والعقائد الأخرى، يحتفلون بمن انضم إليهم تاركًا الإسلام أو غيره.

أعرف أن هذه الأفكار مزعجة لبعض من المسلمين، ولكنى أطرحها صادقا، ليس ضد الإسلام، فلن يضير هذا الدين العظيم الذى أشرف بالانتماء إليه أن يسيء إليه أيًا من كان، ولا أن يخرج منه أيًا من كان، ولكن هدفى هو بناء دولة العدل، التى ناضلت وناضل غيرى ضد طغاة لبنائها.



ضد الشريعة

موقع الدستور
12-11-2012

ليس فقط الشـريعة الإسلامية، ولكن كل الشرائع السـماوية أياً كانت، وهنا الأمر لا يعنى رفـض للأديان ، ولكن يعنى بوضوح رفض تحويلها الى مشروع سياسى لتيار يريد اختطاف البلـد. ويعنى أننا لا يجب ان يتم بناء الدستور أى دستور على ديانة أيا كانت. ليس هـذا فقط ولكن لا يجب أن تكون أى ايديولوجيـا من أى نوع أن تكون الأسـاس الذى ينطلق منه الدسـتور. لماذا هذا الرفض القاطع بدون لف ودوران؟

لأن أى دولة وأى دستور لا يجب ان يكون منحاذاً لدين دون الأخر، ولا يجب أن يكون منحاذا لايديولوجيا سياسـية أو غير سياسية دون الأخرى. فالدستور، أى دستور ، يعبر عن المشتركات بين كل مواطنى الدولة، سواءً كانوا مؤمنين بعقائد سماوية أو غير سماوية، أو غير مؤمنين بأى اديان أو عقائد . . لماذا؟

لأنه اذا حدث وتم بناء دستور منحاز لأى دين أو ايديولوجيا، فهو يؤسس للاستبداد، لأنه يبنى مؤسسـات دولة منحـاذة لصالح مواطنـين ضد مواطنـين اخرين . ليس هذا فقط ولكنه سيبنى القوانين والقرارات التنفيذية بمنطق الانحياز لفئة دون الآخرى، أو لتيار أو

ايديولوجيا دون الأخرى ، وهذه كارثة. فهذه التفرقة ستكون الأرض الملغمة التى ســتنفجر عاجلاً أو اجلاً. وكل الدول التى بنت دستورها ومؤسساتها على اســاس دينى أو ايديولوجى عقائدى انهارت وتفككت. ونظرة متعجلة للتاريخ ستؤكد لك أن الإمبراطورات التى كانت تختفى وراء غطاء دينى أيا كان انهارت. وكذلك الامبراطوريات التى كان اساســها عنصرى مثل هتلر وجنوب افريقيا وغيرهما اختفت. ومثلها الإمبراطوريات الشيوعية التى بنت وجودها على اساس ايديولوجي. ولذلك وصلت البشرية بعد دماء وحروب لا أول لها ولا اخر الى أن الدول يتم بنائها على المشــتركات بين مواطنيها، وهى المســاواة المطلقة فى الحقوق والواجبــات، واحترام وتقديس الحريات الفردية والعامة. وهذه الدول هى التى نجحت وتقدمت رغم اختلاف الأديان والعقائد والاعراق . . الخ.

ما زلت اذكر ذلك الشــاب الذى كان يصرخ باكياً من الفرح على شاشــة التليفزيون انه لا يصدق أنه يمشى فى الشارع بلحيته الطويلة غير خائف. هذا الشاب الذى ناضلت أنا وغيرى من اجل حريته ، ودفعت من عمرى سنوات وســنوات انا وغيرى حتى يكون حراً، لم اتصور أنه بعد أن حصل على ما كان بالنســبة له احلام مســتحيلة، أن تكون معركته المقدسة ليس الدفاع عن حريتى ، ولكن أن يدمر حرية غيره. بل ويكون مستعداً هو وكثيراً من رفاقه لأن يمارس ضدى التكفير والتهديد. . وهو ضمنياً ترخيص بالقتل.



أحزاب صوفية

جريدة اليوم السابع
5-3-2011

طبعاً من حق كل المصريين تأسيس أحزاب طالما أنها لا تقوم على أساس ديني كما ينص الدستور الحالي، ولكن ألا ترى أنه أمر غريب أن تقرر ١٨ طريقة صوفية تشكيل جمعية تأسيسية لجمع توكيلات لإنشاء حزب سياسي صوفي. وطبقا لما نشرته جريدة المصرى اليوم فهذا المؤتمر كان برئاسة الشيخ محمد علاء أبو العزايم، وقال الشيخ نضال المغازي: «إن المشايخ لديهم رؤية لصياغة مستقبل مصر».

والطرق الصوفية كما هو معروف لم يكن لها أي علاقة بالسياسية طول تاريخها، بل ويمكن القول إنها كانت الرصيد الخلفى للنظام الحاكم منذ عام ١٩٥٤، أي في العهود الثلاثة، جمال عبد الناصر والسادات ومبارك. ليس بشكل مباشر ولكن كان هناك حرص على استقطابها بشكل أو آخر، فهي كما كان يقال أكبر حزب سياسي مصري، إشارة إلى عددها الكبير الذى ربما يصل إلى أكثر من ١٥ مليون مواطن.

ربما كان النشاط السياسي الوحيد الذى مارسته هذه الطرق هو تأييدها للرئيس السابق حسني مبارك، فقد صرح شيخ مشايخ الطرق

الصوفية عبد الهادى القصبى أثناء وضع حجر الأساس للمشيخة فى أكتوبر العــام الماضى أن أبناء الطرق الصوفية يعتبرون جزءًا من هذا الوطن وجنودًا لخدمة الرئيس مبارك والذى أصبح منارة وقلبًا مفتوحًا لكل أبناء مصر.

لا أقصد إدانة فضيلة الشيخ، فتأييد مبارك أو معارضته حق لأى مصري، ولكن ما قصدته أن هذه الطرق لم يكن لها أى نشاط سياسى على الإطلاق.. فماذا حدث؟!

أظن أنها حالة الفوضى التى نعيشها، فكل فئات المجتمع كانت مقموعة، وفجأة تم رفع الغطاء عنها، فيخرج هذا البخار بلا أى ضوابط من أى نوع، بما فيها حتى الضوابط القانونية، «فكل واحد عايز يعمل حاجة بيعملها».

وأتمنى من الله جل علاه ألا تمتد هذه الفوضى التى من الممكن آلا تكون خلاقة.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=363364

اعتقال الاعتدال

موقع اليوم السابع
30-7-2009

قلت للدكتور عبد المنعم أبو الفتوح صادقا «أتمنى أن تكون أنت مرشد جماعة الإخوان»، كنا قد خرجنا ومعنا الدكتور عمرو الشوبكى بعد لقاء ساخن فى برنامج العاشرة مساءً، كان يدور حول الحوار الذى أجريته مع مهدى عاكف، وقال فيه العبارة التى أصبحت شهيرة «طظ فى مصر وأبو مصر واللى فى مصر».

لم أكن مجاملا لأبو الفتوح، فالرجل كان مفارقا إلى حد كبير للدولة الدينية التى يتبناها خطاب الإخوان، وكان أقرب للدولة المدنية، ولو حدث وتولى الجماعة لاستطاع تقريبها لأفكاره، وربما استطاع تغيير منهج التيارات الدينية فى عالمنا الإسلامى كله.

تعرفت به لإجراء حوار صحفى تم نشره فى جريدة العربى، وقال فيه الكثير من الأفكار الجريئة على الجماعة القديمة، منها مثلا «نحن لسنا ضد حرية الإلحاد»، «الحوار وسيلتنا الوحيدة مع المختلفين معنا»، «لا نعترض على اختيار مسيحى رئيسًا للجمهورية بالانتخاب»، «لو كان الذين يحتلون فلسطين مسلمين لقاتلناهم»، «لا يوجد ثأر تاريخى بين المسلمين واليهود»، «لا يوجد شيء اسمه الأدب الإسلامي»، «القرآن كان ديمقراطيًا مع

الكفـــار . . فلماذا نخاف من أى فكر؟»، «ليـــس من حق الإخوان أو غيرهم مصـــادرة رأى أحد»، «لا نقبل أن يعتبر أحد نفســه المتحدث الوحيد باســـم الإسلام»، و«تاريخ مصر لم يبدأ بدخول الإسلام».

نشـــر هذا الحوار أدى إلى محاكمته داخل الجماعـــة العتيدة، وهو ما نفاه، ولكنه لم يســـتطع نفى وجود هجوم واسع عليه من الكثير من أعضاء الجماعة وقياداتهـــا، وكنت مؤمنا بدعم التيار الذى يمثله الرجل، رغم خلافى الجذرى معه ومع أفكار الجماعة كلها «على بعضها»، لكن الجماعة ليست كتلة واحدة صماء، ولكنها مثل كل الجماعات فى الدنيا فيها تنويعات.

لســـت ضـــد أن يحاكم أى إنســـان إذا خالف القانون، ولكـــن أمام قاضيه الطبيعى وليس أمام المحاكم العسكرية، ولكن السلطة الغبية تلجأ للحل الأمنى فى قضية سياسية وفكرية بالأســـاس، ناهيك عن أن القبض على كل أعضاء الجماعة ومحاكمتهم عسكريًا لن ينهى الأفكار، ولن يقوى النظام الحاكم، بل سيقوى الإخوان، فالأفكار لها أجنحة.

قلبـــى مع المقبوض عليهم، وعلى رأســـهم صديقى البعيد دكتور عبد المنعم أبو الفتوح.



http: //www1.youm7.com/News.asp?NewsID=113783

تحالف باطل

جريدة اليوم السابع
19-11-2011

يمكننى طبعًا تفهم هذا الاصطفاف من جانب العديد من القوى السياسية ضد ما يريده المجلس العسكري، لكن من الصعب تفهم أن القوى نفسها لا تصطف بالحماس عينه لمنع احتكار الإخوان والتيار الدينى لكتابة الدستور.

الأمر واضح وبسيط، وهو أن هناك قطاعات ليست بالقليلة من المصريين من مختلف التيارات السياسية والطوائف والأعراق والأديان، وفيها مسلمون، يخشون من أمرين:

الأول: هو أن يحصل الإخوان ومعهم التيار الدينى على الأغلبية فى البرلمان، وهذه ليست المشكلة، ولكن المصيبة هى أن يحتكروا وحدهم كتابة الدستور بزعم أنهم يعبرون عن الأغلبية، والدستور فى أى بلد ديمقراطى لا تحتكره الأغلبية، ولكن يجب أن يكون تعبيرًا عن توافق بين كل تنويعات وأطياف المجتمع.

التخوف الثانى: هو أن هناك قطاعات تخاف من اعتلاء الإخوان والتيار الدينى للحكم فى مصر، أى أنهم لن يسمحوا بأن يتزلوا بانتخابات حرة ديمقراطية، فليست هناك مشكلة بأن يحكم أى فصيل جاء الانتخابات، ولكن عليه أن يتركها بالانتخابات أيضًا.

دعنــا نتجاوز مبررات هذه المخاوف ونقر أنها مشــروعة وموجودة، فالأهم الآن مــا الضمانات التى يمكن أن يقدمها التحالــف الدينى لعدم تغيير طبيعة الدولة ولعدم أستبدال استبداد فريق يريد أن يحكمنا باسم الله باستبداد مبارك، أو للدقة باعتبار أنه ظل الله على الأرض.

حل هذه الأزمة ليس عند القوى السياسية التى تخاف من الاستبداد الديني، ولا حل لها لدى المجلس العسكرى، ولكن الحل فى يد هذه القوى التى عليها الالتزام بشــكل واضح بمبادىء يتم الاتفاق عليهــا بين الجميع لإدارة الدولة، وإذا لــم يفعلوا فمن الصعب أن يطالبونا بــأن نصطف وراءهم ضد أن يكون المجلس العســكرى هو الحامى للشرعية الدستورية، ولمدنية الدولة، وهذا هو المر، لأنهم لو فعلوا فهذا معناه أنهم يطلبون منا القتال من أجل دولتهم وليس دولة كل المصريين، وهذا هو (اللى أمر منه).



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=235500

أنا كافر

موقع اليوم السابع
20-3-2011

ليس هذا فقط، لكنى أيضًا إرهابى ومخرب وساع لدولة علمانية كافرة، بل وضليع فى مؤامرة صهيونية أمريكية. والقارىء الكريم مثلى تمامًا إذا كان من الذين دعوا إلى رفض التعديلات الدستورية وصوتوا ضدها.

هذه الاتهامات رددتها جماعة الإخوان والجماعات السلفية والجماعات الإسلامية، وذلك فى أول اختبار ديمقراطي، وكان منشور بعضها على موقع الإخوان، قبل أن يحذفها رئيسهم دكتور محمد بديع، ودعوا إليها فى منشورات وزعوها فى الشوارع، وعلى منابر المساجد، وقالوها داخل لجان الاقتراع، رغم أن الإسلام لم يكن مطروحًا للتصويت، فجواز دخول إلى الجنة لا يمر بالموافقة على هذه التعديلات، ولا علاقة له بصناديق الانتخاب.

هنا لابد من ذكر أن الحلف المؤيد للتعديلات يضم إلى جوار هؤلاء حزب الوسط، يقول أصحابه إن مرجعيتهم إسلامية، بالإضافة إلى الحزب الوطني، نعم الحزب الوطني. لكن هذا لا يعنى على الإطلاق توجيه أى اتهامات لهم، فهذا رأيهم الذى يجب احترامه، وأنا ضد أن يتهمهم الذين يرفضون التعديلات

بأنهم ضد الثورة وخانوا دماء الشهداء. . إلخ. ولكن يمكن مقارنتها بالتكفير، لأن التكفيــر يــؤدى إلى القتل. بدون أى ادعاء بالحكمــة، أنا لم أفاجأ على الإطلاق، فهذه التيارات التى تستخدم الدين العظيم لتحقيق أهداف سياسية، يعتبرون أنفسهم وكلاء الله جل علاه على الأرض، والمتحدثين الوحيدين باسم الإســلام، وبالتالى فعندما تختلف معهم فى أى شــيء، حتى لو كان حول قواعد المرور، لا يعتبرون هذا خلافا سياســيا عاديًا وبديهيًا فى العمل العام، لكنهم يعتبرونك عدو الله جل علاه.

فإذا كانوا يفعلون ذلك وهم خارج السلطة، فماذا سيفعلون إذا استولوا على الســلطة فعلا؟! أظن أن الإجابة معروفة. كما أنــه كان معروفا طول الوقت أنهــم هكذا، لكن قوى المعارضة كانت تتعامى عن ذلك أثناء «العهد البائد»، لأن نيران التكفير لم تكن تطولها، كما أنهم وبانتهازية سياســية كانوا يعتبرون أن هذا النهج يصب فى خانة إسقاط النظام السابق، وبالتالى فى مصلحتهم، ولذلك كانوا يهاجمون بشراســة كل من ينتقد الإخوان على وجه الخصوص. وها قد راحت الســكرة وجاءت الفكرة، وهــا هى نيران التكفير تطول حلفاء الأمس، فماذا هم فاعلون؟!



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=373154

أموال الكنيسة

موقع الاستقلال
26-9-2012

الشفافية لا تتجزأ، فإذا كنت من المطالبين بأن تنطوى جماعة الإخوان للقانون وتخضع أموالها لرقابة المجتمع، أى الجهاز المركزى للمحاسبات، فلا يجب أن تكون هناك استثناءات. منها على سبيل المثال الهيئة الشرعية للإصلاح، وغيرها من أشكال التجمعات السلفية وغير السلفية.

بالطبع لابد من المطالبة فى هذا السياق بأن تخضع أموال الكنيسة الأرثوذكسية وكل الكنائس لرقابة المجتمع، فهذا هو المنطقى فى أى نشاط عام. تعرف مصادر تمويله ومصادر إنفاقه، ولا يجوز ولا يليق أن تصبح لدينا أى مؤسسات أو تجمعات فوق الدولة والقانون.

لكن المشكلة العويصة فى بلدنا، أن كل الأجهزة الرقابية تسيطر عليها السلطة التنفيذية، أى الرئيس وحزبه وجماعته، هذا كان يحدث فى عهد مبارك ويحدث الآن فى عهد مرسى لا فرق. ولا أظن أنك ستصدق مثلى تصريحات المستشار هشام جنينة الرئيس الجديد للجهاز المركزى للمحاسبات بأن تبعية جهازه للرئاسة مسألة بروتوكولية فإذا كان يعتبر نفسه ضمانة لهذا الاستقلال، فأظنه يعرف وهو القاضى بأن الكلام المرسل لا وزن

له عندما تحين ساعة الجد. فنحن لم نصل إلى النضج الذى يجعل هناك فارق بين الحاكم ومؤسسات الدولة. ثم إننا بعد الثورة لا يجب ولا يجوز أن نرهن هذه المؤسسات التى تمثل عين المجتمع على الدولة بأفراد مهما كانوا و «اللى اتلسع من الشربة لازم ينفخ فى الزبادي».

بالمثل فالرقابة على الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى لا يجب أن تخضع للسلطة التنفيذية ممثلة فى وزارة التضامن، فهى فى الحقيقة سلطة غير محايدة، لأن الوزير أو الوزيرة هو أو هى ابن الحزب الحاكم أيًا كان، ولعل خير دليل على ذلك أن جماعة الإخوان لم تنتقل حتى الآن من خانة كونها تنظيمًا سريًا دوليًا إلى خانة العلانية.

الخلاصة هى أننا نحتاج لأن نفكر كمجتمع فى الكيفية التى تجعل المؤسسات الرقابية، وعددها بالمناسبة ١٣، كيف تكون مستقلة تمامًا عن كل سلطات الدولة بما فيها حتى البرلمان.

أظن، وليس كل الظن إثم، أن هذه القضية هى الخطوة الأولى فى القضاء على آليات وقواعد الفساد الراسخة والمتفشية فى بلدنا «من فوق لتحت»، والتى لن يصلح معها الكلام الإنشائى الذى نسمعه الآن ممن يحكموننا.



http://estklal.com/news/news.aspx?id=1259

أخيرًا اعترفت الجماعة الإسلامية

موقع صدى البلد
11-4-2012

جاء ذلك على لسان محمد حسان حماد السكرتير الإعلامى لمجلس شورى الجماعة، فقد قال للزميل منير أديب فى المصرى اليوم إنهم أخطأوا عندما وافقوا على التعديلات الدستورية، والسبب أنها تتضمن المادة ٢٨ الخاصة بتحصين اللجنة العليا للانتخابات، ومبرر الرجل فى هذه الموافقة أنهم تعاملوا» بحسن نية».

إذن فالتعديلات الدستورية لم تكن معركة دينية، ولم تكن حربًا بين الإسلام والمسيحية، ولا بين أى دين وآخر، ولم تكن حربًا بين الإسلام والكفار، ولم تكن «غزوة الصناديق».

هذا هو الاعتراف الأهم الذى أظن أن الجماعة الإسلامية وممثلها بحاجة إلى مراجعة أنفسهم فيه، فالمعركة كانت سياسية، والخلاف فيها سياسى لكن الجماعة الإسلامية وعموم التيار الدينى حشد الناس على أساس أنها حرب ضد ديننا الحنيف، بزعم أن المسيحيين والعلمانيين وباقى التيارات السياسية يريدون إلغاء المادة الثانية فى الدستور المتعلقة بالشريعة الإسلامية.

لماذا فعلوا هذا؟

أظن أن الإخوان جروا باقى التيارات الدينية من جماعة إسلامية وغيرها إلى هذا المربع، لأنهم كانوا يريدون تمرير التعديلات الدستورية بأى ثمن.

لماذا؟

لأن المستشـــار طارق البشـــرى رئيس لجنة تعديلات الدستور ومعه القيادى الإخوانى صبحى صالح وباقى اللجنة، رسموا خارطة طريق «متخرش الميه»، لاســـتلام البلد من النظام السابق، ولا داعى لتكرارها فقد باتت معروفة، بل والآن يهاجم من وضعها.

وها هى الأيام تمر لنكتشـــف جميعًا بما فينا الإخوان والســـلفيون وغيرهم، أنه يكاد يكون من المســـتحيل تمرير خارطة البشـــري، وأنه لا حل لبلدنا سوى التوافـــق الوطنى بين الجميع.. فهل يســـتوعب أصحاب غزوة الصناديق ومن ناصرهم الدرس؟!..

أتمنى.



http://www.el.balad.com/134364/okhyra-aattft-algmah-al

حرام شرعاً.. حلال شرعاً

جريدة اليوم السابع
23-9-2008

لا أعرف متى يتوقف شيوخنا عن استخدام التعبير العجيب «حرام شرعًا.. وحلال شرعًا»، ويستبدلونه بعبارة تحمل قدرًا من التواضع «أعتقد أن هذا حلال.. أظن أن هذا حرام»، فلا أحد منهم يملك الحقيقة، لا أحد منهم يأتيه الوحى من السماء. فهى مجرد اجتهادات بشرية قد تخطىء أو قد تصيب. والطبيعى أن تكون محل جدل أو اختلاف. فالبشر مختلفون، هذه هى طبيعة الحياة.

من هؤلاء الذين يطلقون الفتاوى «الحلال شرعًا، الحرام شرعًا»، الدكتورة سعاد صالح أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر، التى أفتت بثقة غريبة «لا يجوز شرعًا للرجال إلقاء السلام على السيدات من باب الوقاية».

فهل هذا منطق، هل يمكن أن يدخل الرجل فى الصباح على زميلته بالعمل ولا يلقى عليها التحية من باب الوقاية؟ فأية وقاية تقصد الأستاذة الجامعية؟ هل تقصد الشهوات الجنسية؟

مؤكد أنها تقصد ذلك، وهى فى هذا مثلها مثل كثير من الشيوخ الذين يعذبهم الهاجس الجنسي، ويتصورون أنه المحرك الوحيد للحياة، وللرجل وللمرأة. ومن ثم فلابد من

أن يتم عزلهما عن بعضهما البعض من باب الوقاية.

الحقيقة أنه هوس جنسي غير مفهوم وغير مبرر، وغير منطقي، فليس كل سلام بين رجل وامرأة يعني الجنس، بل هناك علاقة محترمة اسمها الزمالة. وهناك بشر، وهم الأغلبية فيما أظن، يحترمون أنفسهم ويتعاملون مع النساء باحترام شديد في كل مكان في بلدنا.

أما هؤلاء الذين تتحدث عنهم الدكتورة والأستاذة الجامعية فهم النشاز غير الطبيعيين، فلا يمكننا أن نسير وراء هوسهم الجنسي ونحرم بسببهم كل شيء وأي شيء دون سند من منطق أو سند من شريعة.

الحقيقة أن الدكتورة سعاد، مع كامل الاحترام لها، لا تقف فقط في صف القلة النشاز، ولكنها تعيد أيضًا هذا البلد إلى الوراء، وتعطي المبرر لهؤلاء الذين يتفون عن المرأة كونها بشرًا لحمًا ودمًا، ويؤمنون أنها ليست إلا مصدرًا للغواية، ويصبح الحل الوحيد هو حبس المرأة وحرمانها من حق العمل والحياة.

فهل تريد ذلك الأستاذة الجامعية سعاد صالح؟



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=41489

حرية التنصير

موقع الاستقلال
18-8-2012

لم يفرحني انتقال الخواجة عبد القادر في المسلسل المعروض له في الشهر الكريم، من خانة المسيحية إلى الإسلام، ولا يفرحني غيره بأي حال. وأندهش من هذه الحفاوة المبالغ فيها من دخول سين أو صاد إلى الإسلام من قبل مواطنين عاديين ومؤسسات دينية وإعلامية. في حين أنك ستجد تجاهلا تامًا إذا حدث العكس وانتقل مسلم من ديانته إلى المسيحية أو غيرها. بل ويمكن اتهامه بأنه مختل عقليًا مثلما حدث مع شاب توجه إلى إحدى الكنائس بمحافظة الإسماعيلية -حسبما نشرت بوابة الوفد الإلكترونية- ليعتنق المسيحية، وكانت المفاجأة الأولى أنه تم القبض عليه وتحويله إلى النيابة وهي ليست جريمة قانونية، ولكنها فعل مستهجن ومرفوض.

وكانت المفاجأة الثانية هي أن النيابة قررت الإفراج عنه لأنه مريض نفسيًا.

الرواية التي تم نشرها والمنقولة كما هي العادة عن وزارة الداخلية مشكوك فيها، فلماذا يتم القبض عليه، ومن الذي أبلغ عنه وكيف عرفت النيابة وهي لا علاقة لها بالطب أنه مريض نفسي؟. ثم إذا كان حتى مريضًا نفسيًا أليس من حقه أن يعتنق ما يشاء «من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر». أليست هذه ازدواجية؟!

بالطبع هى كذلك، والأمر لا علاقة له بالأديان، بمعنى أن مناقشته لا يجب أن تكون فقط على أرضية دينية، ولكن على أساس أن هذا حق من حقوق الإنسان، مثل حق الحياة. لماذا أخرجه من حظيرة الدين؟!

لأنه بصراحة مختلف عليه، فالنص الدينى -أى دين وليس الإسلام وحده- كما قال القدماء «حمّال أوجه» فإذا كان هناك من يراه أنه مع الحرية المطلقة فى الاعتقاد، بل ومع حرية الإلحاد كما قال لى الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح فى حوار منشور منذ عدة سنوات، فهناك من يراه غير ذلك، ويصل به الأمر إلى قتل المرتد أو المختلف فى العقيدة.

أما عدم فرحتى وأنا المسلم بدخول بشر إلى الإسلام فسببه، أنه فى الحقيقة لا يضيف أو يطرح من هذا الدين العظيم. والسبب الثانى هو أننى اعتبر أنه أمر عادى أن يخرج الناس من دين إلى دين، بل وعادى ألا يعتنقوا الأديان، ولا أرى فى هذا أى ضرر على الإسلام. فهذا الدين العظيم لا يقويه أبدًا أن يكون معتنقوه عبيدًا مجبرين على البقاء على إيمانهم به، فالأحرار هم الذين يضيفون إلى بنائه الحضارى على مر التاريخ.

لذلك عندما سألت رئيس المجلس الإسلامى فى إيطاليا عبد الواحد فيلاسيتش منذ عدة سنوات: ما هو المجتمع المثالى الذى تتمنى أن تعيش فيه ويعيش الإسلام فيه؟

رد على الفور: إيطاليا، فالإسلام لا يزدهر إلا فى مناخ الحرية، وهذا ما يثبته التاريخ الإسلامي، أنا أريد دولة مثل التى أسسها الرسول صلى الله عليه وسلم فى المدينة.



http://estklal.com/news/news.aspx?id=314

كانتونات طائفية

موقع اليوم السابع
22-1-2010

لا أعرف ما هـــو الهدف من وجود رابطة اسمها «المحامين الإسلاميين»، ومن قبلها لجنة الشـــريعة فى نقابة مهنية هى نقابة المحامين. فهـــل منطقى أن يتم تكريس هذا الانقســـام بالمعنى الدينى فى نقابة المفترض أن عضويتها لا علاقة لها بنوع الدين؟

لا أظـــن، فالعمل بمهنة المحاماة، بل وأى مهنـــة في بلدنا، باســـتثناء رجال الدين، لا علاقة له بالعقيدة أو الإيمان. فإذا كان الهدف من هذه الكيانات الغريبة هو النشاط الديني، فليس مكانه النقابة، ولكن مكانه المســـاجد، أو حتى جمعية خيرية، وهذا حق لأصحابه لابد أن نساندهم فيه.

لكـــن واقع الحال الآن أنه يتم اســـتغلال الديـــن فى أمور انتخابيـــة لا علاقة له بها، فليس منطقيًا أن يخوض الإسلام الانتخابات ويصوت عليه المحامون سلبًا أو إيجابًا، فهذه إهانـــة من جانب هـــؤلاء للأديان للحصول على أصوات لا يستحقونها.

فمصالـــح المحامين ومهنتهم أمر نقابى من الصعب أن أتفهم حشـــر أى دين فيه. ثم إن هذه الكيانات الغريبة من الطبيعى ألا يلتحق بها المســـيحيون، فكيف ينضمون فى نقابتهم

إلى رابطة محامين إسـلاميين أو ينضمون إلى لجنة الشـريعة، وبالتالى من الطبيعـى وهذا حقهم، أى المسـيحيين أو غيرهم مـن أصحاب الديانات، أن يشكلوا لجانا شـبيهة، لتتحول نقابة المحامين، أو غيرها، إلى كانتونات طائفية.

هذا ما حدث بالفعل، فقد تقدم ممدوح رمزى بطلب لمجلس نقابة المحامين لتأسيس لجنة الشريعة المسـيحية. إذن إنه الانقسام، وللأسف من المستحيل حله أو الوصول إلى اتفاق فيه، فالإيمان لا يتغير، فلن يتنازل أحد عن دينه أو نصف دينه إرضاء للطرف الآخر. فى حين أن الاختلاف والانقسام حول أمور نقابية أمر إنسـانى وطبيعي، ويمكن للبشر أن يتحاوروا حولها وصولا إلى نقطة توازن.. فكيف يفعلون ذلك فى الأديان؟!

مجزرة نجع حمادي، ليسـت حادثا طارئا، وليسـت عملا فرديًا، ولكن هناك مناخ عام تم إفسـاده بتعمد البعـض وتواطؤ الكثيرين ليمهدوا لهؤلاء المجرمين ارتكاب فعلتهم الشـنيعة. مناخ صنعته تجاوزات كثيرة هنا وهناك، وحتمًـا لابد أن نوقف هذا العبث، حان الوقت لوقف من يريدون، بقصد أو دون قصد، حرق البلد.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=180619

قداسة الإخوان

موقع صدى البلد
10-6-2012

أظن أن المُتغيّر الأهم ليس فقط أن شـعبية الإخوان وعموم التيار الدينى تراجعت، ولكن لأنهم انتقلوا من خانة كونهم جماعات دينية إلـى المربع الصحيح، وهـو أنهم جماعاتٌ سياسيةٌ لديها مشـروعٌ يمكن الاتفاق معه أو الاختلاف عليه.

ففى الانتخابـات البرلمانية الماضية لم يكن الترشـح على أساس سياسي، ولكن ديني، لذلك كتبت وقتها أن الذى خاض الانتخابات كان القـرآن والإنجيل فى الأسـاس. وكان السـائدُ فى أوسـاط كثيرة من المصريين أننا سـوف نعطى أصواتنا للإخوان والسـلفيين «عشـان بتوع ربنا». وهذا المنطق السياسـى الفاسـد دعمته هذه التيارات نفسها، ودعمه حلفاؤهـا من أئمة المسـاجد التابعين لوزارة الأوقاف، والأئمة ورجال الدين فى المساجد الأهلية.

كمـا نعـرف جميعًـا حقق عمـوم هذا التيار أغلبية كاسـحة فى مجلسـى الشعب والشـورى. ولكن هـذه الأغلبية تراجعت بشـدة فى الانتخابات الرئاسية، ولم يستطع مرشـحو الرئاسـة من هذا التيار تحقيق هذه الأغلبية سواءً كان الدكتور محمد مرسى أو

الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح الذى اصطف وراءه تنويعات من الإسلاميين، -وعلى رأسهم السلفيون.

لذلك فالمكسب الأكبر ليس فى التراجع فى حد ذاته، ولكن فى أن قطاعات واسعة من المصريين نقلتهم من خانة الدين إلى خانة السياسة، وانتهت إلى حد كبير هالة القداسة التى كانوا يحيطون أنفسهم بها، وبدون شك فهذا سوف يفيد البلد، ويفيد هذه التيارات نفسها.



مسلمون يكرّمون بهائية

موقع اليوم السابع
29-9-2010

نعم هذا حدث، بل دعنى أقول إنه يتكرر يوميًا فى كل أنحاء العالم. صحيح أنه ليس منتشـرًا كما نتمنى، ولكنه موجود على أية حـال. فى ظل الحـروب الدينية التى تجتاح العالم، يصبح إنجازا كبيرًا، رغم عدم الاهتمام الكافى به من قبل سياسـيين ومثقفين، ومن قبل وسـائل الصحافـة والإعلام، لا أقصد هذه الجائزة فقـط، ولكن أقصد كل مظاهر التسامح الديني.

الجهـة التى منحـت جائزتها هـذا العام للتسامح الدينى هى منظمة المؤتمر الإسلامى الأمريكيـة، والحاصلـة علـى الجائزة هى الدكتورة بسمة موسى البهائية المصرية.

أما الجهـة فهى مبادرة قام بها مسـلمون أمريكيـون فى أعقاب الهجمـات الإرهابية فى ١١ سـبتمبر٢٠٠١، والهدف، كما هو متوقع، المسـاهمة فى تغيير الصورة السلبية للمسـلمين. والتأكيد على وجود تنوع هائل فى المجتمعات الإسـلامية فـى جميع أنحاء العالم، فليس كل المسلمين أو حتى معظمهم مثل ابن لادن أو غيره من الإرهابيين. ونجحوا فى بناء ائتلاف واسع من كل الديانات لمحاربة التطرف والإرهاب، ليس فقط بين المسلمين،

لكن بين أصحاب كل الديانات، بل ومن الملحدين، كما نجح المؤسسون في جعل مجلس الإدارة ممثلا لكل الأديان، أرضية وسماوية وملحدين، أي لكل من يؤمن بالتعايش والتسامح.

تمويل هذه المنظمة يعتمد على التبرعات غير المشروطة للأفراد والمؤسسات، ولكنهم يؤمنون بعبادتها، وكان القائمون عليها حريصون على التأكيد على أنهم لا يتلقون دعمًا من الدولة السعودية، حتى لا تكون هناك شبهة انحياز، فهدفهم هو المساهمة في بناء مجتمعات مزدهرة بالحريات ومتعددة الأديان والثقافات، بما فيها بالطبع المجتمع الأمريكي.

لا تتوقف أنشطة هذه المنظمة على الأديان فقط، ولكنها تحارب كافة أشكال الانحياز، بما فيها الانحياز ضد المرأة والطفل، لذلك خاضت، على سبيل المثال، معركة لضمان حصول العراقيات على ٢٥٪ من الوظائف الحكومية، وبالمثل تقيم دورات تدريبية للطلبة وتقاوم المناهج الدراسية التي تحض على الكراهية والتطرف.

لكل ذلك كان لابد أن تكرم منظمة المؤتمر الإسلامي الأمريكي الدكتورة يسمة، فهي ناشطة دءوبة في العديد من المنظمات التطوعية المهتمة بزرع الحب والسلام والتسامح وتدافع عن حقوق المرأة والطفل، ولأنها أيضًا وبعد كل هذه السنوات، أصبحت قيمة مصرية نبيلة لهذا التسامح.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=284032

اسجنوا هؤلاء مع تهاني الجبالي

موقع بوابة الوفد
24-8-2012

أنا أولهم طبعًا، والحقيقة أنهم كثيرون من الصعب أن أكتب أسماءهم جميعًا دون أن أنسى بعضهم. وهؤلاء هم من كانوا ضد المسار الفاسد الذى اخترعته جماعة الإخوان مع المجلس العسكري، فجعلوا الانتخابات البرلمانية قبل كتابة الدستور وهو ما أدى إلى **الكوارث التى نعيش فيها الآن وسيؤدى إلى مخاطر لا حصر لها على رأسها استيلاء** الإخوان وحلفاؤهم على مصر وجعلها دولة دينية.

لذلك يبدو بلاغ نائب مجلس الشعب المنحل محمد العمدة للنائب العام ضدها مضحكًا، فما قالته المستشارة تهانى الجبالى لمدير مكتب صحيفة نيويورك تايمز فى القاهرة قد طالب به كثيرون علنا. فقد استند إلى أنها نصحت المجلس العسكرى بأن يكون الدستور أولا وهذا ما فعله كثيرون وأنا منهم. كما أنها طالبتهم بتعطيل الانتخابات البرلمانية حتى لا يصل الإسلاميين للسلطة، فهذا ما كنت أتمناه وكتبته وقاله كثيرون. بل وكنت ومعى آخرون نطالب علنًا بوضع خاص للجيش ومحله الأعلى فى الدستور، كحام للملعب الديمقراطي، بمعنى أنه هو الضامن

لتداول السلطة إذا حدث واستولى عليها بالانتخابات فصيل سياسى ورفض تركها بالانتخابات.

لذلك أنا مندهش من أن العمدة اكتفى فى بلاغه بالمستشارة تهانى دون غيرها من أصحاب ذات الموقف. وأظن أن هذه هى الأسباب:

١- الهجوم على تهانى والتشهير بها هو إعدام معنوى لها، حتى لا تتجرأ هى أو غيرها بانتقاد الإخوان وحلفائهم وهم يبنون دولتهم.

٢- الهجوم على تهانى جزء من محاولة إعدام المحكمة الدستورية العليا التى تقف حجرة عثرة أمام الإخوان وحلفائهم وهم يريدون أن يشرّعوا قوانين على مزاجهم وعلى مزاج الدولة الدينية التى يريدونها.

٣- إعدام تهانى جزء من أهداف الإخوان وحلفائهم من تحجيم دور المرأة فى بلدنا، ليقتصر على ما يحدده الإخوان. ولذلك هناك من رفع ضدها دعوى للمطالبة بعزلها من المحكمة الدستورية بحجة أن هذا يخالف المادة الثانية من الدستور، أى يخالف الشرع الذى يرفض عمل المرأة بالقضاء.

يمكنك أن تختلف مع تهانى الجبالى كما تشاء، ومن حقك وحقى أن تختلف معها بحدة وغضب، ولكن ما يفعله الإخوان وأنصارهم ليس اختلافا ولكنه اغتيال للكتيبة التى تقف ضد تحويلهم مصر لولاية دينية.



دفاعا عن حامد أبو أحمد

موقع الدستور
24-8-2012

لا يقاس إيمانك بالحرية، بمدى ترحيبك بالحرية لنفسك ولمن يناصرونك، ولكن العكس تمامًا هو الصحيح. أى بدفاعك المستميت عن حرية خصومك، وفى هذا الاختبار رسب الكثير من أعضاء جماعة الإخوان ورسب معهم مناصروهم من السلفيين وغير السلفيين.

ولا أظن أن القارىء الكريم بحاجة إلى أن أذكره بالحملة الضارية ضد حامد أبو أحمد، بل وضد كل الذين يؤيدون وسيشاركون فى تظاهرات يوم ٢٤ اغسطس القادم. وليست هناك مشكلة طبعًا في أن يختلف من يريد مع أهداف هذه التظاهرات وعلى رأسها إسقاط حكم الإخوان. وقد فعلوا ذلك فعلا. لكن الكثير من الإخوان ومناصريهم لم يفعلوا فقط مثل الحزب الوطنى السابق، أى ممارسة التكفير السياسي، والتهديد باستخدام العنف ضد المتظاهرين بحجة القلة المندسة أو الحفاظ على سلمية المظاهرات. ولكنهم وصلوا إلى ما هو أسوأ من ذلك وهو التكفير الديني، فهناك من ادعى مثلا أن حامد أبو أحمد تنصر وهناك من أخرجه من ملة الإسلام وهو كما يعرف القارىء الكريم ترخيص ضمنى بالقتل.

هذا الترخيص بالقتل تصاعد بعد تصريح أبو

حامد بان الأهرامات عنده أهم من المسـجد الأقصى، ليس على أسـاس دينى ولكن على أسـاس وطني. وهذا يمكن أن يكون مثار رفض ولكن ليس تكفيرًا دينيًا كما فعل الجيش السـرى لجماعة الإخـوان. والتى من المعروف أن ولاءها ليس وطنيًا ولكن أمميًا كما قال مرشدهم السابق «طظ فى مصر وأبو مصر واللى فى مصر».

ثم دعك من أى خلاف حول شخص أبو حامد، فهذا ما يجرنا إليه الإخوان، ولكن الأهم هو الأهداف التى أعلنها الداعون لمظاهرات إسقاط الإخوان وهي:

- إصـدار قانون بتجريم التعيينات السياسـية للحفاظ علـى الهيكل الإدارى للدولـة، والتحقيق مـع قيادات جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة بشـأن مصادر تمويل الجماعة والحزب، خاصة منذ قيام ثورة ٢٥ يناير حتى تاريخه.
- إعادة التحقيق بشـأن هروب المتهمين الأجانب فى قضية التمويل الأجنبي، وتوضيح مسئولية جماعة الإخوان المسلمين فى ذلك.
- تقنين وضع جماعة الإخوان المسلمين كإحدى جمعيات المجتمع المدنى التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي، وتحديد أهدافها ومصادر تمويلها.
- رفض قرار رئيس الجمهورية بإعطاء نفسه صلاحية إصدار وإلغاء الإعلانات الدسـتورية بدون استفتاء الشعب، أو التشاور مع القوى السياسية وكذلك رفض قراره بتعديل صلاحياته المحددة سـلفًا، وفقا للإعلان الدستورى الأول الذى تم استفتاء الشعب عليه فى مارس ٢٠١١.

ألا تـرى إنها مطالب وجيهة ويطالب بها الكثيرون، ثم حتى لو كنت مختلفا معها، فهل هذا يعطيك الحق بتكفير أبو حامد وإباحة دمه؟!



http://www.dostor.org/component/content/article

دفاعا عن توفيق عكاشة

موقع الاستقلال
12-8-2012

نعم توفيق عكاشة التى لا تعجبنى طريقته، نعم توفيق عكاشة الذى أختلف مع كثير مما يقوله، نعم توفيق عكاشة الذى يشن ضده الإخوان وحلفاؤهم حملة شعواء، ليس اختلافا فى الرأى ولكن لإغلاق قناة الفراعين، فالذين خرجوا ضد مبارك مطالبين بالحرية يسقطون فى أول امتحان لهم.

فالاختيار الحقيقى لإيمان الإخوان وحلفائهم بالحرية، ليس فى أن يتركوا مناصريهم يعبرون عن أنفسهم، ولكن أن يدافعوا عن حق خصومهم فى انتقادهم، مهما كانت قسوة الانتقاد، بل ومهما كان شططه، فالحرية الحقيقية ليست فقط حرية الصواب، ولكنها أيضًا حرية الخطأ، إذا اعتبرنا الرأى خطأ وهذا غير صحيح.

الأمر بدون شك لا يخص الدكتور توفيق عكاشة وحده، فالهجمة الشرسة طالت صحيفة الدستور ومن قبلها صوت الأمة، وإذا أضفت إلى ذلك التحرش البدنى والاعتداء على خالد صلاح رئيس تحرير اليوم السابع، رغم أنه ليس خصمًا للإخوان ولا لعموم التيار الإسلامي. وإذا أضفت إلى ذلك أيضًا الاستيلاء على الصحف القومية، والمحطات الإذاعية والتليفزيونية، فهذا معناه أن الإخوان قرروا وبدأوا فى تنفيذ قمع

واستبداد، يتوارى بجواره نظام مبارك خجلا.

هل هذا يعنى الموافقة على ما يسميه الإخوان وحلفاؤهم من سلفيين وليبراليين الانفلات الإعلامي؟.

بالطبع لا، بل ويجب مواجهته بالقانون، وليس بالغلق والمصادرة. ولكن بغرامات تتحملها الجريدة أو المحطة التليفزيونية، أو أى وسيلة إعلامية. فالإغلاق الإدارى والمصادرة خارج القانون، وحتى المصادرة بحكم قضائي، إذا كانت اليوم تطول خصوم الإخوان، فغدًا سوف تطول مناصريهم، إذا حدث وجاءت حكومة غير إخوانية.

شخصيًا ليس لدى أمل كبير فى أن يتوقف توحش الإخوان. ولكنى أراهن على القوى التى تناصر الحرية. وأراهن أيضًا على الذين ناصروا الإخوان وهم مظاليم، وتحالفوا معهم بعد الثورة، فالذبح الذى يطول اليوم من لا تحبون، سوف يطولكم غدًا.. وأؤكد لكم أن هذا الغد ليس بعيدًا.



http://estklal.com/news/news.aspx?id=151

الفصل الثامن

مبارزة علمانية إخوانية

ربما تكون هى التجربة الأمتع فى الكتابة، وقد بدأت دون تخطيط بينى وبين صديقــى وزميلى هانى صــلاح الدين القيادى بجماعة الإخــوان، وقتما كنت مديرًا لتحرير موقع اليوم السابع. وتدريجيًا كنا نكتب ردًا على بعضنا البعض، ونناقش دون خطوط حمراء الأفكار الأساسية لجماعة الإخوان التى ينتمى اليها هاني. ونناقش أيضًا أفكارى الليبرالية والعلمانية.

اتفقنا بعد نجاحها أن نطورها ونســتمر فيها وتكون مشروع لكتاب مشترك، لكنهــا تاهت منا فى الزحام. وجاءت الفرصة فى هــذا الكتاب أن أضعها بين يدى القارىء الكريم بعد أن رحب صديقى العزيز بذلك.

وأظن أنه حوار مهم وكاشف للأفكار والتوجهات، ويتيح طرح وجهة النظر الإخوانية بدون مواءمات ولا طلاءات.

ديناوالحب

موقع اليوم السابع
7-12-2008
هاني صلاح الدين

لا يختلف العقلاء من بنى البشــر على قيمة الحب، وضرورة وجوده فى المجتمعات الإنســانية، فهو للبشر كالروح التى تسرى فى الجسد، إذا فقدناه فقدنا الحياة، بل هو كالماء، ومن غيره تتحــول الحياة لصحراء جرداء بلا مشاعر أو أحاسيس. إنه الخلطة الربانية التى أســكنها قلب الإنسان ليحيا مندمجاً ومنســجماً مع بنى جلدته، وهو الطاقة التى تدفع الإنســان لفعل الخيرات، ويجعل الإنســان يترفع عن أنانيته ويحوله من آخذ إلى معطاء ومن صلب إلى ســهل لين، إنه الســر الذى يســرى فــى حياتنا ليضيئها.

ومما لا شــك فيه أن الحب عاطفة سامية عززتها الشرائع السماوية وعمقت معانيها فــى النفس الإنســانية وجعلت لــه أطراً شرعية يرشــد من خلالها حتى يرتفع هذا المعنى النبيل عن النزوات، إنه الحب الذى أحله الله ليكــون ميثاقاً غليظاً وحبلاً متيناً يربط به قلب الرجل والمرأة بزواج شــرعى علنــى، ليرتقى بعلاقة المــرأة بالرجل إلى أعلى عليين، ويسمو بهما إلى سماء الحب الطاهر الذى أســس له نبينا محمد صلى

الله عليه وسلم فى الحياة الزوجية، ولنا فيه أسوة حسنة، فقد جهر بحبه لزوجاته رضوان الله عليهن وعاش أسمى معانى الحب الذى عرفها التاريخ مع السيدة خديجة وعائشة، بل وصل الأمر بهذا الحب إلى أن اللحظات الأخيرة لنبينا فى هذه الدنيا كانت فى حجر أُمنا السيدة عائشة، معلنين للبشرية أن الإسلام جاء ليرسخ المعانى الحقيقية للحب التى ترتكز على الطهارة وسمو المشاعر.

وما سبق ما هو إلا مقدمة عن معانى الحب الحقيقية، لكى أدخل من بوابتها إلى قصة الزميلة الصحفية دينا عبد العليم، والتى أثارت الكثير من الجدل بعد نشرها على صفحات جريدتى التى أفتخر بالانتساب إليها اليوم السابع.

ولابد أن أعترف أن ما نشر أصابنى بالدهشة، ولكن لابد أن نخلص إلى مجموعة من الحقائق لابد من التأكيد عليها ومنها:

أن العقيدة شيء أساسى فى حياتنا، من خلالها نعلم ما هو الحلال وما هو الحرام ونرشد تعاملاتنا مع واقعنا بمبادئ هذه التشريعات السماوية، فلا يحل لنا تحت دعوى الحرية الشخصية أو المعانى النبيلة كالحب أن تستحل المحرمات ونلبس الباطل ثوب الحق، لذا نجد أن الإسلام جاء ليجعل هناك إطاراً واحداً يتم فيه تبادل مشاعر الحب بين الرجل والمرأة، وهو الزواج، وما دون ذلك فهو عبث يخرج عن قيمنا وهويتنا الإسلامية والعربية.

أن الدعوات التى ينطلق بها البعض بفتح باب الحب على مصراعيه بين الشباب والفتيات بدون مراعاة الاختلافات العقائدية، ما هى إلا دعوات باطلة خطيرة تشعل نيران الفتنة الطائفية فى مجتمعنا المصرى.

أن الحياء شيمة العرب سواء المسلمين منهم أو المسيحيين، فقد تعودنا

منـــذ نعومة أظافرنا على أن حياء البنـــات يضرب به المثل، ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم علمنا إن الحياء شعبة من الإيمان، لذا أطالب فتياتنا اليوم بتعزيز هذه القيمة العظيمة.

أخطـــر ما فى الأمر تلك الفتاوى التى يصفهـــا البعض بالتنويرية مثل فتـــوى الكاتب جمال البنا، الذى تعودنا منـــه الخروج علينا بكل ما هو مخالف لإجماع علماء الأمة، حول جواز زواج المســـلمة من مسيحى، وهذه الفتـــوى لا تفرق كثيراً عن فتوى جواز تبادل القبلات بين الفتيات والشـــباب فى الحدائق العامة وفتوى جواز التدخـــين فى نهار رمضان، وغيرها من الفتاوى التى ليس لها أى سند شرعى صحيح، لكنها فتاوى لبلبلة الرأى العام وخلط الباطل بالحق.

أن اللعب بقيم وثوابت المجتمع أمر لا يتحمله أبناء هذا الشعب، ويعد درباً من اللعب بالنار التى من الممكن أن تحرق صحابها قيمياً وأخلاقياً، وتعزله عن أبناء مجتمعه.

وأخيراً جميل أن يســـمح بعضنا لبعض فى جو ديمقراطى بالاختلاف، انطلاقاً من أن الاختلاف فى الرأى لا يفسد للود قضية.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=55192

إسلام آمنة وهاني

موقع اليوم السابع
7-12-2008
سعيد شعيب

رغم عدم وجود نص قرآني يحرم زواج المسلمة من مسيحي، إلا أن الدكتورة آمنة نصير، حسبما نشر موقع اليوم السابع، أباحت لنفسها أن تحل محل القرآن الكريم وتشرع على هواها، وتحرم ما أحله الله، وذلك استنادًا إلى العبارة المخيفة، إجماع الفقهاء، فى حين أنها لم تقل لنا من هم هؤلاء الفقهاء، وما هى الشروط التى تجعل الفقيه فقيهًا، ولا كيف حصلت على إجماع هؤلاء على مر العصور، ولا كيف حصلت على بياناتهم منذ ١٤٠٠ عام حتى الآن.

إنه المنطق الإنشائى الذى يستند إلى تعبيرات فضفاضة، ليس لها «راس من رجلين»، ولا هدف لها سوى تخويف المختلفين وبث الرعب فى قلوبهم وتحجير عقولهم، حتى يتحولوا إلى قطيع يسهل أن يقودهم من هم مثل الدكتورة آمنة.

المشكلة أن أستاذة العقيدة والفلسفة الإسلامية بجامعة الأزهر، مع احترامى لها، لا تفرق بين رأيها الشخصي، وله كامل الاحترام، وبين الإسلام، فمن حقها أن تصف قصص الحب بين المسيحيين والمسلمين بالرعونة، فى حين أن هناك

حديثا عن النبى (ص) عندما قال عن حبه للسـيدة عائشـة وعدم قدرته على مراعاة شـروط العدل فى المشاعر: «اللهم هذه قسمتى فيما أملك، فـلا تلمنى فيما تملك ولا أملك»، أى لا تلمنى على مشـاعري. فهل مـن حق الدكتورة أن توحـى أن مثل هذه العلاقات انحلال، ليس فقط للمحبين، لكن معهم أسرهم بالمرة؟.

بالطبـع ليس من حقها هى أو غيرها، ومن حقنا أن نختلف معها هى وغيرها، دون أن تدعى هى أو غيرها بأنها تتحدث باسـم الإسلام، أو أن تقول ممنوع.

ذات المنطق الإنشـائى اسـتخدمه زميلنا فى اليوم السابع هانى صلاح الديـن فى مقالته، دينا والحب، التى نشـرها فى الموقع، فهو لا يناقش جوهـر القضية مباشـرة، وهى الموانع التى تحول بـين علاقات التزاوج بين المسـلمين والمسيحيين، ولكنه، وليسـمح لي، يلف ويدور، وبدلا من مناقشـة جمال البنا فى أنه لا يوجد نص قرآنى يحرم هذا الزواج ، اسـتخدم هانى طريقة الضعفاء، وهى التلسين الذى لا يليق، ضد رجل مجتهـد كل جريمته أنه ليس على هواه، رغم أن للمجتهد الذى يصيب أجرين، وللذى يخطىء كما يعرف أجر واحد.

الزميل هانى والدكتورة آمنة ليسـا اسـتثناء ولكنهما قاعدة فى وسط أنصار التيار الديني، بجناحيه الفقهى والسياسـى مثل جماعة الإخوان، فلا تجـد بينهم من يسـتخدم تعبيرات من نوع أعتقد أن الإسـلام كذا وكـذا. . أو أظن أن رأى الإسـلام كذا كذا. . أو حتـى يختم كلامه بالتعبير الشـهير «والله أعلم»، وكأنهم يحملون توكيلا سماويًا، وكأنهم يحملون توكيلا من المسلمين بأن يتحدثوا باسمهم، بل إن بعضهم يتجرأ ويتحدث باسـم المصريين «كلهم على بعض»، مسـيحيين وشيعة وسنة

وبهائيين وغيرهم.

ولذلك يلجأون مثل زميلنا هانى إلى طريقة واحدة وحيدة فى أى نقاش تتلخص فيما يلي:

١- استخدام تعبيرات غير محددة وغائمة، مثلما فعل هاني، بغرض تخويف وإرهاب المختلفين معه، منها مثلا أنه يعتبر أن ما يقوله حقائق، فى حين أنها وجهة نظر «بنى آدم» مثلنا يمشى فى الأسواق ويخطىء ويصيب، وبالتالى فمناقشة ما يقوله ليس خلافا مع الحقائق ولكن خلافا مع كلام بشر مثلنا.

٢- ماذا يقصد هانى بالضبط بـ«هويتنا العربية الإسلامية»، فأى عربية وأى إسلام، هل هو السعودى مثلا أو الشيعى أو غيره، ثم ما هى الهوية العربية، هل يقصد اللغة، أم ماذا؟..

٣- يقول الزميل هانى إن الشعب (المصريون عددهم يقترب من ٨٠ مليونا) لن يحتمل اللعب بقيم وثوابت المجتمع، ويعد دربًا من اللعب بالنار الذى من الممكن أن تحرق أصحابها قيميًا وأخلاقيًا، وتعزله عن أبناء مجتمعه.

فهل قام بعمل استفتاء أو أبحاث أو دراسات أو أى شيء، بالطبع لا.. فلماذا يتحدث نيابة عن ٨٠ مليون مواطن فيهم المسيحى والمسلم والبهائى واللا ديني؟..

٤- حتى يزيد زميلنا جرعة الرعب، وبعد أن نصب نفسه متحدثا باسم الإسلام وباسم المصريين، حتى المسيحيين منهم، يلقى بالقنبلة وهى أن عدم مراعاة الاختلافات العقائدية فى علاقات الحب، ما هى إلا دعوات باطلة خطيرة تشعل نيران الفتنة الطائفية فى مجتمعنا المصري.

فى حين أن رفضها، رفض الامتزاج بين كل أطياف المصريين من

مسلمين ومسيحيين وغيرهم، هو الذى يحول بلدنا العظيم إلى جزر منعزلة تحارب بعضها بعضًا كما يريد الزميل هانى حتى يسهل على أنصار التيار الدينى بجناحيه الفقهى والسياسى أن يتحكموا فى البلد ويحرقوا فيها الأخضر واليابس.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=55325

حجاب مروة.. و«هولوكست» الغرب

موقع اليوم السابع
3-7-2009
هانى صلاح الدين

مروة الشربيني.. لم تعرف قط فى حياتها العنف أو التطرف.. لم يأت اسمها فى قوائم المتشددين، كما أنها لا تعرف لغة السلاح، خرجت وأسرتها من وطنها تبتغى العلم.. اعترف لها كل من تعامل معها بدماثة الأخلاق واحترام الآخر، لكنها وقعت فى خطيئة لم تغفرها لها عنصرية الغرب، حيث استجابت لقول ربها ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ «٦١ النور، فكانت النتيجة اتهامها بالإرهاب لمجرد ارتدائها الحجاب، ثم قتلها فى ساحة القضاء بألمانيا.

ولم تكن هى الضحية الوحيدة للعنصرية الغربية، بل أصيب زوجها بطعنات من خنجر الحقد الذى يقطر كرهًا للإسلام والمسلمين، أما الضحية الثالثة فهو الجنين الذى كانت تحمله مروة، والذى لم تكن له جريمة سوى أن أمه محجبة، ومن الغريب أن يحدث كل هذا تحت سمع وبصر الشرطة الألمانية. الحدث يؤكد لنا مجموعة من الحقائق لابد أن نعيها جيدًا، لكى نعلم كيف يفكر دعاة الحضارة والتحضر، ومنها:

• أن كل الدعوات التى يطلقها الغرب عن حوار الحضارات والتقارب بين الأديان مجرد «ماسك» يخفي خلفه وجه الغرب القبيح، وحقيقة نواياهم نحو الشرق كمسلمين ومسيحيين، ولعل ما يتعرض له المسلمون من تضييق وملاحقات خير دليل على عنصرية هؤلاء.

• أن الغرب اتخذ من المسلمين العدو الأول له، خاصة بعد سقوط الشيوعية وخلو الساحة العالمية له، واتخذ من تصرفات حفنة من المتطرفين الإسلاميين ذريعة لإعلان الحرب على الإسلام وتعاليمه وبدأ فى تدشين هولوكست جديد ضدنا اختلفت درجاته بين النيل من مقدساتنا إلى التطاول على رسولنا الكريم. وانتهت بالتصفية الجسدية للمحجبات وتقنين القوانين لتحريم الحجاب، كما حدث فى بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا.

• أن التطرف أصبح ظاهرة واضحة بالغرب، فهناك مؤسسات غربية تأسست من أجل استهداف المسلمين، وشنوا على مدار الأعوام الخمسة الماضية حملة شرسة ضد الإسلام تمثلت فى تأسيس مواقع لهم على الإنترنت تقوم على الطعن فى القرآن الكريم، وإصدار بعض النسخ بعد تحريفها من قبلهم، ثم دشنوا حملة على موقع اليوتيوب بثوا من خلالها مجموعة من المشاهد المصورة، التى تنال من القرآن ورسول الإسلام ونشر الرسوم المسيئة له، كما مارسوا كل أشكال الاضطهاد والتمييز ضد المسلمين العاملين بالغرب، ومع انتشار الإسلام بأوروبا دفعهم الحقد إلى استهداف المحجبات بالشوارع. كما شهدت ألمانيا نفسها قيام قس متطرف بحرق نفسه فى ميدان عام ببرلين اعتراضًا على انتشار الإسلام بأوروبا.

• أن خطاب أوباما الأخير الذى دعا فيه المسلمين لفتح صفحة جديدة مع الغرب، ما هو إلا تخدير لمشاعر المسلمين، ومظلة لتمرير خططهم كالوحش الذى يلتهم فريسته بهدوء وبدون ضجيج، فمنذ هذا الخطاب وجدنا إشعالا

للفتن فى منطقتنا العربية والإسلامية، ففى باكستان وأفغانستان يقوم الأمريكان بزرع الفتنة بين الطوائف المختلفةِ وإشـــعال المعارك القبلية، وفى إيران شجع الأمريكان الفوضى مـــن أجل الإطاحة بالاســـتقرار الإيرانى والضغط على النظام هناك، وفى مصر شـــجع الأمريكان أقبـــاط المهجر على تحريك نيران الفتنة التى أصبحت تشتعل بين الحين والآخر بمختلف المحافظات، وذلك من خلال تشجيع هؤلاء للمتشددين والشباب المتحمس من أجل تحريك وإشعال الأحداث الطائفية.

• أخطـــر مظاهر التطرف الغربى تمثل فـــى قيام بعض الرموز الدينية بالنيل من الإسلام والمســـلمين، والتطاول على الرسول الكريم فى المحافل العامة، وعلى رأس هؤلاء البابا بنديكت السادس عشر التى أثارت تصريحاته غضب كل المسلمين.

وعلينا جميعًا كمســـلمين وشـــرقيين أن نعترف أننا من هـــواة التفريط فى حقوقنا أمام الغرب، سواء بدافع الخوف من قوتهم أو من أجل شراء ودهم، لكن آن الأوان أن نتعامل معهم على قدم المســـاواة وألا نستشعر أننا بشر من الدرجة الثانية، وليســـت هذه دعوة للتصـــادم لكن دعوة لتصحيح الأوضاع والحفاظ على كرامة أمتنا، ولذا أرى أن يكون حادث مروة مرحلة جديدة فى التعامل مع الغرب، وعلى الدبلوماسية المصرية والهيئات القانونية أن تخوض معركة قانونية جادة للثأر من هولوكست الغرب وعنصرية المتطرفين.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=114638

الغرب لم يقتل مروة

موقع اليوم السابع

3-7-2009

سعيد شعيب

لا يمكن السكوت على قتل مروة بهذه الطريقة الهمجية لأنها دافعت عن حقها فى الاعتقاد، ورفضت أن يصفها متطرف بـ«الإرهابية». ولكن فى ذات الوقت لا يمكن قبول منطق نائب جماعة الإخوان فى البرلمان الدكتور سعد الكتاتني، الذى قال لزميلنا السيد الخضرى على موقع اليوم السابع: «ما حدث سببه التعصب الشديد الذي يمارسه الغرب ضد المسلمين، والتطرف والعنصرية والعنف ضد الآخر فى المجتمعات الغربية».

السبب أن هذه أحكام إجمالية تعنى أن كل الغرب ضد المسلمين، وهذا غير صحيح، فمن المستحيل التعامل مع الغرب «كله على بعضه»، باعتباره كتلة واحدة صماء. ولو قبلنا هذا المعيار، فعلينا ألا نغضب عندما يعتبرنا الغير إرهابيين مثل أسامة ابن لادن. فالمجتمعات الغربية مثل مجتمعاتنا فيها تنويعات واختلافات وتناقضات. صحيح أن هناك قدرًا من العداء لدى متطرفين ضد الإسلام، ولكن الصحيح أيضًا أن هناك من يناصر حقوق المسلمين، آخرهم الرئيس الأمريكى أوباما

الذى أعلن بحسم احترامه الشديد للإسلام والمسلمين، واختارت إدارته من بين مستشاريها مسلمة محجبة هى داليا مجاهد. وإذا كان هناك من يكره الإسلام، فلدينا من يكره الغرب والمسيحيين عمومًا، فالمتطرفون موجودون فى كل الأديان والعقائد.

الصراع بين الغرب والشرق ليس صراعًا دينيًا، ولكنه صراع مصالح يستخدمون فيه الدين، فجورج بوش لم يحتل العراق لتدمير الإسلام، ولكنه كان يريد الاستيلاء على منابع البترول وزيادة قوته فى مواجهة نظام الملالى فى إيران. صحيح أن بوش ورجاله استخدموا خلفيتهم الدينية المتعصبة فى هذا الصراع، ولكن الأصل هو المصالح، فذات الإدارة خاضت صراعًا فى مناطق أخرى من العالم ليس فيها مسلمون، مثل كوريا الشمالية وكوبا وفنزويلا وغيرها.

حتى تناقض المصالح بين الدول والشعوب ليس أبديًا، فقد خاضت دول أوروبا حربين عالميتين ضد بعضهما البعض، وفى النهاية وصلوا إلى الاتحاد الأوروبي. أقصد أن صراع المصالح متغير، وحلوله متغيرة، فلا شيء فى الصراعات الدولية، وحتى المحلية أبدي.

الذين يروّجون لعداء الغرب المطلق للإسلام، هدفهم سياسي، هو حشد الجماهير خلفهم مستغلين مشاعرهم الدينية النبيلة، حتى يحققوا شعبية تؤهلهم للوصول إلى ما يريدونه. . الاستيلاء على السلطة السياسية، أو السلطة الدينية.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=114642

دولة مدنية لا دينية ولا علمانية

موقع اليوم السابع

13-9-2009

هانى صلاح [illegible]

بين الحين والآخر يثير العلمانيون موضوع الدولة الدينية والمدنيـة، ويحاولون دومًا أن يخلطوا الأمور ويلصقوا بالمشروع الإسلامى الإصلاحى المستنير نموذج الدولة الدينية الغربية التى كفر بها كل الإصلاحيين فى العالم؛ على مختلف أيديولوجياتهم ومذاهبهم السياسية؛ لكن الواقع والتاريخ يؤكد للبشرية أن الدولة الإسـلامية قامت فى مجملها على أسـس الدولة المدنية، واعتمدت فى مرجعيتها على الهوية الإسلامية والدليل على ذلك:

- أن الإسـلام أقام دولته على المؤسسـية التـى هى أهم أسـس الدولـة المدنية؛ فقد نجح الرسـول الكـريم محمد -صلـى الله عليه وسـلم- أن يرسّـخ دولة المؤسسات، وأن يهيكل حكومتـه على اختيار الأصلح، ورسـخ مبدأ الشورى الملزمة التى لا تختلف مع معانى الديمقراطية الحالية، وخلّص العرب من العشوائية السياسـية والقبلية التى تتنازع على أتفه الأسـباب، وكلنا يعلم كيف كانت أحوال العرب سياسـيًا واجتماعيًا واقتصاديًا قبل بعثة الرسول الكريم.
- أن التشـريع الإسـلامى وضـع نظامًا متكامـلا لأسـس الحياة، ووضـع الخطوط

العريضة للتعاملات، ورسّخ المبادىء والأخلاقيات التى ترتفع وتسمو بالإنسانية، وأعطى الفرص للبشر أن ينظموا حياتهم بما يتناسب مع تطورات العصر، فالتشريعات الملزمة مثل الحدود والفرائض والحلال والحرام لا تزيد عن نسبة ٤٠٪ من مجريات الحياة، بينما نجد أن هناك ٦٠٪ من تنظيمات الحياة البشرية تقع تحت مظلة المصالح المرسلة التى ترك الله لعباده تنظيمها بالطبع بما لا يخالف مبادىء العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، مع العلم أن الأصل فى كل أمور الحياة الإباحة إلا ما جاء فيه نص، فما حرّم الله حرامًا إلا لحماية الإنسانية، والترفع بها عن الحيوانية، وما حرّم الإسلام الزنا إلا لصيانة الأنساب والإنقاذ من الأمراض القاتلة مثل الإيدز وغيره، وما حُرِّم القتل إلا للمحافظة على الروح، وما حُرِّم الربا إلا لإنقاذ العالم من الأزمات المالية، وما حُرِّم الخمر إلا لحماية العقل، وما حرّمت الغيبة والنميمة والسب والقذف إلا لحفظ السمعة والسلام الاجتماعي.

• أقر الإسلام الحرية الشخصية بمختلف درجاتها، لكنها مشروطة بالحفاظ على حرية الآخرين، ومبادىء المجتمع التى يتبناها، كما يقر المشروع المدنى الإسلامى حرية الاعتقاد ومبدأ المواطنة، فها هو النبى الكريم منذ الوهلة الأولى يحافظ على النسيج الوطنى لدولته بالمدينة ويوقع وثيقة مدنية من الطراز الأول أقرت حقوق المخالفين له فى الاعتقاد، ووقع معاهدات مع اليهود من أجل دمجهم فى المشروع المدنى الإسلامى الذى تمتعوا من خلاله بكل مبادىء المواطنة، وظل المسلمون محافظين على عهودهم حتى نقض اليهود عهودهم ونكسوا على أعقابهم وتآمروا على المسلمين، وهتكوا مبادىء المواطنة، ووالوا أعداء وطنهم والمحاربين لدولتهم.

• كما أقر المشروع المدنى الإسلامى الحرية العلمية، ولاقى العلماء فى ظل هذا المشروع كل المساعدة والتقدير، فما سمعنا عن عالم قُتل بسبب اختراع

له كما فعل الغرب مع علمائه فى العصور المظلمة، لكن سـمعنا عن الخلفاء الذين وصل تشـجعيهم للعلماء آن تصل عطاياهـم لهم أن توزن مؤلفاتهم بالذهب كما حدث فى العصر العباسـى الثاني، بـل أقر النبى الكريم هذه الحرية بموقفة من أمر النخيل فى المدينة؛ حيث استشـاروه وأمرهم الرسـول بمعالجة للنخيل تخالف معالجتهـم المعتادة، وعندما لم تأتِ الثمار المطلوبة؛ علّمهم النبى درسًـا مهمًا أقر به الحرية العلمية؛ حيث أطلق الرسـول كلمته المشـهورة «أنتم أعلم بشـئون دنياكم» أى فتح بـاب الاجتهاد العلمى على مصراعيه أمام المسلمين وطالبهم بتفعيل نعمة العقل.

● كما أقر المشـروع المدنى الإسلامى مبدأ أصيلا من مبادىء الدولة المدنية وهو مبدأ المحاسبة لكل من تولى منصبًا عامًا، فنجد الرسول الكريم يحاسب عماله على الأمصار ويرفض أن يقبلوا الهدايا، ويعزل من يتكسّب من منصبه؛ ولعل موقفه مع أحد عماله عندما قبل الهدايا كان واضحًا وضوح الشـمس عندما قال الرجل للرسول: هذا المال لكم، وهذا المال لي؛ فقد أهدى إليّ. فما كان من النبى إلا أن زجره، وقال: «فهلا جلسـت فى بيت أبيك وبيت أمـك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقا، ثم قام رسـول الله -صلى الله عليه وسـلم- فخطب الناس وحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد فإنى أستعمل رجالا منكم على أمور مما ولّانى الله فيأتى أحدكم فيقول: هذا لكم وهذه هدية أهديت لي، فهلا جلس فى بيت أبيه وبيت أمه حتى تأتيه هديته إن كان صادقـا، فـو اللهِ لا يأخذ أحدكم منها شـيئا بغير حقه إلا جاء الله يحملـه يوم القيامة: «فلا أعرفن أحدًا منكم لقى الله يحمل بعيرًا له رغاء، أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر -ثم رفع يديه حتى رؤى بياض إبطيه- ألا هل بلغت؟» رواه البخاري، وعلى هذا الدرب سار الخلفاء وعلى رأسهم عمر بن الخطاب؛ فكان سـنويًا يقوم بمحاسبة أمراء الولايات فى موسم الحج، ويقوم

بالضرب بيد من حديد على المتجاوزين لمبادىء العدل والشفافية، ولعل خير دليـــل على ذلك حادثة اعتداء ابن عمرو بن العاص على ابن القبطى المصرى المسيحى وتصميم الخليفة على القصاص له مرددًا كلمات شهد له التاريخ بها وهى «متى اســتعبدتم الناس وقد خلقهم الله أحرارًا؟» مقرًا حقوق المواطنة ومبدأ المحاســبة للجميع مهما كبر منصبه أو مكانتــه فى الدولة، بل وصل مناخ الحرية إلى أن يحاســب الرعية الحاكم لأن الحاكم يعلم جيدًا أنه أجير عنــد الأمة، فها هو رجل يقول لعمــر: والله لو رأينا فيك اعوجاجًا لقوّمناك بســيوفنا، وآخر يقول له على رؤوس الأشهاد أثناء خطبة الجمعة: يا عمر لا سمع لك علينا ولا طاعة حتى تُعلمُنا من أين أتيت بهذه الثياب، ولا يسكت الرجل حتى يعلم مصدر الثوب، مقرًا مبدأ من أين لك هذا؟ وما سمعنا أن عمر أمر باعتقال الرجلين أو حوّلهما لمحاكمة عســكرية، أو تعرّضا للتعذيب فى مسالخ الشرطة؛ ولكنه أجاب الرجلين، وأعلن عن ذمته المالية أمام جميع الرعايا، إنها الشفافية والعدالة التى تمتعت بها الدولة المدنية الإسلامية.

وفــى النهاية، أطالب رؤوس العلمانية فى العالم أن يعطونى نموذجًا لدولة مدنية كهذه الدولة المدنية الإســلامية التى ملأت الدنيا عدلا، وســاوت بين البشــر، وارتفعت بالإنسانية عن الغرق فى أوحال الشهوانية والمادية المطلقة، ونســقت بين مطالب الإنســانية الروحية والجسدية، ورفضت العنصرية بكل ألوانها، فما سمعنا عن مسيحية أو يهودية قتلت بسبب أنها عارية الشعر فى عهد الدولة الإســلامية؛ لكن ســمعنا عن مروة الشربينى التى قتلت بسبب حجابها فى معقل الحضارة والتحضر «أوربا».



http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=117686&

علمانية هانى صلاح الدين

موقع اليوم السابع
20-7-2009
سعيد شعيب

أمر جميل أن يتبنى صديقى وزميلى هانى صلاح الدين مقولات أنصار التيار العلماني، ولكنه كعادته يقدم مطلقات ويخلط كل شيء حتى يصل إلى هدفه السياسي، وهو سيطرة جماعـة الإخوان التى يؤيـد أفكارها، على البلد.

الأمر لا علاقة له بالإسـلام ولا علاقة له بدولة الرسـول عليه الصلاة والسـلام، ولا بالخلفاء الراشـدين، فهذه نمـاذج لا يقاس عليها، ولم يحدث من بعدهم أن آتى مثلهم. مـن ثم فهذه حجة باطلة يا صديقي، ناهيك عن أن الذين سـيطبقون نموذج الدولة الدينية بشر مثلنا يطرحون مشـروعًا سياسيًا، ومن ثـم فالاختلاف معهم لا يعنى على الإطلاق الخلاف مع الإسلام كما يروجون.

الأمر الثانى هـو المغالطة فى تصوير دولة ما بعد الرسـول (ص) والخلفاء الراشدين، باعتبارها الجنة، فلـم تضطهد عالمًا ولم تؤذِ يهوديًا أو مسـيحيًا وغيرهم. فكتب التاريخ التى كتبها مؤرخون مسلمون تقول غير ذلك، وعلى سبيل المثال اضطهاد علماء مثل أحمد بن حنبل وابن رشـد وابن سـينا، واضطهاد المسـيحيين المصريين فى كثيـر من العصور.

ناهيك عن أنها لم تكن دولا ديمقراطية، فالحكم فيها يورث بعد أن وطد أركانه معاوية بن أبى سفيان، ثم إن أخطاء الخلفاء، أمويين وعباسيين وغيرهم، ليست حجة ضد الإسلام، ولكنها حجة ضدهم.

الأمر الثالث هو أن الغرب ليس المثال الأعلى حتى نقيس عليه، فلديه الكثير من المشاكل والكثير من العقبات، ولكن الهدف الأسمى لنا هو تأسيس دولة المواطنة والحريات، الدولة التى يتساوى فيها كل المواطنين من كل الأعراق والأديان على قدم المساواة. دولة تحترم الحريات الفردية وتحمى الحريات العامة، وأهمها حرية الفكر والاعتقاد، ولا تجور فيها الأغلبية على الأقلية.

هذا مربط الفرس، فجماعة الإخوان التى ينتمى إليها صديقى وزميلى هانى لا تعترف بهذه الحقوق، ففى برنامجهم السياسى تفرقة ضد المرأة وضد المسيحيين وغيرهما، فهم لا يعترفون بأنهم مواطنون لهم كل حقوق المسلمين، فهم محرومون على سبيل المثال من حق الترشح لرئاسة الدولة. ناهيك عن أن البرنامج يستند إلى وجود لجنة من الشيوخ تكون سلطاتها فوق الدستور وفوق كل مؤسسات الدولة، وفوق كل المواطنين، مثل نموذج الملالى فى إيران، فهل يدافع صديقى هانى عن دولة مدنية حقيقية أم عن دولة يحكمها شيوخ يرأسهم مرشد جماعة الإخوان؟.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=119903

هذا هو ديننا يا شعيب

موقع اليوم السابع
23-7-2009
هاني صلاح الدين

لقد أثار مقالى الأخير الذى عنونته بـ«دولة مدنيــة لا دينية ولا علمانية»، كثيرًا من ردود الفعــل من قبــل العلمانيين علــى مختلف مشــاربهم، ويأتــى على رأســهم صديقى «اللدود» ســعيد شعيب ود. شريف حافظ، وذلك بخلاف مؤيدى العلمانية الذين أعلنوها حربًا ضروسًــا علــيّ من خــلال تعليقاتهم الجارحة.

وأنــا لــدى قناعة كاملــة بحريــة الرأى والاختلاف، حيث علمنا إســلامنا حُســن التعامل مع الآخرين حتى لو جهلوا علينا أو أغلظــوا لنا القول، لكن هناك تعمدًا واضحًا لدى جموع العلمانيين باســتهداف كل ما هو إســلامي، وتشــويه الحقائق، بل والنيل من الإسلام ورموزه فى بعض الأحيان.

كما أن العلمانيين أصبحوا يستغلون صراع الدولــة مع التيار الإســلامى وعلى رأســه الإخوان المســلمين، حيث يحاولون توظيف هذه البيئة السياســية فــى محاربة كل مظاهر التدين. غير أن هنــاك مجموعة من الحقائق أرجو من دعاة الليبرالية، وجنود الحرية، أن يعوها جيدًا، ومنها ما يلي:

- أن الإســلام دين شــامل لجميع مناحى

الحياة، فتشريعاته وأخلاقه وقيمه رسخت أسس حياة متكاملة تستهدف إسعاد البشر، فهو عبادة تنمو بالروح، وشرائع حاكمة تنظم علاقات البشر.

كما رسـخ هذا الدين أسسًا اقتصادية شهد بعظمتها الخبراء المتخصصون، كذلك رسـخ نظامًا سياسيًا تنزه عن ألاعيب السياسة القذرة، وأطلق الحرية المسئولة للجميع، وتمتع بالشفافية والمحاسبة الكاملة، ومن هنا يظهر بوضوح كذب ادعاء العلمانيين بأن علمانيتهم لا تختلف مع الإسلام، فكلنا نعلم أن العلمانية تقوم على الفصل التام بين شـئون الدنيا والدين، وأن يقتصر الدين علـى الجوانب المتعلقة بالعبادة، بل يصـل الأمر ببعض العلمانيين أن يعلنوا جهارًا رفضهم للتشريعات الإسلامية التى تنظم شئون الحياة، والبعض الآخر تجده يتهكم على الحدود الشـرعية، ولعل ما يقوم به القمنى ونصر أبو زيد ومن قبلهما فرج فودة وغيرهم خير دليل على ذلك، والسـؤال الذى يطرح نفسه: لماذا يحاول العلمانيون التمسح بالدين رغم أنهم أول الرافضين لتطبيقه فى مناحى الحياة؟!..

- أن محمد (صلى الله عليه وسـلم) أسس لدولة مدنية أظهرت ملامحها فى مقالى السـابق، وهـذه الدولة بعيدة كل البعد عـن الدولة الدينية التى أسسـها الغرب وقامت على تحكم رجال الدين وتسلطهم على البشر، والتى أذلوا من خلالها البلاد والعباد، وأفرزت محاكم التفتيش البغيضة، وصكوك الغفران اللعينة، وقتلوا من خلالها الحرية العلمية وصفّوا العلماء جسـديًا، مما دفع الأوربيين أن يطلقوا عبارتهم الشهيرة «اشنقوا آخر قسيس بأمعاء آخر إمبراطور».

وبالطبـع.. من الظلـم البيّن أن يلصق العلمانيون هـذا النموذج بالدولة الإسـلامية التى ملأت الأرض عدلا، ورفعت الإنسـانية إلى أعلى عليين، لكنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور.

• أن العلمانيين العرب ما هم إلا مجموعة من المنبهرين بالغرب، العاشقين للمادية، الرافضين للهوية العربية، المنسلخين من الثوابت الإسلامية، المستهدفين لتغريب المجتمعات؛ ولكن مع الرفض الشعبي لأهدافهم الهدامة حاولوا أن يرتدوا ثوبًا إسلاميًا مشوهًا، مستخدمين الجهلة ممن يدّعون العلم من أجل تحليل الحرام، وتحريم الحلال، رافعين شعار التنوير، وما هم في الحقيقة إلا ظلاميون يريدون سلخنا عن هويتنا الإسلامية، وإغراق أمتنا في بحر لجيّ ظلماته بعضها فوق بعض.

• أن الوسطية والاعتدال والبعد عن الغلو والتطرف أهم ما يميز شريعتنا ومنهاجنا الإسلامي، كما أن تاريخ أمتنا له أياد بيضاء على البشرية، اعترف بفضلها عقلاء الغرب، لكن نجد أن العلمانيين في كل محافلهم يحاولون إلصاق تهمة الإرهاب والتطرف بالمتدينين، كما أنهم يشنون هجومًا أعمى على تاريخنا ويحاولون أن يتصيّدوا أخطاء التجارب البشرية فيه، ناسين ما به من أمجاد حق لنا أن نفتخر بها..

فهناك نماذج من حكام المسلمين من أمثال الخلفاء الراشدين وعمر بن عبد العزيز وصلاح الدين وهارون الرشيد والمعتصم.. وغيرهم الكثير لو كان للغرب مثلهم لأقاموا لهم التماثيل وتحاكوا بسيرتهم.

• على العلمانيين أن يعلموا جيدًا أنه ليس لدينا في الإسلام مقدسون، وليس لدينا أشخاص منزهون أو معصومون، فالعصمة لله ورسله، وكل يؤخذ منه ويرد إلا محمد صلى الله عليه وسلم، وكل التجارب البشرية من المحتمل أن يعتريها النقصان، ولعل ذلك رسخه الصديق أبو بكر في أول خطبة له بعد توليه الخلافة، حيث طالب المسلمون أن يعينوه إذا أصلح وأن يقوّموه إذا أساء..

لكن علينا أن نتفق أن المنهج الإسلامي صالح لكل زمان ومكان، وبقدرته

أن ينقذ البشرية مما تغرق فيه الآن من مفاسد أخلاقية وأزمات اقتصادية، فهو دين ودولة، كما أن هناك نماذج للحكم الإسلامى أثبتت للتاريخ كفاءتها، فإذا اتفقنا على شمولية الإسلام للحياة وتقييم الأداء البشرى فى تفعيل هذا المنهج المعتدل سواء بالسلب أو الإيجاب، فمرحبًا بأى شخص فى إطار المشروع المدنى الإسلامى المتمسك بالثوابت والهوية الإسلامية.



http://www.elyoum7.com/News.asp?NewsID=120902

هذا ليس دينك يا هاني

موقع اليوم السابع
24-7-2009
سعيد شعيب

لن يتغير صديقي الإخواني هاني صلاح الدين، ففي رده على ما كتبته يرتكب ذات الخطايا، فيوحد بين نفسه وبين الإسلام، وكأنه هو المتحدث الرسمي والوحيد باسم ديننا العظيم، فكل من يختلف معه يختلف مع الإسلام. فيزعم أن مخالفيه يريدون «استهداف ما هو إسلامي والنيل من الإسلام ورموزه»، رغم أن هاني مثلي ومثلك مواطن يمشي في الأسواق. ورغم أن الإسلام ليس فيه كهنوت، ولا قداسة فيه لأشخاص مهما علت قيمتهم ومكانتهم، والأهم أننا لا نناقش الدين ذاته، ولكننا ننتقد مفاهيم سياسية لبشر يصيبون ويخطئون.

إنه التخويف والترهيب، حتى يستعدي المتدينين ضدي وضد غيري. وربما تكون النتيجة هي القتل البدني، وإن لم يتم فقد ضمن صديقي الإعدام المعنوي لي ولغيري بالتكفير الديني. الإسلام ليس ملكا لهاني وليس ملكا لأي جماعة سياسية بما فيها الإخوان. ولكنهم اختطفوه لكي يحققوا أهدافا سياسية هي الاستيلاء على حكم البلد، ليفعلوا بها ما يتصورون أنه الإسلام، وديننا العظيم لا علاقة له بالأمر لا من قريب

ولا من بعيد.

وسـيلة الترهيب الثانية هى أن انتقاده هـو وجماعة الإخوان يعنى العمالة للسـلطة الحاكمة، فيقول إن مخالفيه «العلمانيين يستغلون صراع الدولة مع التيار الإسلامي، وعلى رأسه جماعة الإخوان، حيث يحاولون توظيف هذه البيئة السياسـية فى محاربة كل مظاهـر التدين»، وهدف هانى دفع القارىء إلى تبنى موقف لا علاقة له بالأفكار التى طرحتها، ولكن يسـتعديه، فبعد التكفير الدينى يأتى التكفير السياسي.

وسـيلة الترهيب الثالثة، ولاحظ أن كل هـذا لا علاقة له بما كتبته، هى «الانبهار بالغرب، والانسـلاخ من الثوابت الإسلامية والأهداف الهدامة»، رغم أننى لو قـرأ صديقى وزميلى هانى ما كتبته مرارًا وتكرارًا، بأن الغرب ليس المثل الأعلى لي، ولكنها عادته وعادة أنصار دولة الشـيوخ فى بلدنا، أتمنى من الله، جل علاه، أن يتوبوا عنها.

لكن رغم هذا المنهج الفاسـد، فأنا لا أشكك فى نواياه، فهو مثلى ومثل كثيرين في بلدنا من مختلف التيارات السياسية يريدون الخير لبلدنا، ويدافعون عمـا يتصورون أنه يمكن أن يحقق هـذا الحلم. ولكن مصيبة صديقى هانى وأنصار دولة المشـايخ أنهم يريدون الوصول إلى أهدافهم بممارسـة التكفير الدينى والسياسـى لغيرهم، حتى لا نناقش الأصل وهو البرنامج السياسـى لجماعة الإخوان التى سـتطبقه، لـو لا قدر الله، حكمت مصر.. وهذا ما سوف أفعله غدًا.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=121156

المواطنة.. إشكالية ابتدعها العلمانيون

موقع اليوم السابع
13-8-2009
هانى صلاح الدين

المواطنة قضية اعتبرها العلمانيون وترًا حساسًا تعوّدوا الضـــرب عليه، وذلك من أجل «هز» صورة مشروع الدولة المدنية الإسلامية. بل تم استخدام هذه القضية كفزاعة لإخواننا الأقباط لتخويفهم من هذا المشـــروع، ولعل خير دليل على ضراوة هذه الحملة التى يشنها العلمانيون **ما قام به القمنى وشـــريف حافظ والناشـــط القبطى نجيب جبرائيل من إطلاق سلســـلة من الافتراءات فى الفضائيـــات وبعض الصحف على موقف الإسلام من هذه القضية. .**

كما تأتى ضمن هذه الحملة التساؤلات التى أطلقها الكاتب العلمانى ســـعيد شـــعيب فى مقاله «دولة هانـــى الطائفية» على موقع اليوم الســـابع، ووضع على رأســـها قضية المواطنة فى التصور الإســـلامي. ومما لا شـــك فيه أن إشكالية المواطنة عالجها فقهاء المسلمين، حيث ذهـــب فقهاء المذاهب المختلفة جميعًا، إلى أن غير المســـلمين فى المجتمع الإسلامي، والذين يوصفون فى الاصطلاح الفقهى بـ«أهل الذمة» يعدُّون من «أهل دار الإســـلام»، فهم شركاء فى الوطن وإن لم يكونوا من «أهل الملّة». .

ويقول الدكتور القرضاوى عن هذه القضية «فى اجتهـــادى: أن كلمة أهل الدار هذه تمثّل

مفتاحًا لمشـكلة المواطنة، لأن معنى أنهم «أهل الدار» أنهم ليسـوا غرباء ولا أجانب، لأنهـا حقيقة معناها: أنهم أهل الوطن، وهـل الوطن إلا الدار أو الديار؟ ،وإذا ثبت أنهم أهل الوطن، فهم (مواطنون) كغيرهم من شـركائهم من المسـلمين، وبهذا تحلّ هذه الإشـكالية من داخل الفقه الإسـلامي، دون الحاجة إلى اسـتيراد مفهوم المواطنة من سـوق الفكر الغربي». وبذلك يتضح الموقف الفقهى من هذه القضية، فشركاء الوطن من أهل الديانات الأخرى لهم نفس حقوق المسلمين وعليهم نفس الواجبات.

كما نجد أن بعض العلمانيين يحاولون اسـتغلال لفظ «أهل الذمة» ويقيمون عليه محافل كلامية لا تسـتهدف إلا تضليل الـرأى العام، ولكن أرد عليهم بكلمـات أيضًا للعلامة يوسـف القرضاوى قطع بها الطريـق على «مطبلي» العلمانية فى هذه القضية، حيث قال: «ولا بد من حذف كلمات ومصطلحات تاريخيـة من قاموس التعامل المعاصـر، مثل كلمة (ذمَّة) و(أهل ذمَّة) التى لم يعُد يقبلها غير المسلمين. فلم يتعبَّدنا الله بهذه الكلمات، وقد حذف عمر ما هـو أهم منها، حين اقتضت المصلحة العليا ذلك، فحذف كلمة (جزية) حين طلـب منه ذلك نصارى بنى تغلب، وقالوا: إننا قوم عرب، ونأنف من كلمة (جزيـة)، ونريد أن نأخذ ما تأخذ منا باسـم (الصدقة) ورضى منهم ذلك، معتبرًا أن العبرة بالمسمَّيات والمضامين، لا بالأسماء والعناوين». .

وبذلك نقول للجميع إن المشـروع المدنى الإسلامى لن يقف عند مسميات ومفاهيـم ضيقة، ولكن هو أكثر مرونة واسـتيعابًا لجميع أبناء الوطن الواحد مهمـا اختلفت عقائدهـم، كما أن الجزية كانت مرتبطـة بإعفاء أهل الأديان الأخرى من الخدمة العسـكرية وبعض مجتهدى الفقهاء يجدون أن مشـاركة شركاء الوطن فى الجيش ترفع عنهم شرط الجزية.

كما نجد أن وثيقة المدينة التى أعلنها الرسـول الكريم محمد صلى الله عليه

وسلم منذ تأسيس دولته فى المدينة خير دليل على استيعاب أهل الملل الأخرى ودمجهـــم فى المجتمـــع كمواطنين فى الدولة المدنية الإســـلامية، بل ما طبقه الخلفاء الراشدون من مبدأ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين المسلمين وغيرهم من أبناء وطنهم دليل آخر واضح على تعميق مبدأ المواطنة.

كما لابد أن يعلم العلمانيون أن معظم الفقهاء أقروا أن لشـــركاء الوطن حق تولـــى كل المناصب فى الدولة، ولعل تاريخ خلفاء المســـلمين يشـــهد بذلك، لكـــن فيما عدا «الولاية الكبرى» لأن هنـــاك نصوصًا حاكمة للأمر، وهنا نجد الخـــلاف، ولكن أطرح ســـؤالا منطقيًا على دعاة الحريـــة: هل من المنطق أن يكون مجتمع فيه أغلبية مســـلمة يحكمه شخص من ديانة أخرى؟ وهل يقبل دعـــاة التحضر من أبناء الغرب أن يحكمهم مســـلم فـــى مجتمعاتهم؟ بالطبع الإجابـــة واضحة للجميع فالغرب مبتدع العلمانيـــة ورافع راية التحضر ضاق ذرعًا بمظاهر الشـــعائر الإسلامية، ولعل مقتل مروة الشربينى وقانون الحجاب بفرنسا واضطهاد المسلمين بالغرب دليل على أنهم لم ولن يرضوا أن يحكمهم مسلم، فلماذا كل هذه الضجة المفتعلة..

أولـــى بالعلمانيين أن يطالبوا الغـــرب الذى رباهم أن يطبـــق مبدأ المواطنة ويرضـــى بدمج المســـلمين بمجتمعاتهم ولا يعاملهم على أنهـــم مواطنون من الدرجة العشـــرين، لا أن يلقوا الكرة بملعبنا، رغم أن المباراة حسمت نتيجتها منذ قرون مضت.



http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=127232

إجهاض دولة الحرية والعدل

موقع اليوم السابع
14-8-2009
سعيد شعيب

أظن أن صديقى هانى صلاح الدين يمكنه أن يتقبل بصدر رحب أن أبدأ الرد عليه بالعتاب.. فهو رغم الخلاف كاتب متميز، فلماذا يستخدم تعبيرات من «الغرب الذى رباهم»، ويقصد بالطبع العلمانيين، فهذا يضعف ولا يقوي، وينقل منطقة التماسك إلى خانة أخرى لا علاقة لها بحوار الأفكار.

فالغرب، بالنسبة لي، وأظن لغيرى من دعاة الدولة المدنية الحقيقية، ليس القبلة، وليس المثل الأعلى، فلى عليه ملاحظات، وإن كنت أتحفظ من الأساس على أن نجمله كلا مع بعضه، فالغرب مثل كل مجتمعات الدنيا فيه تنويعات وتناقضات، وليس كتلة مصمتة.

الأمر الثاني: أن هذا الغرب لم يقتل مروة الشربيني، ولكن قتلها متطرف. مثله مثل المتطرفين الذين قتلوا هنا على أرضنا أجانب، أى لديهم هناك عنصريون، ولدينا هنا عنصريون. ولعلى أذكر صديقى هانى أن هذا الغرب، ورغم كل تحفظاتى عليه هو ذاته الذى فتح بلاده لمهاجرين ومنحهم جنسيته، فى حين أن بلدًا مثل السعودية لا يستطيع هانى الحصول على جنسيتها لو عاش بها مائة عام.

الأمر الثالث، أننى أطالب صديقى بالتوقف عن ضرب أمثلة بالرسول عليه الصلاة والسلام ومعه الخلفاء الراشدين، لأنه وكما كتبت من قبل، ليس من بين جماعة الإخوان التى ينتمىْ إليها من يمكن أن يكون، ما عاذ الله، مثل هؤلاء. ومن ثم أتمنى أن يجعل مناقشتنا على أرض الواقع هنا والآن فى بلدنا. كيف يمكننا إقامة دولة الحرية والعدل؟.

هنا لابد أن أؤكد أننى متفق معه، وسعيد بإقراره الحاسم، استنادًا إلى الشيخ القرضاوي، إلى حتمية الحقوق المتساوية بين مواطنى بلدنا، ومعه تمامًا فى إلغاء تعبيرات من نوع أهل الذمة والجزية وغيرها.

فهذه مفاهيم متقدمة وتدعو للإعجاب. ولكنه لا يكمل الخط على استقامته، فعند تولى ما يسميه «الولاية الكبرى» يتراجع عن كل ذلك، أى لا يحق لغير المسلم تولى المواقع القيادية، وأهمها بالطبع رئاسة الدولة. ويدعى أن هناك نصوصًا حاكمة، وهذا غير صحيح. فعلى سبيل المثال برنامج حزب الوسط، ومرجعيته إسلامية، يقر بحق أى مصرى أيًا كان جنسه أو عرقه أو ديانته فى تولى رئاسة الدولة. أى أن هناك اجتهادات أخرى من على أرض الإسلام الحضارى لا تتناقض مع المفاهيم الأساسية للمواطنة.

الغريب أن يستند هانى إلى المفهوم العددى للديمقراطية والحريات، وهذا يناقض الحديث النبوى الشريف «الناس سواسية كأسنان المشط»، كما أنه يتضمن مبدأ خطيرًا وهو أن الفئة الأكثر عددًا تأخذ حقوقا أكبر، وهذا ضد أبسط قواعد العدل. . لكن هذا أمر يحتاج إلى استكمال وإلى مزيد من التوضيح غدًا.



http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=127478

حقائق لا بد أن يعرفها العلمانيون

موقع اليوم السابع
17-8-2012
هانى صلاح الدين

على مدار الأسبوع الماضى قام صديقى الكاتب العلمانى سعيد شعيب بعرض رؤيته حول بعض القضايا، وعلى رأسها «الولاية الكبرى»، والمرأة، وحكم الأغلبية، وغيرها من القضايا الشائكة التى تعد خطوطا فاصلة بين رؤية الإسلاميين الإصلاحية وبين رؤية العلمانيين الغربية.

وفى السطور التالية أريد أن أوضح مجموعة من الحقائق، لعلها توقظ العلمانيين وتردهم إلى رشدهم إذا كانوا بالفعل يريدون أن يصلوا لشاطىء الحق، بعد أن أبحرت سفن أفكارهم فى بحر لجيّ ظلماته بعضها فوق بعض.

• إن معظم العلمانيين -للأسف- معركتهم ليست مع الإسلاميين، لكن معركتهم الفعلية مع الإسلام والتدين بشكل عام، فهم يستهدفون شعائر الإسلام وحدوده وفرائضه، ولتنظر لمواقف هذا القمنى ونصر أبو زيد وغيرهم، ستجدون أنهم يتعرضون للشرائع الإسلامية بالسب والطعن؛ فمنهم من يرفض فريضة الحجاب المنصوص عليها فى القرآن، ويصفها بالتخلف والرجعية، ومنهم من يجاهر بالفطر فى نهار رمضان تحديًا لمشاعر المسلمين، بل منهم من يتهكم على الحدود الشرعية، ومنهم

من يطعن فى فرائض الإسلام، وذلك بخلاف تصميمهم على حبس الإسلام فى الجانب التعبدى وفصله فصلا كاملا عن الحياة.

ولو وقف العلمانيون عند حد نقد الإسلاميين ومواقفهم وبرامجهم السياسية لـكان الأمر كله يقع تحـت عباءة اختلاف الفكر؛ لأن أى تجربة إنسـانية من حق الجميع أن يُقيّمها ويناقشـها؛ لكن الخطير فى الأمر أن العلمانيين استغلوا محاربة النظام للإسـلاميين، وقاموا بالطعن فى الديـن وأصوله وقد اعترف بعضهم بذلك.

● إن قضية المواطنة قد تعرضتُ لها بالتفصيل فى مقالى السابق، وأكدت فيه على حرية العقيدة والمسـاواة وتكافؤ الفرص، وتولى المناصب بكل أشكالها، وألوانهـا، فيما عدا «الولاية الكبرى»، وذلك لمـا ورد فيها من نصوص ولن نسـتطيع أن نجامل أحدًا على حسـاب ديننا، ويحكمنا فى ذلك رأى المؤسسة الدينية المصرية، وعلى رأسها الأزهر الشريف ومجمع البحوث الإسلامية وقد أجمع الجميع على عدم جواز تولى غير المسـلم «الولاية الكبرى»؛ لذا الأمر لا لبس فيه، بل فيه نصوص حاكمة، وأيضًا إجماع من أهل العلم السـابقين واللاحقين؛ فلم الجدال خاصة وأن الأمر يرتبط بتشريعات سماوية؟!.

وأنـا أطالب دعاة الحرية مـن العلمانيين، أن يقارنوا بـين مكانة الأقليات الدينية فى المجتمعات المسلمة وما تتمتع به من حريات ومساواة وبين الأقليات المسـلمة فى المجتمعات الأخرى، فانظروا للمسلمين تحت حكم الشيوعيين؛ فقد قامت الدولة الشـيوعية بهدم المسـاجد على مـدار ٧٠ عامًا، وجرّمت الشعائر الإسلامية وهتكت أعراض المسلمين، كما انظروا إلى أحوال المسلمين فى البوسـنة والهرسك وما حدث للمسـلمين هناك تحت سمع وبصر العالم والعلمانيين من قتل جماعى واغتصاب عشـرات الآلاف من المسلمات، كما انظروا للصين وما تقوم به من قتل وسـفك لدماء المسـلمين، وأخيرًا انظروا

للقوانين المقيدة للحجاب كما فى فرنسا وغيرها، ومن الغريب أن أقرأ للزميل سعيد شعيب أن الغرب ليس الحجة، ألم يكن الغرب هو مسقط رأس العلمانية ومؤسسها وناشر قيمها؟!..

• إن المرأة فى المشروع الإسلامى وصلت إلى أعلى عليين، حيث تعامل معها الإسلام على أنها متساوية فى الحقوق والواجبات مع الرجل؛ فلا فرق بينها وبين الرجل إلا بالتقوى والعمل الصالح، لكن لو نظرنا للغرب وعلمانيته لوجدنا أنه تعامل معها بطريقة شهوانية وحملها ما لا تطيق من الأعباء، بل حولها لسلعة تباع وتشترى، فصورها العارية انتشرت حتى على زجاجات ورنيش الأحذية، وأطلق لها حرية الزنا واختلاط الأنساب، بل نجدها أصبحت مطمعًا لمحارمها؛ فهـا هو أب يزنى بابنته أكثر من ٣٦ ألف مرة حسب ما تناقلت الصحف الغربية، وهذا يزنى بأمه وآخر يزنى بأخته، وكل ذلك باسم الحرية الشخصية التى جعلوها أعلى من أى تشريعات سماوية، لكن قيم الفضيلة والعفة وتحجب المرأة بالنسب لهم إرهاب وتطرف، وذلك بالرغم من أن كل الأديان حرمت الزنا، كما أنها فرضت الحجاب على النساء، لكنها العلمانية التى تريد أن تغرق النساء فى أوحال المادية والشهوانية، وتعزلها عن الطهر والعفة.

أما بالنسبة لتولى المرأة «الولاية الكبرى» فإن ذلك الأمر أيضًا فيه نصوص قاطعة؛ لأن هذا المنصب يحمل المرأة فوق طاقتها، ويخالف طبيعتها البشرية، فالولاية الكبرى لها أعباء جسيمة تتطلب قدرة كبيرة، ولا تتحملها المرأة عادة إلا بمشقة أكبر من قدراتها، وذلك يتنافى مع طبيعتها النفسية والجسدية والعاطفية، كما أنها تعتريها أحوال خاصة كالحمل، والوضع، والرضاع، والحيض والنفاس، إضافة إلى تربية الأولاد، ومن هنا كان منعها من ذلك الأمر رحمة بها، وقد أفتت المؤسسة الدينية المصرية أيضًا بعدم جواز تولية المرأة

هذا المنصب؛ لكنها لها الحق فى تولى ما دون ذلك، ويكفى أن نعلم أن التى دافعت عن النبى فى غزوة أحد امرأة، وأن عمر بن الخطاب ولّى الشفاء بنت عبد الله العدوية على السوق تحتسب وتراقب، كما أن المرأة جلست للإفتاء وإعطاء العلم، أى لم يحظر عليها أى منصب فى الدولة الإسلامية سوى «الولاية الكبرى» فقط؛ لوجود نصوص صحيحة فاصلة فى هذه القضية، وأنا أسأل إخوانى المسيحيين: هل يجوز أن يكون البابا ورأس الطوائف المسيحية امرأة؟.. والإجابة يعرفونها جيدًا.

هذه هى بعض الحقائق التى أريد أن تكون واضحة لدى الجميع؛ حتى لا يتلاعب أحد بزخرف القول الذى ظاهره الرحمة وباطنه العذاب، والذى يدمر البشرية، وأدعو العلمانيين أن يكونوا صادقين مع أنفسهم وأن يراجعوا مواقفهم، بل أطالبهم بمراجعات فكرية يتطهرون من خلالها من التطاول على الأديان، ومحاربة الشرائع السماوية مستغلين نسمات للتوبة وتصحيح المواقف، وللحديث بقية عن تفنيد باقى افتراءات العلمانيين.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=128567

أبواب الجحيم

موقع اليوم السابع
16-8-2012
سعيد شعيب

«الولاية الكبرى» التى أشـــار إليها صديقى هانى صـــلاح الدين عليها خلاف، فهناك من يرى أنه لم يعد لهــذا الموقع وجود، فالحاكم فى عصرنا الحديث ليـس مطلوبًا منه أن يؤم المسلمين فى الصلاة، ولكن المطلوب منه إدارة شئون الدولة بناء على برنامج سياسي، طرحه علـى الناس فى انتخابات حرة، ومن ثم جاء إلى موقعه.

وبما أنه موقع سياسى وليس دينيًا، لم يجد بعـض من أنصـار التيار الدينى مشـكلة فى التأكيـد على أن موقع الرئاسـة من حق كل المواطنـين، أيًا كان جنسـهم أو ديانتهم، أى امـرأة أو قبطيًا أو غيرهما، ومن هؤلاء دكتور حسن الترابى أحد قيادات جماعة الإخوان فى السـودان.. وهو ما قاله أيضًا برنامج حزب الوسـط ومرجعيته كما هو معروف إسلامية، فيطالب بالمساواة الكاملة بين المرأة والرجل فى الأهلية السياسية، والقانونية، فالمعيار الوحيد لتولـى المناصب والولايات العامة مثل القضاء ورئاسـة الدولة هو الكفاءة والأهلية والقدرة على القيام بمسئوليات المنصب.

وأضيـف إلى هؤلاء عضويـن قياديين من جماعة الإخـوان التى ينتمـى إليها صديقى

هاني، فقد اختلفا مع البرنامج السياســي المعلن للجماعة، وهما دكتور جمال حشمت ودكتور عبد المنعم أبو الفتوح اللذان قالا لموقع إسلام أون لاين إنهما يؤيدان تولى المرأة وغير المسلم لرئاسة الجمهورية.

إذن فالأمــر ليس كما قــال صديقى هانى وجود نصــوص حاكمة، ولكنه اجتهــاد، وأظن أن علينــا أن نختار الاجتهاد الذى يصــب فى صالح وحدة الوطن، وهو حقوق وواجبات متساوية لكل المواطنين. فالأمر لا يتعلق بموقع الرئاسة فقط، ولكن إذا سمحنا بأن يكون حكرًا على دين محدد، فبالضرورة سوف ينسحب على باقى مؤسسات الدولة.

فكل صاحب دين يؤمن، وهذا طبيعي، بأن دينه هو الأفضل، ومن المستحيل إقناعه بالعكس، بل وليس مطلوبًا أن يقتنع بالعكس، أى أن القناعات الإيمانية من المســتحيل الوصول إلى مشتركات فيها، ولذلك فلا حل إلا المعايشة، أى تأكيد مشــتركات المواطنة.. أى الشــعر العظيم لثورة ١٩١٩ وهو الدين لله والوطن للجميع، حتى لا نفتح أبواب الجحيم.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=128054

أظلنا شهر كريم فهل يتوب العلمانيون؟

موقع اليوم السابع
23-8-2009
هاني صلاح الدين

لقد أظلنا شــهر كريم تتنــزل فيه رحمات الله، وتتفتح فيه أبواب السماء، ويُمتع الربُ تبارك وتعالى عباده بجوده ومغفرته، وتسود المسلمين حالة من رقة القلب والافتقار الكامل لله، بل يأتــى رمضان بنــور ربانى يُضيء الكون ويشعر الجميع بالأمن والإيمان، وأكثر ما يؤثر فى التذلل بالدعاء فى قنوت القيام، وتساقط عبرات الشــباب والشيوخ متقربين لله بهذه الدمعات المتلألئة علي الوجوه لعفو وكرم الله.

وفــى هذا الجو الإيمانى الذى أستشــعر أنه يجعل قساة القلوب يلينون، وضعاف النفوس يستقون بربهم، وجدت أن من واجبى أن أرسل لإخوانى العلمانيين خاصــة المعتدلين منهم، رسالة محبة أؤكد فيها أن معركتنا ليست معهم كأشــخاص، ولكن مع فكر متحرف قام على محاربة دين عظيم ســوّى بين الجميع، ورفع راية المحبة لكل البشــر، حتى المخالفين له فى العقيدة، بل معركتنا مع فكر اســتهدف قيمًا وأخلاقيــات لو ضاعت لضاعت الدنيا كلها، كما أنــه أراد محو تاريخ أمــة أنقذت العالم من أوحال الشــر، وترفعت بالبشــر عن طين الشــهوانية والمادية المفرطة، متمنيًا من الله أن

يردهم للحق ويرزقهم توبة عن الطعن فى الإسلام وشرائعه.

ولا أنكر أن ما دفعنى لكتابة هذه الرسالة اللقاء الذى جمعنى بالكاتبين سعيد شعيب وشريف حافظ، فعندما تقابلنا جميعًا تصور الصحفيون بجريدتنا اليوم السابع أنهم سيرون معركة شديدة الوطيس، لكن لا أخفيكم سرًا أننى حرصت من الوهلة الأولى على أن يكون اللقاء حميميًا حتى يكون النقاش على أرضية هادئة، ويكـون الصوت العالى للحجة والمنطق، لا للغضب والانفعال، وقد توصلنا لنتائج أريد أن يعرفها جميع العلمانيين ومنها ما يلي:

● أن هناك بالفعل من العلمانيين من يستهدف هدم الدين الإسلامي، ويحلم بزوال هذه الأمة، وينشـر سمومه من أجل تضليل الرأى العام، وإفساد القيم الأخلاقية، وأنا أرى أن على رأس هؤلاء سـيد القمنى ونصر أبو زيد ونجيب جبرائيل وغيرهم من أمثال نوال السعداوي.

● كمـا اتفقنا على أن العصمة للأنبياء والرسـل، وأن الخلفاء الراشـدين والصحابة فى أعلى عليين، لكن أى تجربة إنسـانية، ليست منزهة، وأن ليس هناك إنسـان يستطيع أن يدعى أنه متحدث باسـم الله، ومن حق الجميع أن يتعرض لأى فكر بالنقد إذا طرح نفسه على الرأى العام.

● وقد أسـعدنى كثيرًا ما قاله شـعيب عن احترامه للقيم الدينية والإسلامية وأن رمضان له خصوصية لديه، كما أسعدتنى كلمات شريف حافظ التى أكد لى فيها أن الصوم يشعره بالراحة النفسية وأن زوجته المحجبة خير عون له فى هذا الشـهر، وأنه تعرض لبعض العلمانيين عندما حاولوا التهكم على شـهر رمضـان الكريم، وهذا جعلنى أتأكد أن هناك مسـاحات من الممكن أن تجمع بـين مختلف الأفكار، وتذكرت كلمات للإمام حسـن البنا، لو وعاها الكثير لاختلفت الأوضاع الفكرية والسياسـية فى مصر، وهذه الكلمات هى ×نعمل فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا البعض فيما اختلفنا فيه×.

• كما لا أستطيع أن أنكر مساحات الخلاف الكبيرة بين رؤية الإسلاميين، ورؤية المعتدلين العلمانيين، فقضية فصل الدين عن الدنيا، والاستخفاف ببعض التشريعات الإسلامية، والحرية المطلقة التى لا تراعى قيمًا ولا حرامًا ولا حلالا، والمطالبة بفصل السياسة عن الدين كلها قضايا خلافية جوهرية، نتمنى أن يلهم الله العلمانيين رشدهم وأن يردهم فيها للصواب.

وأختتم كلماتى هذه بمجموعة من الحقائق التى أؤكد عليها؛ ومنها: أن الدين الإسلامى دين شامل لكل مناحى الحياة، وأن محمدًا صلى الله عليه وسلم جاء بمنظومة تشريعية نظمت حياة الإنسانية على أكمل وجه، فقد رسخ لدينا الحلال والحرام، وعلمنا أن الدين لله والوطن لله والدنيا والآخرة لله، وأن المساواة فى الحقوق والواجبات حق لكل البشر وليس للمسلمين فقط، كما جاءت آيات القرآن لتضع نظامًا اقتصاديًا يترفع بالإنسانية عن الربا الذى حرمته كل الأديان، ونظامًا سياسيًا وعسكريًا كتب لأمتنا المجد على مدار ١٤ قرنا.

كما أنه راعى الآخر حتى فى وقت الحرب فها هو نبينا يحرّم على جنوده قتل النساء والأطفال والشيوخ والعابدين فى صوامعهم من أهل الكتاب، بل طالبهم بالرفق بالحيوان والنبات.

إنها الشريعة الخاتمة التى أُرسلت للأرض ليعيش البشر فى أمان وسلام وأخوة.



http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=130232

مغالطات هانى صلاح الدين

موقع اليوم السابع
25-8-2012
سعيد شعيب

لا أعرف كيف وقع صديقى هانى صلاح الدين فى هذا الخطأ الجسيم، فقد كتب كلامًا على لسانى دون أن يستأذنني، وهذا-كما يعرف- واجب أخلاقى ومهني، دون أى تدقيق، مما أزعج بعض أصدقائي، ولهم كل الحق. فقد أشار فى مقالته التى نشرها على موقع اليوم السابع إلى أن هناك اتفاقا فى الجلسة التى جمعتنى به وبالدكتور شريف حافظ، على الكثير وقد لخصها فى عدة نقاط، ولكنها للأسف غير صحيحة، وسوف أرد عليها بعدة نقاط:

١- لم أتهم أحدًا بهدم الإسلام، فهذا ليس من حقي، ولكنى قلت إن معركة التقدم فى بلدنا ليست مع هذا الدين العظيم، ولا مع أى دين، بل إن الدين سند لا يجب أن نستغنى عنه، ولكنها مع الذين يستخدمون الدين للسيطرة على حياتنا، أى أنصار دولة المشايخ.

٢- قلت إننى ليست لدى أى مشكلة مع أى رأى أيًا كان، وإن كنت لا أفضل موقف الذين يتحرّشون بالأديان، باعتبارها سبب التخلف، وأراهم مخطئين، ويجروننا إلى معارك مجانية لا طائل من ورائها. ومن

المؤكـد أنني أحترم تمامًا كل الذيـن ادعى صديقى أننى هاجمتهم، فالحقيقة أننـى أعتز بهم جميعًا ولهم كل الفضل فى إثـراء أفكاري، وهم الدكتورة نوال السعداوى والدكتور نصر حامد أبو زيد والدكتور سيد القمني، والأخير أنا ضد تكفيره، ولسـت ضد الاختلاف معه، ناهيك عن احترامى الشديد لنحيب جبرائيل رغم انتقادى له من قبل.

٣- لـم أطالب قط بفصـل الدين عن الدنيا، ولكـن بفصل الدين عن الدولة، والفارق ضخم، فالدولة لا يجب أن يكون لها دين، فهى ليسـت فردًا ولكنها مؤسسة، يجب أن يكون دورها هو حماية كل العقائد والأديان بدون أى انحياز من أى نوع.

٤- أضف إلى ذلك العنوان المستفز الذى اختاره هانى وهو يتضمن إساءة لا تليق به، فالمختلفون مع أفكاره كفرة يطلب لهم الهداية، وكأنه وكيل الله جل علاه على الأرض، حتى يقـول هذا كافر وهذا مؤمن. ولكنني، وأنا مسـلم أعتز بإسـلامي، ضد جماعة الإخوان التى ينتمى إليها هاني، لأنها تريد تدمير البلد وجرها إلى مستنقع الإرهاب والتخلف والجهل.

٥- لا أسـتطيع إنهاء مقالتى دون التأكيد على اندهاشـى مرة أخرى، لأن صديقـى وزميلى هاني، وهو صحفى قدير، وصاحب أخلاق رفيعة، يقع فى هذا الخطأ الجسيم، وهو نقل كلام دون استئذان أصحابه ودون تدقيقه معهم.



الفصل الأخير

الختام ليس مسكًا..

هذا العنوان لا يحتاج إلى شرح.. انتهت فصول الكتاب، الذى أعتبره صرختى ضد الاستبداد. وأتمنى من الله جل علاه ألا يكون مصير بلدنا كما جاء فى هذا المقال الأخير.

مقاطع من جحيم أفغانستان

هذه مقاطع من تاريخ دولة أفغانستان:

الفقرة الأولى:

«حملوا الخزانات بما احتوته من كتب ومخطوطات مقدسة إلى ساحة المسجد وأفرغوها على الأرض، واستخدموا الخزانات كمعالف للدواب في الحظائر (. . .) وقرر جانكيز خان أن يعود إلى قصره وتبعه رجاله الذين وطأت أقدامهم صفحات الكتب المقدسة التي تمزقت وسقطت في الحطام.

الفقرة الثانية:

عندما تولى الحزب الشيوعى الحكم، بدأ في التخلص من كل ما يخالف أفكاره، وهكذا جمع جبلا من الكتب من مكتبة جامعة كابول حكم عليها الحزب الديمقراطي بأنها برجوازية أو رأسمالية ولهذا تستحق التدمير، وعندما عجزوا عن تدمير كل الكتب، جمعوها في أقبية وتركوها فريسة للتعفن.

الفقرة الثالثة:

من نافذة صغيرة حيث كنت أختبىء كلاجىء، شاهدت رجال حركة طالبان يحرقون الكتب في الميدان الرئيسي للمدينة، كنت الشاهد البائس الذي تابع حرق ٥٥ ألف كتاب.

جريدة العربي
1-4-2001

ليســـمح لي القارىء الكريم أن أضيــف إليها بعض المقاطع من الاحتلال الأمريكي الغربي لهذا البلد.

الفقرة الرابعة:

احتلت الإدارة الأمريكية وحلفاؤها أفغانستان، وحدثت انتهاكات لا أول لها ولا آخر، الاعتقال العشـــوائي وانتهاك الحرمات وانتهاك المقدســـات.. وجرت انتخابات رئاسية جاءت بحامد كرزاي، اتهمها الحلفاء الغربيون بأنها مزورة، وتقارير دولية أشارت لفساد كبير.

إضافة:

في مختلــف العهود جاع النـــاس وقتل الكثيرون، مثقفون وسياســيون ومواطنون. وانتهكت الحرمات والمقدســات، فما هو المشــترك بينهم رغم اختلاف اللافتات البراقة؟ أظن أنه الاستبداد.. مصيبتنا ومصيبة أفغانستان، ولا حل سوى الحرية.. ومزيد من الحرية.

أتمنى أن توافقني.



المصدر: جريدة أخبار الأدب في 18 مارس 2001 شهادة بعنوان: جحيم أفغانستان للكاتب الأفغاني لطيف بدره ترجمة ياسر شعبان.

بارقة أمل فى نهاية
النفق المظلم

زوال دولة الإخوان

موقع بوابة الصباح
26-10-2012

هى ليست فقط أمنيتى السياسية وحلمى لمصر وللإنسانية. ولكنها حقيقة ستحدث عاجلا أو آجلا، والأسباب لا حصر لها، وسـوف أذكر للقارىء الكـريم أمثلة من التاريخ:

• كل التيارات السياسـية العقائدية فى تاريخ العالم اختفت وزالت من الوجود. وأقصد بعقائدية هنـا، أن تكون خلفيتها دينية، أيًا كان الدين، إسـلام، مسيحية، يهودية، بوذية.. إلخ. وهذه اختفت من التاريـخ، فأنظمة الحكم التى كانت تعتبر نفسـها «ظل الله جل علاه على الأرض» اختفت. منها مثـلا ما حدث فى الغرب فى العصور الوسـطى. ومنها التى كانت خلفيتها دينية مثل الإمبراطورية العثمانية، والباقى منها الآن سـيزول مثل إسـرائيل وإيران وغيرها.

وكذلك زالت من التاريخ أنظمة الحكم ذات الخلفية الأيديولوجية العقائدية، والتى تعتبر الأيديولوجيا أهم من الإنسـان، أو بطريقة أخرى الإنسان هنا أداة لتحقيقها. مثل الأنظمـة الشـيوعية، وكذلك التى كانت فى عالمنا العربى وخلفيتها قومية أو

عسكرية، مثل صدام حسين والقذافي، وحاليًا بشار الأسد وغيرهم الكثير. كذلك الأنظمة التى تستند إلى خلفية عنصرية، مثل هتلر. وضع بحواره نظام الحكم الذى كان فى جنوب أفريقيا، وطبعًا إسرائيل.

لماذا ستزول؟

لأنها ضد الإنسانية، ولا تتعامل مع الإنسان كإنسان، ولكنها تصنفه على أساس غير عادل. فإذا كان الدين، فالمختلف دينيًا فى مرتبة أقل. وإذا كانت عنصرية، فالذى من عرق مختلف يتم اضطهاده. وإذا كان اللون، فيتم العصف بصاحب اللون المختلف، أى أنها تحاسب الإنسان فقط على العقيدة التى اختارها رغم أن هذا حقه، ولكنها تعصف به حتى إذا لم يكن مسئولا عن اللون أو العرق الذى ولد به.

هذه الأنظمة بالضرورة لابد أن تكون استبدادية حتى تستمر، ومن المستحيل أن تكون ديمقراطية وتحترم حقوق الإنسان. لأنها لو كانت كذلك لنفت سبب وجودها، وهو أن أصحابها فى درجة أعلى من كل البشر، بسبب دينهم أو آيديولوجيتهم أو لونهم.. إلخ.

● هل هذه أسباب كافية لزوالهم؟

نعم، لأن الشعب، أى شعب، بعد أن تنتهى سكرة الأيديولوجيا، سيسأل عن احتياجاته المباشرة، طعام وعلاج وغيره. وبعدها يبحث عن حريته. وسوف يثور حتمًا للحصول على كل ذلك. فالتقرير الذى أصدره جهاز المخابرات المصرى منذ عدة أيام ونشرته عدة صحف يحذر الرئيس الإخوانى من غضب شعبى شديد، سببه أولا اقتصادي، وثانيًا سياسي. ولن يخفف من هذا طوفان الغضب، أن يصلى الرئيس أمام كاميرات التليفزيون فى كل شبر فى بلدنا. ولن ينفع التنظيم السرى للإخوان أن يروّحوا هم وحلفاؤهم «إنهم بتوع ربنا».

■لكن كل ذلك غير كاف؟

أظنه كافٍ جدًا، أولاً لأن هذه الجماعة السرية ليس لديها كما اتضح برنامج سياسى حقيقى. وثانيًا لأن الناس فى مصر بعد ثورة يناير من الصعب أن تضحك عليها، فالوعى والنضوج السياسى أظن أن معدلات نموه مذهلة. والأهم أن جماعة الإخوان السرية ليس لديها الإمكانات الكافية لتمويل استبدادها وديكتاتوريتها. فكما يرى القارىء الكريم «بيشحتوا من اللى يسوى واللى ميسواش». فليس لدينا بترول مثل السعودية ودول الخليج وإيران ليغتقوا على بقائهم فى الحكم.

لذلك ليس من باب الأمنيات أن دولة الإخوان ستزول عاجلا أو آجلا.

http://www.elsaba7.com/articledetails.aspx?iD=289

الفهرس

عن الكاتب..



شارك في تأسيس عدد من الصحف منها: العربي، الكرامة، الأسبوع واليوم السابع.

تولى العديد من المواقع الصحفية منها: مدير تحرير موقع اليوم السابع الإلكتروني.

رئيس تحرير موقع صدى البلد.

صدر له عام ١٩٨٣ مجموعة قصصية بعنوان «رغبات متناهية الصغر»، ومسرحية بعنوان «ما نرضاش» عام ١٩٩٠، وصدر له كتاب «مصر رايحة على فين» و«تزوير دولة.. اعترافات أول ضابط شرطة بتزوير الانتخابات» و«حوار الطظ، جرائم الإخوان المسلمين في حق مصر».

يعمل الآن مستشار تحرير مؤسسة «فيتو» للصحافة.

عن الكتاب..

زوال دولة الإخوان ليست فقط أمنيتي السياسية وحلمي لمصر وللإنسانية، ولكنها حقيقة ستحدث عاجلا أو آجلا، والأسباب لا حصر لها، وسوف أذكر للقارىء الكريم أمثلة من التاريخ:

كل التيارات السياسية العقائدية في تاريخ العالم اختفت من الوجود، وأقصد بعقائدية هنا، أن تكون خلفيتها دينية، أيًا كان الدين، إسلام، مسيحية، يهودية، بوذية.. إلخ، وهذه اختفت من التاريخ، فأنظمة الحكم التي كانت تعتبر نفسها «ظل الله جل علاه على الأرض» اختفت، منها مثلا ما حدث في الغرب في العصور الوسطى، ومنها التي كانت خلفيتها دينية مثل الإمبراطورية العثمانية، والباقي منها الآن سيزول مثل إسرائيل وإيران وغيرها، وكذلك زالت من التاريخ أنظمة الحكم ذات الخلفية الأيديولوجية العقائدية، والتي تعتبر الأيديولوجيا أهم من الإنسان، أو بطريقة أخرى الإنسان هنا أداة لتحقيقها، مثل الأنظمة الشيوعية، وكذلك التي كانت في عالمنا العربي وخلفيتها قومية أو عسكرية، مثل صدام حسين والقذافي، وحاليًا بشار الأسد وغيرهم الكثير، كذلك الأنظمة التي تستند إلى خلفية عنصرية، مثل هتلر، وضع بجواره نظام الحكم الذى كان في جنوب أفريقيا، وطبعًا إسرائيل.

لماذا ستزول؟

وهذا ما يحاول هذا الكتاب شرحه.



تصميم الغلاف: عمرو زهير









ISBN 9789775163363

توزيع السودان: امانى ابو الريش

ت: 00249923831541/00240911123249

aaboalrish2009@hotmail.com